

398  
SULLEYMANIYE  
Amcaz Huseyin Pa.



امری  
بکرم خسار زیاده بودین که در دم ملک  
نامه او بکنیم این خدمت ازین ملک  
دل  
ایک فاشک یکی را مصحف خیار کن  
ایک زلفک یکی را آبت و بدار کن

کتاب  
۱۰۰  
بکرم خسار زیاده بودین که در دم ملک  
نامه او بکنیم این خدمت ازین ملک  
دل  
ایک فاشک یکی را مصحف خیار کن  
ایک زلفک یکی را آبت و بدار کن



مِنْهُ مَنَّا وَمَنْ عَلَيْهِ مَنَّا وَمِنْهُ  
 بِرُوحِهِ دُورًا مِنْهُ مَنَّا وَمَنْ عَلَيْهِ مَنَّا وَمِنْهُ  
 بِرُوحِهِ دُورًا مِنْهُ مَنَّا وَمَنْ عَلَيْهِ مَنَّا وَمِنْهُ  
 بِرُوحِهِ دُورًا مِنْهُ مَنَّا وَمَنْ عَلَيْهِ مَنَّا وَمِنْهُ  
 بِرُوحِهِ دُورًا

\* III م # IIII ع 6 \*

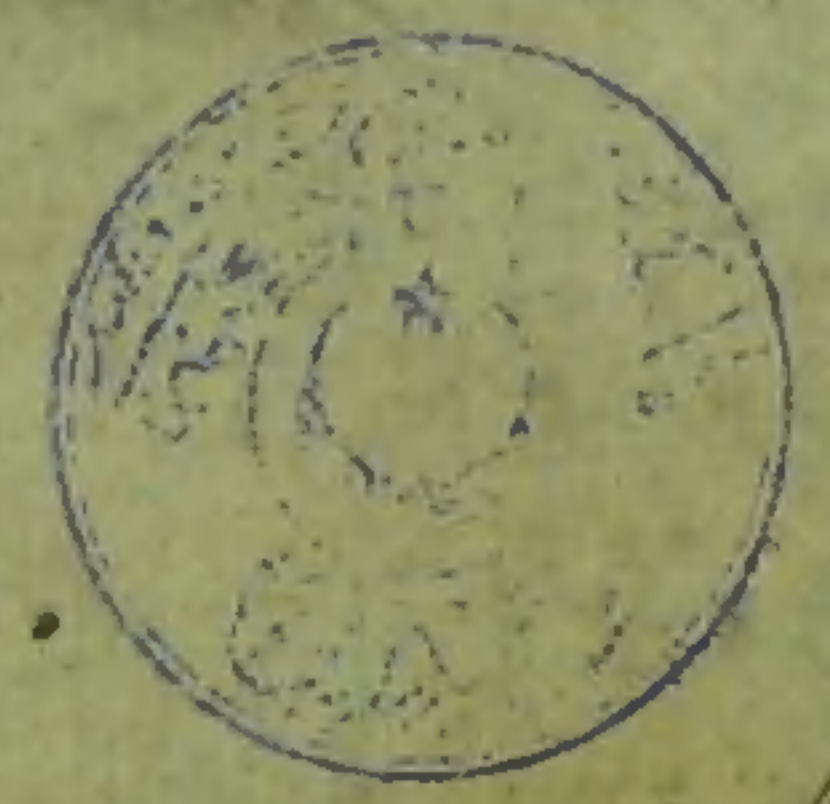
لا اله الا هو الحي القيوم  
 ص 111 111 111  
 يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والاكرام

من مسعود عباد وثقوف جلال  
 قُبِيت

١٢٨

من كتب هذه النسخة في فكر كبريت خط العلم بلا موانع

١١١ ١١١ ١١١



٤٩٨

Suleymaniyeli Kütüphanesi	
Kişin	AMCA ZADE
Yeni	MUSEYİN PASA
Kıtayı	398

العلم زين لعظمي العلم زين لفتي كبريت حيث اتي من لم يكن يعرف فالواجب ان يسكني

من مسعود عباد وثقوف جلال  
 قُبِيت



وانما كان قوله المنه علينا ثناء لا لانه اعترف  
 بكون المنه علينا ثناء لو اوجب العقل اعتراف  
 باسناد النعم اليه تعالى وذكره في الثناء  
 وروى عن موسى بن جعفر قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 اكرم سيدك وجعلت ما فعلت فكيف  
 اشكرش فقال الله تعالى عرف ان ذلك  
 منه وكانت معرفته شكره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام  
 على نبيه محمد وآله اجمعين **وبعد** فقد قال  
 الامام المحقق والهاشم المدقق سلطان الحكماء

المتأخرين جامع جميع فضائل العلماء المتقدمين  
 مولانا شمس الملة والدين محمد السمرقندي تعمله

الله بخبرانه ولكن على جنانته المنه عليه  
 من من عليه لو اوجب فضل النعم الذي هو

نعمه العقل وذلك الواجب هو الله تبارك وتعالى  
 وتقدس ولوردي المصطفى عليه بالصلوة

على النبي وآله عليهم الخيرة والسلام كما هو  
 دأب سائر المصنفين لكان اولى هذه رسالة

في آداب البحث وطرق المناظرة التي يحتاج  
 اليها كل متعلم وقيل التعليم والتعلم بالآداب

واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو  
 انسياق ما الى تحصيل مجهول معلوم يسمى بالقياس

فيلزم لا يجوز ان يكون مراد القائل بقوله التعلم والتعليم  
 واحد بالوجه النوعية لا الشخصية كما يقال زيد  
 وعمر واحد بالوجه النوعية فلا يشكال

المتأخرين جامع جميع فضائل العلماء المتقدمين

مولانا شمس الملة والدين محمد السمرقندي تعمله

الله بخبرانه ولكن على جنانته المنه عليه

من من عليه لو اوجب فضل النعم الذي هو

نعمه العقل وذلك الواجب هو الله تبارك وتعالى

وتقدس ولوردي المصطفى عليه بالصلوة

المتأخرين جامع جميع فضائل العلماء المتقدمين

مولانا شمس الملة والدين محمد السمرقندي تعمله

الله بخبرانه ولكن على جنانته المنه عليه

من من عليه لو اوجب فضل النعم الذي هو

نعمه العقل وذلك الواجب هو الله تبارك وتعالى

الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي  
 يحصل منه تعلما فتأمل فانظر فيه لينظر لك

ما فيه لتكون تلك الآداب حافظة له في البحث  
 والمناظرة من الضلالة وهي سلوك طريق لا يصل

الى المطلوب وقيل فقد ان ما يوصل الى المطلوب  
 ويقابلها الهداية والاهتداء فعلى الاول

تكون سلوك طريق يوصل الى المطلوب وعلى الثاني  
 وجد ان ما يوصل الى المطلوب والهداية تطلق ايضا

على الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وهي بهذا المعنى  
 يقابلها الاضلال وهو الدلالة على ما لا يوصل الى

المطلوب وشغل عليه طريق الفهم والتفهيم وانما  
 جعل كلاما من الحفظ والتسهيل مستندا الى الآداب

انفسها وان لم يتحقق ذلك بدون رعايتها والحفظ  
 عليها تنبيهها على ان المحقق ينبغي ان لا ينفك وقوفه

على تلك القواعد والآداب عن الرعاية اصلا والآن

وقيل الرعاية تفهيمها عامة وهو الذي  
 يبين المذاهب الشاذة على  
 الحق هو الاول دون  
 الاخر فانهم

المتأخرين جامع جميع فضائل العلماء المتقدمين

مولانا شمس الملة والدين محمد السمرقندي تعمله

الله بخبرانه ولكن على جنانته المنه عليه

من من عليه لو اوجب فضل النعم الذي هو

نعمه العقل وذلك الواجب هو الله تبارك وتعالى

وتقدس ولوردي المصطفى عليه بالصلوة

المتأخرين جامع جميع فضائل العلماء المتقدمين

مولانا شمس الملة والدين محمد السمرقندي تعمله

الله بخبرانه ولكن على جنانته المنه عليه

من من عليه لو اوجب فضل النعم الذي هو

نعمه العقل وذلك الواجب هو الله تبارك وتعالى

وتقدس ولوردي المصطفى عليه بالصلوة



يلزم ان يكون وجود علمه اياها وجهله على السوية  
 في الاعتظام والتحرز عن وقوع الغلط في المناظرات  
 والابحاث وقد يقال انما جعل نفس الآداب حافظة  
 وان كانت رعايتها حافظة لانفسها مبالغة وتأكيذا  
 بطريق اطلاق اسم المتعلق على المتعلق وهي اي تلك الآداب  
 وان كانت متداولة من تواليته الايدي بمعنى  
 اخذته بين المحققين المتيقنين لكنها ما كانت  
 منظومة في سبك النظم هو الجمع والسك هو الخيط  
 ومجموعة في عقد وهي القلادة اردت نظم منشورا  
 وجمع ما ثور المنشور هو المتفرق والمأنور هو  
 المروى تحفة اي صديقة للامام العزيز مكر الصدور  
 والاعيان شرف الامثال والافران العملة والدين  
 عبد الرحمن ادام الله بركته فالتمت اي طلبت  
 بعني اللغة لا بمعنى الاصطلاح فلا يتوجه ما قيل  
 ان الالتماس لا يناسب هذا المقام لانه مختص بمقام

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس

الالتماس لا يناسب هذا المقام  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس

الالتماس

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس

المساواة بين طرفي الكلام الالهام الصواب وهو  
 ما يطابق الواقع والالهام القاء المعنى في القلب  
 بطريق الفيض من الحكيم الوهاب هذا خاتمة كلامه  
 من الخطبة مناسبتة لغات تحت وهي مرتبة على  
 ثلثة فصول ومعنى كون الرسالة مرتبة على تلك  
 الفصول اشتغالها عليها بحيث يقع كل منها في موقعه  
 الفصل الاول في التعريفات اي في تعريفات الالفاظ  
 المصطلحة فيما بين المناظرين والفصل الثاني في ترتيب  
 البحث والفصل الثالث في المسائل التي اخترعتها  
 اي اخترعت السكات التي تدل عليها والاما اخترع  
 تلك المسائل لنفسها الفصل الاول في التعريفات  
 المناظرة اما من النظر او من النظر بمعنى الابصار  
 او الانتظار وهي مهنا عبارة عن معنى مصطلح عليه  
 عرفه بقوله في النظر بمعنى التفات النفس الى المعاني  
 يدل عليه استعماله في تقييد بقوله بالبصيرة وهي

فان قلت لو قال  
 الفصل الاول في  
 المصطلحات فيما  
 بين المناظرين  
 الفصل الثاني في  
 ترتيب البحث  
 الفصل الثالث في  
 المسائل التي  
 اخترعتها

قوله اعني النظر  
 نظير كلامه  
 نظير كلامه  
 نظير كلامه

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس

هذا هو المقام الذي لا يناسب الالتماس  
 بل هو المقام الذي لا يناسب الالتماس



للقب بمنزلة البصر للعين من الجانب اي

من جاني المتخاصمين في ثبوت الحكم وانتفاء

حجب متفاهم عرفهم وان كان اعم من المتخاصمين

للمفهوم اللغة والمناقيد بقوله في النسبة لان

النظر من المتخاصمين لا يكون الا فيها وكذا تفيد

النسبة بقوله بين اثنين اللذين احدهما المحكوم

عليه والاخر المحكوم به والنسبة بينهما ثبوت المحكوم

به والنسبة بينهما بما حكم عليه او ثبوت عند

مناقاة وقوله اظهارا للصواب احتراز عما لا يكون

الغرض منه اظهارا للصواب لانه لا يسمى ذلك مناظرة

اصطلاح ولا يخفى ان كون اظهارا للصواب غرضا

من النظر المذكور لا يوجب وجوب حصوله عقيب

ذلك النظر ولا ينافي ايضا كون شئ آخر غرضا معه

وبما نرى هناك عليه من تحقيق فيود هذا التعريف

يندفع عنه بؤلات وردوا عليه احدها انه قد

خلت

والمراد باظهار الصواب  
اظهارا لما هو واقع  
في الواقع

يكون

يكون

يكون

يكون الغرض من جاني الخصومة كليهما تخليط

الخصم صاحبه والزاعم فقط فلا يصدق عليه

هذا التعريف فلا يكون جامعا وثانيها انه قد

يظهر ان المناظر غير مصيب وتالنها ان السائل

اذا اقتصر على مجرد المنع لم يصدق عليه التعريف

المذكور لان النظر من الجانيين هو الفكر منهما

وليس هناك فكر من جانب السائل لان مجرد المنع

لا يصدق عليه ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي

الى استعلام ما ليس معلوم وذلك هو الفكر ليس

الا ورا بعها انه ان كان المراد من الجانيين جاني

المحلل والسائل فلا دلالة اللفظ عليه لان العام

لا يدل على الخاص وان كان المراد اعم منه كما هو

المفهوم من اللفظ ينقض التعريف بالفكر الواقع

بين المعلم والمتعلم في احد جاني الحكم فقط وبالفكر

الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين

والمراد باظهار الصواب  
اظهارا لما هو واقع  
في الواقع

يكون

يكون

يكون

يكون

فان قيل هذا التعريف لا يوجب لانه كما اقره السائل  
على جود المنع لا يوجب لانه كما اقره السائل  
بالبصيرة هو الفكر وهو ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي  
الى استعلام ما ليس معلوم وذلك هو الفكر ليس  
الا ورا بعها انه ان كان المراد من الجانيين جاني  
المحلل والسائل فلا دلالة اللفظ عليه لان العام  
لا يدل على الخاص وان كان المراد اعم منه كما هو  
المفهوم من اللفظ ينقض التعريف بالفكر الواقع  
بين المعلم والمتعلم في احد جاني الحكم فقط وبالفكر  
الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين

فان قيل هذا التعريف لا يوجب لانه كما اقره السائل  
على جود المنع لا يوجب لانه كما اقره السائل  
بالبصيرة هو الفكر وهو ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي  
الى استعلام ما ليس معلوم وذلك هو الفكر ليس  
الا ورا بعها انه ان كان المراد من الجانيين جاني  
المحلل والسائل فلا دلالة اللفظ عليه لان العام  
لا يدل على الخاص وان كان المراد اعم منه كما هو  
المفهوم من اللفظ ينقض التعريف بالفكر الواقع  
بين المعلم والمتعلم في احد جاني الحكم فقط وبالفكر  
الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين

فان قيل هذا التعريف لا يوجب لانه كما اقره السائل  
على جود المنع لا يوجب لانه كما اقره السائل  
بالبصيرة هو الفكر وهو ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي  
الى استعلام ما ليس معلوم وذلك هو الفكر ليس  
الا ورا بعها انه ان كان المراد من الجانيين جاني  
المحلل والسائل فلا دلالة اللفظ عليه لان العام  
لا يدل على الخاص وان كان المراد اعم منه كما هو  
المفهوم من اللفظ ينقض التعريف بالفكر الواقع  
بين المعلم والمتعلم في احد جاني الحكم فقط وبالفكر  
الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين



من غير تكلم وتلفظ واذا عرفت هذا الاسئلة  
 كلها فتأمل في تحقيق القيود على ما ذكرنا حتى  
 يظهر لك دفع كل منها بلا كلفة واعلم ان هذا التعريف  
 مشتمل على العلة الاربع كما هو المشهور فالنظر  
 اشارة الى العلة الصورية والجبانية الى العلة  
 الفاعلية وقد يقال النظر يدل على الناظر الذي  
 هو الفاعل وهو العقل مهربا والنسبة اشارة  
 الى المادية واطهارا للصواب الى العلة الغائية  
 فعلى ما ذكرنا يكون العلة كلها مذكورة بالمطابقة  
 وعلى ما نقلناه يكون واحدة منها مذكورة باللائحة  
 ومكويرها بالمطابقة فافهم فان قيل ان العلة  
 مبيانية للعقول فلا يصح تعريفها وايضا لا بد  
 ان يكون مادة الشيء داخلة فيه والنسبة ليست  
 كذلك بالنسبة الى ما هو المعرف مهربا وايضا يجب  
 ان يكون صورة الشيء متقدمة عليه بالذات والوجود

الشيء لا يكون مادة الشيء داخلة فيه والنسبة ليست كذلك بالنسبة الى ما هو المعرف مهربا وايضا يجب ان يكون صورة الشيء متقدمة عليه بالذات والوجود

من النسبة ليست داخلة في المادة لا في الصورة بل في الذات والوجود

فلا يصح ان يحمل على الحقيقة قلنا ان  
 تعريف الشيء بالعلل ليس معناه ان يعرف الشيء  
 بالعلل انفسها بل بالماهية تحصيل لها بالقياس الى  
 العلة كلها او بعضها معان محمولة عليها كما يقال هذا  
 السري متخذ من الخشب ومصنوع للنجار ومصنوع  
 بالصورة فتعرف تلك الماهية مهربا ان اطلاق  
 اسمي الصورة والمادة على النظر والنسبة ليس طريق  
 الحقيقة بل على وجه التجوز والتشبه وفيه يندفع  
 السؤال الاخير ايضا وقد يجاب عن السؤال الاول  
 بوجهين آخرين احدهما ان يقال ان المعرف  
 بمجموع العلة الاربع لا كل واحدة منها فيجوز ان يكون  
 الحاصل من المجموع محمولا وان لم يكن كل واحدة منها  
 على حدة كذلك ثانيا ما ان يكون المعرف محمولا  
 انما هو في بعض الماهيات الحقيقة المعروفة بحسب  
 الحقيقة اتماما لكل فلا كالمجول والبيت وكلما هما

الشيء لا يكون مادة الشيء داخلة فيه والنسبة ليست كذلك بالنسبة الى ما هو المعرف مهربا وايضا يجب ان يكون صورة الشيء متقدمة عليه بالذات والوجود

فلا يقال البيت جدار او سقف والمجول زخبيد او غيره

الشيء لا يكون مادة الشيء داخلة فيه والنسبة ليست كذلك بالنسبة الى ما هو المعرف مهربا وايضا يجب ان يكون صورة الشيء متقدمة عليه بالذات والوجود



منظور فيه اما الاول فلان العلة ان اخذت  
 باعتبار المجموع يكون علة تامة وان اخذت باعتبار  
 كل واحد منها يكون علة ناقصة وكل من العلة التامة  
 والناقصة يكون مغاير للمعلول <sup>واحد</sup> لثبات لا يحل  
 عليه قطعا فان قلت ان اخذت المادة والصورة  
 من حيث الاجتماع يكون عين المعلول فيمكن جعل

المجموع الحاصل منها اذ الوحد بالتفصيل معر فارق اوله  
 للمعلول ومرادنا ذلك قلت الكلام فيما اذا اخذت  
 العلة الاربع بأسرها في التعريف ولا شك ان احتمالها <sup>المعروف</sup>  
 منحصرة الوجهين الذين ذكرناهما واما الاحتمال الذي  
 ذكرت انت فخارج عما نحن فيه فمقدبر واما الثاني  
 فلانه مخالف لما هو المشهور فيما بين الجمهور من  
 ان المعروف يجب ان يكون مساويا للمعروف في  
 العموم والخصوص كما هو مذهب المتأخرين  
 او يكون متصادقا عليه في الجملة كما ذهب اليه

هذا هو الوجه الثاني في جواب السؤال  
 وهو ان العلة لا تكون علة تامة وان اخذت  
 باعتبار كل واحد منها يكون علة ناقصة  
 وهذا هو الوجه الثالث في جواب السؤال  
 وهو ان العلة لا تكون مساوية للمعروف في  
 العموم والخصوص كما هو مذهب المتأخرين  
 او يكون متصادقا عليه في الجملة كما ذهب اليه

المتقدمون المحققون على ان المشايخ المذكورين  
 ظاهر حالهما انه لا يناسب شي منهما لما هو المقصود  
 منها فاخترا ما هو الا وجه في الوجوه وانظر

فيه والدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم  
 بشي آخر وهو المدلول واعلم ان لفظ العلم  
 قد يطلق في المشهور على عدة معان <sup>الاعداد</sup> احدها مطلق  
 الادراك الذي يعم التصور والتصديق اما

مطلقا ومقيدا بكونه يقينيا وثانيها مطلقا فيعرف الدليل عقيب المناظرة  
 التصديق الذي يتناول اليقيني وغيره من  
 الاحكام وثالثها التصديق اليقيني الذي هو  
 عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع

فلا يحسن ان يحل منها على المعنى الاول لانه يشعر  
 بان يصدق التعريف على المعرفات ايضا فينتج  
 ان يحل اما على المعنى الثاني فيكون تعريفيا مطلقا  
 الدليل الذي يتناول القطعي وغيره واما على المعنى الثالث

هذا هو الوجه الرابع في جواب السؤال  
 وهو ان العلة لا تكون علة تامة وان اخذت  
 باعتبار كل واحد منها يكون علة ناقصة  
 وهذا هو الوجه الخامس في جواب السؤال  
 وهو ان العلة لا تكون مساوية للمعروف في  
 العموم والخصوص كما هو مذهب المتأخرين  
 او يكون متصادقا عليه في الجملة كما ذهب اليه

اعلم ان جعل العلم علة في الادراك الذي  
 يعلم التصور والتصديق اليقيني يكونه يقينيا  
 انما هو على راي من راي ان الشك والعدم  
 ليس من اقسام التصور بل كل منهما امر  
 ذهني وراي التصور مطلقا

اذ هي انما يحقق به وفيه  
 انه يدل على عكس المراد  
 الا ان يتكلف في  
 الكلام على

واذا كان فلا يحرر  
 ولا يحرر ولا يحرر  
 ولا يحرر ولا يحرر  
 ولا يحرر ولا يحرر

المتقدمين



وهو انما هو التعريف

فيكون تعريفا للدليل القطعي الذي يقال البرهان

ايضا وهذا انما هو الحق بهذا المقام لان استعمال اللفظ

في مقابلة العلم يعني مع ان تعريف الامارة بعد تعريف اللفظ  
الدليل مما يؤيد جدا وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد  
من الدفوع المذكور مذهبنا ما هو على وجه النظر والاعتقاد  
وهو ان يحصل المطلوب من الشيء بان يتحرك الذهن  
من ذلك الموضع نحو را به من وجه الى مباديه ثم منها  
اليه وانما اطلق صاحب هذا التعريف مذهبنا ولم يهتم  
بهذا القيد اعتمادا على شهرة ان الدليل من طرق  
النظر فعلى هذا سقط الاعتراض عليه بانه غير خارج  
لدخول الملوومات البينة اللوازم بالنسبة اليها لان  
علومها مستزمنة لعلوم لوازمها مع انها ليست بدلائل  
بالنسبة اليها فتأمل والمراد من قوله بشئ اخر ما يكون  
وراء ذلك المرفوع اي ليكون عينه ولا جزؤه فعلى هذا  
يلزم ان لا يصدق التعريف على الكل الذي استدل بشئ

سواء اثبتناه او غيره  
فان لم يثبت له البرهان

لان المراد من المذهب  
هو المذهب الذي هو  
مذهبنا في هذا المقام

على ثبوت

على ثبوت جزئية مع انه بالنسبة اليه دليله بلا اشتباه  
التمم الا ان يحل هذا التعريف على اصطلاح المعقولين

فان الدليل عندهم عبارة عن مجموع الاقوال التي يؤدي

لصدقها الى تقديم قول آخر وراء ذلك المجموع فيخرج

عن التعريف في حيث الظاهر مجموع مقدمات الدليل بالنسبة

الى كل واحد منها بخلاف اصطلاح الاصوليين فانهم يقولون

الدليل على وجود الصانع هو العالم والمعلوم هو الصانع

تقوى قدس فيكون عندهم عبارة عما يستدل بوقوعه او بشئ

من حاله على وقوع غيره او على شئ من اوصافه على ما صرحوا

في موضعه واكمل بالنسبة الى جزئية من ذلك القيد فانهم لا يقال

قد يكون المعلوم عموما فكيف يطلق عليه مع انه ليس بشئ لا اطلاقا

نقول المراد بالشيء مذهبنا ما هو المشهور من معناه اللغوي

لما هو بمعنى الثابت اعني ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه ولا

شك ان هذا كما يصدق على الموجودات يصدق ايضا على

المعدومات او نقول ان المعدوم له شيئية في الذهن

المعقولين

لان المراد من قوله وراء ذلك  
هو ان لا يصدق عليه قوله وراء ذلك  
لان المراد من وراء ذلك  
هو ان لا يصدق عليه قوله وراء ذلك

ما قيل استدل بوقوعه على وقوع غيره  
لان المراد من قوله وراء ذلك  
هو ان لا يصدق عليه قوله وراء ذلك  
لان المراد من وراء ذلك  
هو ان لا يصدق عليه قوله وراء ذلك

لان المراد من قوله وراء ذلك  
هو ان لا يصدق عليه قوله وراء ذلك  
لان المراد من وراء ذلك  
هو ان لا يصدق عليه قوله وراء ذلك



أي عند التأمل في الوجود العلمي

أو في العلم كما صرح المصنف في شرحه للمقدمات البرهانية  
وأيضا بقوله تعالى إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون  
واعلم أن في هذا المقام نظرا وهو أن لزوم بين  
الشيئين عبارة عن ضرورة تحقق أحدهما عند تحقق  
الآخر فعلى هذا يلزم أن لا ينفك تحقق العلم  
بالمطلوب عن تحقق العلم بالدليل أصلا في يلزم أن  
لا يصدق التعريف إلا على ما هو بين الانتاج من  
الدليل أن حمل على اصطلاح المعقوليتين المنطق وأما  
أن حمل على اصطلاح الأصول فلا يصدق على دليل  
أصلا وهو موضح أنه يصدق على ما ليس بالدليل عند عدم  
عبارة عن أمثاله كاللاقيّة البيئية الانتاج بحسب  
اصطلاح الميزان فليست أمثاله وقوله وهو المدلول  
الظاهر أنه لا يعد من أجزاء التعريف إلا ما كان في  
اللغة هي العلامة ويؤيد اصطلاح عبارة عن الحق التي  
يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول والظان

أي عند التأمل في الوجود العلمي

أي عند التأمل في الوجود العلمي

أي عند التأمل في الوجود العلمي

أي عند التأمل في الوجود العلمي

أي عند التأمل في الوجود العلمي

المراد بالعلم هو اليقيني كما ذكرنا والظن هو التيقيني  
أي عند التأمل في الوجود العلمي

على الامارة التي يلزم من اليقين بها الظن بعدم  
شيء آخر واجب عنه بأن المراد بالوجود اعم من  
أن يكون ذهنيًا أو خارجيًا ولا ينقض التعريف

بما ذكرتم لتحقيق الوجود الزماني قيم فقلت  
أي عند التأمل في الوجود العلمي

أن يكون له وجود في الخارج لأنه إذا كان الشيء موجودا  
في الذهن كان متصفا بوجود مطلق ولا يلزم

اجتماع النقيضين وإذا سلب عنه عدم مطلق  
سلب عنه عدم خارجي أيضا لأن نفي العام يستلزم

نفي الخاص فثبت له الوجود الخارجي ولا يلزم ارتفاع  
النقيضين وهو محقق قلت إن اردتم بعدم المطلق  
رفع الوجود المطلق يعني أنه لا يتصف بالوجود

أي عند التأمل في الوجود العلمي

أي عند التأمل في الوجود العلمي

أي عند التأمل في الوجود العلمي



كما هو اللفظ فلا يلزم من سلب هذا الرفع رفع السلب  
 الخارج لا يمكن فيه صدق الوجود الذهني فقط  
 وان اردتم به رفعاً في الجملة للوجود فلا تم انه  
 نقض للوجود في الجملة لانه يجوز ان يصدق  
 على شئ واحد باعتبارين نعم ان في هذا الجواب  
 نظراً من وجه آخر وهو ان ما يلزم من العلم بالدليل  
 في صورة النقص انما هو العلم بعدم شئ آخر لا العلم  
 بوجوده في الذهن ولا بوجوده عند غيره حتى ينفذ  
 تعميم دفع النقص فالأقرب في الجواب ان يقال  
 ليس المراد بالوجود مذهباً كون الشئ في الاعميان او  
 في الازمان بل وقوعه وتوحيده ومطابقته لما هو  
 نفس الامر وهو يتناول جميع اقسام المدلولات  
 سواء كانت وجودية او عدمية لان الوقوع كما  
 يجري في الوجوديات يجري في العدميات ايضاً لانه  
 اذا قيل وقع عدم فلان في وقت كذا سنة كذا لا

الى الخطاء  
 في سلب رفع الوجود المطلق  
 في سلب رفع الوجود المطلق  
 في سلب رفع الوجود المطلق  
 في سلب رفع الوجود المطلق

الى الخطاء اصلاً نعم بقي مذهباً شئ آخر وهو ان لفظ  
 الوجود مشهور وحقيقة في كون الشئ في العين  
 او في الذهن واما اطلاقه على المعنى المذكور واستعماله  
 فيه اما بطريق الحقيقة او بطريق المجاز وعلى كلا  
 التقديرين يجب التحرز عنه في التعريفات لاخذ  
 ظهور القرينة المعينة للمراد واعلم ان هذا التعريف  
 لا يستقيم على اصطلاح المعقول لان العلم بالدليل  
 عندهم انما يؤدي الى العلم بالمدلول لا غير واما على  
 اصطلاح الاصول فلا نه ان سلم انه يصدق على  
 بعض ما يصدق عليه الدليل الظني لكنه لا يصدق  
 على جميعه لان منه ما يكون ظنه سبباً للظن بالمدلول  
 فليتامل وما يتوقف عليه وجود الشئ في الخارج ان  
 كان داخل فيه يسمى ركناً كالقيام والقراءة والركوع  
 والسجود والقفلة الاخيرة بالنسبة الى الصلوة وان  
 كان خارجاً مؤثراً في وجوده يسمى علة كالمصلي بالنسبة

الى الخطاء  
 في سلب رفع الوجود المطلق  
 في سلب رفع الوجود المطلق  
 في سلب رفع الوجود المطلق

في سلب رفع الوجود المطلق  
 في سلب رفع الوجود المطلق  
 في سلب رفع الوجود المطلق

في سلب رفع الوجود المطلق  
 في سلب رفع الوجود المطلق  
 في سلب رفع الوجود المطلق



يكون

عليه جلته وتقييد التوقف في اول القسم بالوجود  
 اي جلته ما يتوقف عليه الوجود  
 اي على غلة الوجود

اوله يا بنو قز علي و هو النبي اعرف اوله  
ايضا يا بنو قز علي و هو النبي اعرف اوله  
الاول فلذلك فاز فضل امر



وما يعضد ايضا وقيل لوقيته بقوله من العلل  
 القريبة لكان اولى بناء على ان المؤثر والموقوف  
 عليه انما هو العلل القريبة لا البعيدة والجواب  
 ان اسم العلة التامة حقيقة عندهم في جميع ما يتوقف  
 عليه لشيء مطلقا فيندرج فيه العلل القريبة والبعيدة  
 وعدم كونه مؤثرا لا يضر كونه علة تامة لان  
 العلة التامة بهذا المعنى لا يوجب لتاثيره المعلول  
 بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا واما العلة القريبة  
 فتناقض في الحقيقة لكنهم جعلوها في حكم العلة التامة  
 بناء على انها مؤثرة مستلزمة للمعلول وقد يسمونها  
 علة تامة ايضا نظر الى الظاهر لا يحتاج الى التقييد  
 المذكور بل يجب تركه واما من قضيه التخليف  
 فمختصة بالعلل الناقصة التي ليست في حكم العلة  
 التامة واما انتفاء التاثير عن العلل البعيدة فلا  
 يقدح فيما نحن فيه لان العلة التامة ليست من

وهذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن  
 وهو ان العلة التامة هي التي لا ينفك عنها  
 التاثير فيكون كونه علة تامة لا يضر  
 بكونه مؤثرا ولا يضر بكونه علة تامة لان  
 العلة التامة بهذا المعنى لا يوجب لتاثيره  
 المعلول بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا  
 واما العلة القريبة فتناقض في الحقيقة  
 لكنهم جعلوها في حكم العلة التامة  
 بناء على انها مؤثرة مستلزمة للمعلول  
 وقد يسمونها علة تامة ايضا نظر الى  
 الظاهر لا يحتاج الى التقييد المذكور  
 بل يجب تركه واما من قضيه التخليف  
 فمختصة بالعلل الناقصة التي ليست في  
 حكم العلة التامة واما انتفاء التاثير  
 عن العلل البعيدة فلا يقدح فيما نحن  
 فيه لان العلة التامة ليست من

وهذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن  
 وهو ان العلة التامة هي التي لا ينفك عنها  
 التاثير فيكون كونه علة تامة لا يضر  
 بكونه مؤثرا ولا يضر بكونه علة تامة لان  
 العلة التامة بهذا المعنى لا يوجب لتاثيره  
 المعلول بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا  
 واما العلة القريبة فتناقض في الحقيقة  
 لكنهم جعلوها في حكم العلة التامة  
 بناء على انها مؤثرة مستلزمة للمعلول  
 وقد يسمونها علة تامة ايضا نظر الى  
 الظاهر لا يحتاج الى التقييد المذكور  
 بل يجب تركه واما من قضيه التخليف  
 فمختصة بالعلل الناقصة التي ليست في  
 حكم العلة التامة واما انتفاء التاثير  
 عن العلل البعيدة فلا يقدح فيما نحن  
 فيه لان العلة التامة ليست من

لوازها

لوازها ان يكون كل واحد من اجزائها مؤثرا في  
 المعلول **يلزم** من انتفاء الفاسد في التعريف  
 فتدبر واعلم انه لو قال العلة التامة تمام ما يتوقف  
 عليه وجود الشيء بمعنى انه لا يكون ورائه شيء آخر  
 يتوقف عليه المعلول لكان اولى لتلايته توجه النقص  
 بالعلل التامة البسيطة ما قبل **والتعليل** هو في  
 اللغة مصدر علة اي سقاء سقيا بعد سقى وفي  
 اصطلاح اهل المناظرة عبارة عن معنى آخر وهو تبين  
 علة الشيء والظان المراد بالعلة مهنما ما يكون  
 علة وواسطة في حصول التصديق بما هو المظال علة  
 اخرى تحقق الشيء وما يتوقف هو عليه بحسب الخارج كما يقال  
 في عرفهم فلان يعمل اذا كان يستدل بدليل  
 على ثبوت ما هو مضمونه وقد تكون تلك العا سطة  
 مع ذلك علة لتحقيق النسبة في الواقع ايضا كما في  
 البرهان الذي يعيد النتيجة في الذهن والخارج

وهذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن  
 وهو ان العلة التامة هي التي لا ينفك عنها  
 التاثير فيكون كونه علة تامة لا يضر  
 بكونه مؤثرا ولا يضر بكونه علة تامة لان  
 العلة التامة بهذا المعنى لا يوجب لتاثيره  
 المعلول بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا  
 واما العلة القريبة فتناقض في الحقيقة  
 لكنهم جعلوها في حكم العلة التامة  
 بناء على انها مؤثرة مستلزمة للمعلول  
 وقد يسمونها علة تامة ايضا نظر الى  
 الظاهر لا يحتاج الى التقييد المذكور  
 بل يجب تركه واما من قضيه التخليف  
 فمختصة بالعلل الناقصة التي ليست في  
 حكم العلة التامة واما انتفاء التاثير  
 عن العلل البعيدة فلا يقدح فيما نحن  
 فيه لان العلة التامة ليست من

وهذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن  
 وهو ان العلة التامة هي التي لا ينفك عنها  
 التاثير فيكون كونه علة تامة لا يضر  
 بكونه مؤثرا ولا يضر بكونه علة تامة لان  
 العلة التامة بهذا المعنى لا يوجب لتاثيره  
 المعلول بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا  
 واما العلة القريبة فتناقض في الحقيقة  
 لكنهم جعلوها في حكم العلة التامة  
 بناء على انها مؤثرة مستلزمة للمعلول  
 وقد يسمونها علة تامة ايضا نظر الى  
 الظاهر لا يحتاج الى التقييد المذكور  
 بل يجب تركه واما من قضيه التخليف  
 فمختصة بالعلل الناقصة التي ليست في  
 حكم العلة التامة واما انتفاء التاثير  
 عن العلل البعيدة فلا يقدح فيما نحن  
 فيه لان العلة التامة ليست من

وهذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن  
 وهو ان العلة التامة هي التي لا ينفك عنها  
 التاثير فيكون كونه علة تامة لا يضر  
 بكونه مؤثرا ولا يضر بكونه علة تامة لان  
 العلة التامة بهذا المعنى لا يوجب لتاثيره  
 المعلول بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا  
 واما العلة القريبة فتناقض في الحقيقة  
 لكنهم جعلوها في حكم العلة التامة  
 بناء على انها مؤثرة مستلزمة للمعلول  
 وقد يسمونها علة تامة ايضا نظر الى  
 الظاهر لا يحتاج الى التقييد المذكور  
 بل يجب تركه واما من قضيه التخليف  
 فمختصة بالعلل الناقصة التي ليست في  
 حكم العلة التامة واما انتفاء التاثير  
 عن العلل البعيدة فلا يقدح فيما نحن  
 فيه لان العلة التامة ليست من

وهذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن  
 وهو ان العلة التامة هي التي لا ينفك عنها  
 التاثير فيكون كونه علة تامة لا يضر  
 بكونه مؤثرا ولا يضر بكونه علة تامة لان  
 العلة التامة بهذا المعنى لا يوجب لتاثيره  
 المعلول بل لا تقتضي التقدم عليه ايضا  
 واما العلة القريبة فتناقض في الحقيقة  
 لكنهم جعلوها في حكم العلة التامة  
 بناء على انها مؤثرة مستلزمة للمعلول  
 وقد يسمونها علة تامة ايضا نظر الى  
 الظاهر لا يحتاج الى التقييد المذكور  
 بل يجب تركه واما من قضيه التخليف  
 فمختصة بالعلل الناقصة التي ليست في  
 حكم العلة التامة واما انتفاء التاثير  
 عن العلل البعيدة فلا يقدح فيما نحن  
 فيه لان العلة التامة ليست من



الاعمال الارزقي



عن هذا التشكيك بكل من المناقضة والنقض و  
المعارضة **أما المناقضة** فبان نقول لانه ان التمايز  
من خواص الموجودات الخارجية بل يوجد في غير ما  
ايضا كما بين عدمي الشرط والمشرط وبين عدمي  
العلة ومعلولها فان قلت نحن نقول من الراسي  
لولم يكن الملازمة موجودة في الخارج فلا يخ  
ان يكون بين المتلازمين امتناع الانفكاك فيه  
ام لا فان كان الاول كان اللزوم متحققا فيه على  
تقدير انتفاء فيه وان لم يكن لا يكون اللزوم  
لازما ولا الملازم ملزوما لانه يجب ان يكون  
بينهما جواز الانفكاك وهو يوجب ما ذكرناه وهو  
ظنفتقول ان امتناع الانفكاك بين الشئين في  
الخارج اعتباري اذ يمكن ان يكون موجودا في الخارج  
والثاني ان يكون مطروقا للخارج بمعنى ان يكون احد  
الطرفين متمسكا في الخارج انفكاك عن الآخر فكل الترديد

ان كان الملازمة لازما فلا يخ  
ان يكون بين المتلازمين امتناع الانفكاك فيه  
ام لا فان كان الاول كان اللزوم متحققا فيه على  
تقدير انتفاء فيه وان لم يكن لا يكون اللزوم  
لازما ولا الملازم ملزوما لانه يجب ان يكون  
بينهما جواز الانفكاك وهو يوجب ما ذكرناه وهو  
ظنفتقول ان امتناع الانفكاك بين الشئين في  
الخارج اعتباري اذ يمكن ان يكون موجودا في الخارج  
والثاني ان يكون مطروقا للخارج بمعنى ان يكون احد  
الطرفين متمسكا في الخارج انفكاك عن الآخر فكل الترديد

ان كان الملازمة لازما فلا يخ  
ان يكون بين المتلازمين امتناع الانفكاك فيه  
ام لا فان كان الاول كان اللزوم متحققا فيه على  
تقدير انتفاء فيه وان لم يكن لا يكون اللزوم  
لازما ولا الملازم ملزوما لانه يجب ان يكون  
بينهما جواز الانفكاك وهو يوجب ما ذكرناه وهو  
ظنفتقول ان امتناع الانفكاك بين الشئين في  
الخارج اعتباري اذ يمكن ان يكون موجودا في الخارج  
والثاني ان يكون مطروقا للخارج بمعنى ان يكون احد  
الطرفين متمسكا في الخارج انفكاك عن الآخر فكل الترديد

ان كان الاعتبار الاول اخفنا الشق الثاني منه **من الاعتبار**  
قوله يلزم ان لا يكون اللازم لازما ولا الملازم ملزوما  
قلنا لا يلزم قولنا يجب ان يكون احدهما جائدا لانفكاك  
عن الآخر قلنا لا يلزم ذلك ولما يكون كذلك ان لو لم  
يكن بينهما امتناع الانفكاك بالاعتبار الثاني وهو  
اذ لا يلزم من انتفاء مبداء المحمول في الخارج انتفاء  
المحل الخارجي فان العدم كالعنى معدوم في الخارج مع  
ان الاعنى محمول على موضوعه محلا خارجيا وان كان  
لا اعتبارا لثاني اخفنا الشق الاول قوله يلزم  
ان يكون اللزوم موجودا في الخارج على تقدير انتفاء  
فيه قلنا لا يلزم وانما يلزم ذلك ان لو كان المحل الخارجي  
منافيا لانتفاء مبداءه وهو كما مر واما النقض  
فتوجيهه ان يقال ان هذا الدليل بجميع مقدماته  
غير صحيح لتخلف الحكم المطعنة في الملازمات البدئية  
البيئية والبيئية بالبراهين القطعية اليقينية

ان كان الملازمة لازما فلا يخ  
ان يكون بين المتلازمين امتناع الانفكاك فيه  
ام لا فان كان الاول كان اللزوم متحققا فيه على  
تقدير انتفاء فيه وان لم يكن لا يكون اللزوم  
لازما ولا الملازم ملزوما لانه يجب ان يكون  
بينهما جواز الانفكاك وهو يوجب ما ذكرناه وهو  
ظنفتقول ان امتناع الانفكاك بين الشئين في  
الخارج اعتباري اذ يمكن ان يكون موجودا في الخارج  
والثاني ان يكون مطروقا للخارج بمعنى ان يكون احد  
الطرفين متمسكا في الخارج انفكاك عن الآخر فكل الترديد

ان كان الملازمة لازما فلا يخ  
ان يكون بين المتلازمين امتناع الانفكاك فيه  
ام لا فان كان الاول كان اللزوم متحققا فيه على  
تقدير انتفاء فيه وان لم يكن لا يكون اللزوم  
لازما ولا الملازم ملزوما لانه يجب ان يكون  
بينهما جواز الانفكاك وهو يوجب ما ذكرناه وهو  
ظنفتقول ان امتناع الانفكاك بين الشئين في  
الخارج اعتباري اذ يمكن ان يكون موجودا في الخارج  
والثاني ان يكون مطروقا للخارج بمعنى ان يكون احد  
الطرفين متمسكا في الخارج انفكاك عن الآخر فكل الترديد

ان كان الملازمة لازما فلا يخ  
ان يكون بين المتلازمين امتناع الانفكاك فيه  
ام لا فان كان الاول كان اللزوم متحققا فيه على  
تقدير انتفاء فيه وان لم يكن لا يكون اللزوم  
لازما ولا الملازم ملزوما لانه يجب ان يكون  
بينهما جواز الانفكاك وهو يوجب ما ذكرناه وهو  
ظنفتقول ان امتناع الانفكاك بين الشئين في  
الخارج اعتباري اذ يمكن ان يكون موجودا في الخارج  
والثاني ان يكون مطروقا للخارج بمعنى ان يكون احد  
الطرفين متمسكا في الخارج انفكاك عن الآخر فكل الترديد



واما المعارضة فنقول فيها ان يقال ان دليلك  
 وان دل على مدعك ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه  
 لو لم يحز الرغمة شي شيء لكان كل من امرين جاز الانفكاك  
 عن صاحبه وهو طغيان الانفكاك ايضا من جملة المتأ  
 فلا بد ان يكون ذلك جاز الانفكاك عن موصوفه وهو  
 طولا لشركان ذكر مع لان انفكاك جواز الانفكاك عن  
 الشيء يستلزم امتناع الانفكاك المفروض الاستحالة  
 وجب يكون هو ايضا محالا ولا شبهة في ان جواز المحال  
 محال وبعبارة اخرى لا يخفى اما ان يكون جواز الانفكاك  
 ممتنع الانفكاك عن موصوفه او لا فان كان الاقل  
 فخرج التلازم من انك لا تشبهه وهو بنفي مطا المحلل  
 الاول وهو المطلوب وان كان اثباتا لا يمكن التلازم  
 ثم وهو محال لانه يلزم الانقلاب على انه انتفاء  
 مطلوبكم وهو مطلوبنا والدور هو ترتيب الشيء على الشيء  
 الذي له صلوح العلية اي كون شيء بحيث تحصل  
 اي معنى ترتيب الشيء على الشيء

في جواب ما قيل من ان جواز الانفكاك محال

في جواب ما قيل من ان جواز الانفكاك محال

في جواب ما قيل من ان جواز الانفكاك محال

في جواب ما قيل من ان جواز الانفكاك محال

عند حصول...

تنقذ

عند حصول شيء آخر يبيح تعليل الشيء الاول بهذا الشيء  
 الثاني بسبب حصوله عند مرة بعد اخرى وذلك الترتيب  
 اما ان يكون وجوده لا عدما كترتيب الملك على الهبة فان  
 وجوده مترتب على وجودها واما عند عدم الهبة فلا  
 يجب ان يكون الملك معدوما لجواز حقيقة شيء آخر كالبيع  
 وغيرها او يكون عدما لا وجوده كالحجارة بالنسبة  
 الى جواز الصلوة فان عدمه مترتب على عدمها واما الترتيب  
 عند وجوده فيجوز ان يكون لا يجوز الصلوة بسبب  
 انتفاء شرط آخر كاستقبال القبلة وغيرها او معا  
 اي يكون وجوده او عدمه كترتيب وجوب الرجم على الزنا  
 الصادر عن المحض والثاني الاول المترتب هو الدائر  
 والثاني الثاني المترتب عليه هو المدار وقيل ان بين  
 الدوران والتلازم عموما وخصوصا من وجه بناء  
 على اجتماعهما في صورة يكون الدائر والمدار فيهما قضيتين  
 مثلا زمين يصلح ان يكون احدهما علية للآخرى وصدق

في جواب ما قيل من ان جواز الانفكاك محال

في جواب ما قيل من ان جواز الانفكاك محال

في جواب ما قيل من ان جواز الانفكاك محال



الدوران بدون التلازم في صورة يكون الدايرو والمدار  
 فيها مفردين وصدق الملازمة بدون في التزام وجود  
 المعلول وجود علته وهذا البيان يفيد النسبة بين  
 الدوران والملازمة الكلية التي عرفها المصنف في كماله  
 واذا اردت بيانها بين الدوران ومطلق الدوم  
 فاعتبه صورة يكون فيها ترتيب الدايرو على المدار اكثرها  
 لا كليا ضروريا كالاسهال بالنسبة الى شرب السمونيا  
 وهذا ايضا في مطلق الملازمة الكلية واما في المطلق  
 الملازمة التي يندرج فيها الكلية والجزئية فلا ينشور  
 فيها ان يفرق الدوران عنها لان بين كل امرين حتى  
 التقيضين ملازمة جزئية البتة والمناقضة هي  
 منع مقدمة الدليل الى بعض المقدمات وكلها كسبيل  
 التفصيل والتعيين كما اذا قال المحلل الزكوة واجبة  
 في حلى النساء لانه متناول النص وهو قول النبي  
 اذ وازكوة امواكم وكلما هو متناول النص فهو

في الدوران بين الدوران والملازمة  
 في الدوران بين الدوران والملازمة  
 في الدوران بين الدوران والملازمة

العلم والدوران  
 العلم والدوران  
 العلم والدوران

في الدوران بين الدوران والملازمة  
 في الدوران بين الدوران والملازمة  
 في الدوران بين الدوران والملازمة

جائز

وكلما هو جائز الارادة هو

جائز الارادة فهو مراد ينتج ان محل النزاع مراد فيقول  
 السائل لانهم ان محل النزاع متناول النص وان سلمناه  
 لكن لانهم ان كل ما هو متناول النص فهو جائز الارادة  
 ولئن سلمنا ذلك فلا نعلم ان كل ما هو جائز الارادة فهو  
 مراد واعلم ان المراد من مقدم الدليل ما يتوقف  
 عليه صحة الدليل سواء كان من جهة المادة او من جهة  
 الصورة واما قال منع مقدمة الدليل ولم يقل منع الدليل  
 لان منع الدليل اما ان يقارن بشاهد يدل على المنوع  
 او لا فان كان الاول فهو نقض اجمالي لا مناقضة وان  
 كان الثاني فهو كبرية غير مسبوقة اصلا كما سياتي وبهذا  
 سقط ما قيل لوقال المصنف في منع مقدمة الدليل والدليل  
 ككان او لم يشتمل منع الدليل في المعارضة هي اقامة  
 الدليل على خلافه فما اقام الدليل عليه الخصم والمراد بخلاف  
 مدعى الخصم من ما يخالفه وما يناهيه لا ما يخالفه على  
 ان وجهه كان مطلقا مثالا اذا قال المحلل الزكوة

في الدوران بين الدوران والملازمة  
 في الدوران بين الدوران والملازمة  
 في الدوران بين الدوران والملازمة

في الدوران بين الدوران والملازمة  
 في الدوران بين الدوران والملازمة  
 في الدوران بين الدوران والملازمة

في الدوران بين الدوران والملازمة  
 في الدوران بين الدوران والملازمة  
 في الدوران بين الدوران والملازمة



واجبة في حلي النساء لانه متناول النفس فيقول السائل  
ديلكم وان دل على ما ادعيتم ولكن عندنا ما ينفيه لان خلا  
مطلوبكم ايضا مما يتناول النفس وهو قول رسول الله عم  
لازكوة في الحلي قال الحسن في شرح القسطنطين شرح المقدمة البرانية  
ان دليل المعارض ان كان عين الدليل المعطل الاول كما في المغالطة  
العامة الوردية تسمى قلبا وان كان غير فان كان صورته <sup>في الصورة</sup>  
كصورته يسمى معارضة بالمثل والافعال رضة بالغير والنقض  
هو <sup>ان الحكم</sup> ~~الحكم المدعى~~ عن الدليل الدال عليه في بعض من الصور  
على ما يثبت في تصويره ومنها اجاث الاول <sup>في الصورة</sup> ~~النقض~~ صفة النفس  
والتخلف صفة الحكم فلا يصح تعريف احدهما بالآخر فالأمر  
ان يقال <sup>هو</sup> ~~منع~~ الدليل مع بيان تخلف الحكم عنه <sup>والتا</sup> ان المعطل  
اذا اقام على مطلوبه دليل يمكن ابراده على نقيضه ايضا  
فهناك يمكن ايراد كل من المعارضة والنقض فان قال السائل  
ان دليكم هذا مما لا يصح ان يستدل به <sup>بالتخلف</sup> ~~الحكم~~ عنه  
يكون نقضا لطريق الاجمال وان قال دليكم هذا وان دل

على مطلوبكم

على مطلوبكم لكن عندنا ما ينافيه وهو هذا الدليل المذكور  
بعينه يكون معارضة على سبيل القلب الثالث ان التحقيق  
هو انه لا يمتنع النقص بالتخلف المذكور بل هو عبارة عن  
منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح لا يستحق ان  
يستدل به اما بالتخلف الحكم المذكور عنه او <sup>للمستند</sup> ~~للمستند~~ لانه  
فساد آخر على اي وجه كان من الخصومات والرابع  
ان النقص بحسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين احدهما  
احدهما نقض المعرفات طردا وعكسا <sup>او كذا المناقضة</sup>  
الى مر ذكرها ولكنه هناك يقتيد بالتفصيلي ومنها قد  
يقتيد بالاجمالي <sup>المستند</sup> ~~ويقال~~ <sup>للمستند</sup> ~~للمستند~~ ايضا ما يكون  
المنع مبنيا على <sup>بنيان</sup> ~~بنيان~~ ومؤيدا بسبب كايحي امتلته  
عن قريب <sup>وعلم</sup> ~~ان~~ الكلام من المعطل على سند المنع  
على وجهين اما على سبيل المنع واما على سبيل النفي بالدليل او  
بالشبهة والاول لا يفيد اصلا سواء كان ذلك المستند  
لازما للمنح والاولان من المنع ومنع ما يؤيد لا يوجب ثبات

في موضع يطلق النقص على بعضه  
الاجمالي



المقدمة الممنوعة لان المنع طلب الدليل وهو لا يجب  
اثبات المقدمة الممنوعة التي يجب على المحلل عند منع  
المانع وانما كانت فانما يفيد اذا كان المستند لازما  
للمنع لان نفي اللازم يستلزم نفي المعلوم بخلاف ما اذا لم  
يكن لازما للمنع لان نفيه لا يوجب رفع المنع ونفيه  
اصلا وينبغي ان يعرف ايضا انه قد يكون اذا كان  
المستند متنايئة عليه كلام بتعرض له المحلل ويرد  
فان قيل يقول عليه ان كلامكم هذا كلام على الهند  
وهو غير مفيد ثم ان قال المحلل من ان اردتم  
بقولكم الكلام عليه غير مفيد انه كذا مطلق فتم  
الا فلم لا يجوز ان يكون من انكم هذا كما يسمع ويفيد  
فهذا الرد يدعى لا يفيد المحلل اصلا لان حامل قوله  
السائل ان كلامكم متعلق بالهند انة رد عليه ولا يلزم  
من رد هذا المنع لانه يحتمل ان لا يكون المستند  
المذكور من لوازمه فبقى على المحلل اما اثبات المقدمة  
اي المنع

هذا هو الوجه في رد المستند  
فان قيل ان كان المستند متنايئة  
عليه فانه لا يفيد المحلل اصلا  
لان حامل قوله السائل ان  
كلامكم متعلق بالهند انة رد  
عليه ولا يلزم من رد هذا  
المنع لانه يحتمل ان لا يكون  
المستند المذكور من لوازمه  
فبقى على المحلل اما اثبات  
المقدمة

بدليل اخرى او اثبات كون المستند لازما للمنع  
فظهر ان التردد المذكور عن طرف المحلل خارج عن  
قانون التوجيه الفصلي <sup>التي</sup> في ترتيب البحث  
والمناظرة والترتيب <sup>التي</sup> في مرتبة اذا شرع  
المحلل وهو الذي ينصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل  
في تقرير الاقوال والمذاهب <sup>في</sup> هذه الاشارة الى ان المحلل  
المناظر يجب عليه تحرير المباحث قبل الشروع في الدلائل  
وهو عبارة عن تعيين المباحث وتخصيصها من قولهم  
حرره كذا الى اخره <sup>في</sup> وذلك اما بتعيين المذاهب التي  
وقع البحث عليها ان كان البحث من الخلق فيا واما بتعيين  
الالفاظ المستعملة من انك تقريرا او تعيينا لما هو المقصود  
منها مثلا اذا قال النية شرط في الوضوء فينبغي ان يقال  
ان هذا على ما ذهب اليه النافعي رحمه الله وتعين النية  
بان المراد منها هو القصد القلبي ويعرف الشرط بان يقول  
هو عبارة عن الخرج الموقوف عليه الغير المؤثر في وجود

شأنه بالاثبات

وانما وجب تحرير المباحث لتعيين  
محل النزاع فظهر صحة كلام النافعي  
وفدوه على ما قال المحقق في شرح  
المقدمة على





بما يتوقف عليه فلا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك  
 الاقوال والمذاصب التي تنقلها عن القوم وقررها  
 لان ذلك التقرير بطريق الحكاية فلا يتعلق الموازنة  
 لمصلحةاتها اصلا لانها محكية منقولة عن الغير كما اذا  
 قال المعلق قال ابو حنيفة رحمه الله الله النية ليست بشرط  
 في الوضوء فلا يصح السائل له يقال لانتم ان النية ليست بشرط  
 او يحقبة بالمستند واما اذا قال اطلب منك تصحيح هذا  
 النقل وصح النقل هذا او قال لانتم ان ابا حنيفة رحمه الله  
 قال كذا فلا فساد فيه بل يجب تلك المطالبة عند عدم  
 ثبوت النقل عنده لان الناقل قد يضع غير المنزاع في مقام المنزاع  
 فيستعمله اثنا بحث مقدمة او مقدمات مسلمة  
 عند ذلك الغير على انها مسلمة عند المنزاع ويلزم الخطأ  
 كما اذا قال العالم حادث خلافا للمتكلمين فيجعل المتكلمين  
 منازعاً ثم يستعمله اثنا البحث ان الواجب في كل  
 بالاختيار على انه مذهب المنزاع ويثبت حدوثه  
 بمخبره وهو المتكلمون

في قوله لا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك الاقوال والمذاصب التي تنقلها عن القوم وقررها

في قوله لا يتوقف عليه فلا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك الاقوال والمذاصب التي تنقلها عن القوم وقررها

في قوله لا يتوقف عليه فلا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك الاقوال والمذاصب التي تنقلها عن القوم وقررها

العالم بناء على ذلك فظهر من هذا التحقيق الذي  
 ذكرناه انه قد يتوجه المنع والمطالبة على التقدير  
 والنقل نفسه وان لم يتوجه على الاحكام المنقولة مادام  
 الناقل ناقلها واما ما يقال المنع طلب الدليل على  
 المدعى ونصيح النقل ليس بدليل عليه فحل نظر فظاهر  
 الا اذا انحصر باقامة الدليل على ما ادعاه اي  
 لا يتوجه المنع على ذلك المعلق اصلا الا وقت التزامه  
 باقامة الدليل بان يقول مثله لا يجب الزكاة على المدعي  
 لانها لو وجب عليه لوجب على الفقير ايضا والتالي بط  
 بالاجماع فالمقدم مثله ما بيان الشرطية فلانه كلما تحقق  
 الوجوب على المدعي لم يحقق شمول عدم وكما لم يحقق  
 شمول عدم يحقق شمول الوجوب ينتج انه كلما تحقق  
 الوجوب على المدعي لم يحقق شمول الوجوب وكما حقق  
 شمول الوجوب على المدعي لم يحقق شمول الوجوب على الفقير  
 ينتج انه كلما تحقق الوجوب على المدعي لم يحقق الوجوب

في قوله لا يتوقف عليه فلا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك الاقوال والمذاصب التي تنقلها عن القوم وقررها

في قوله لا يتوقف عليه فلا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك الاقوال والمذاصب التي تنقلها عن القوم وقررها





على الغير وهو المظن ومنه المقدمات كلها ظاهرة الا <sup>لا يحتاج الى بيان</sup>  
 كبرى العكس الاول وبيانها ان يقول لو لم يثبت شمول  
 الوجوب على تقدير عدم شمول عدم كسبت عدم شمول <sup>كما قوله وكلامه يتحقق شمول عدم</sup>  
 الوجوب على ذلك التقدير والا لا يرتفع النقيض وهو محقق  
 فاذا لم يتحقق شمول عدم لم يتحقق شمول الوجوب  
 وهو منعكس بعكس النقيض الى قولنا اذا تحقق شمول الوجوب  
 تحقق شمول عدم وهو محقق فلينظر في هذا البيان فان غلط  
 هذه المخلطة هناك فقط واذا قدر رتبة المخلط هذا الدليل  
 مثلا فالسائل اما ان يمنع في شيء من الدليل او المدلول  
 او لا يمنع فيه اصلا فان لم يمنع فقط لانه لا بحث ولا مناظرة  
 هناك فان منع فاما ان يمنع قبل تمام دليله لم يرد بهذا  
 الكلام لانه لا بد للسائل في هذا القسم اعني المناقضة  
 ان يمنع مقدمة الدليل قبل تقدير جميع مقدماته بل قال  
 بعضهم ان احسن ان يتوقف السائل على تقدير المخلط  
 مجموع مقدمات دليله ثم يشرح فتعرض لما تعرضت فكانه

هذا هو الوجه في بيان المقدمات  
 التي هي في الحقيقة مقدمات  
 لا في اللفظ بل في المعنى  
 والوجه في بيان المقدمات  
 التي هي في الحقيقة مقدمات  
 لا في اللفظ بل في المعنى

ان راي هذا بان قال وهو انما يكون على مقدمة  
 من مقدمات دليله ولم يزد على هذا بل قصر عليه  
 فلا يعتب فيه ما زاد على ان يعتن مقدمة من تلك  
 المقدمات بالمنع ويؤيده بان قال بعد فان منع مقدمة  
 من مقدمات دليله ولم يقل وان منع قبل تمام الدليل  
 كما قال في القسم الثاني وان منع بعد تمام الدليل هذا او  
 منع بعد تمام دليله اي لم يعتن مقدمة من تلك المقدمات  
 بالمنع فان منع مقدمة من مقدمات دليله فاما ان يعتن  
 بمنع بالمنع بان يقول في الدليل المذكور مثلا لان انعكاس  
 القضية المذكورة الى ما ذكرتموه او لم يقتض مجر المنع  
 فان لم يقتض مجر المنع فاما ان يقول ويذكر المستند  
 او لم يقل اي ولم يقل بل يستدل بدليل على انتفائه و  
 المستند كما يقول لان هذا لم لا يجوز ان يكون كذا  
 او يقول لان لرفع ذلك وانما يلزم هذا ان لو كان  
 كذا كما يقول في الدليل المذكور لان انعكاس قولكم





اذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب  
 الى القضية المذكورة من انك لم لا يجوز ان لا ينكح  
 على انها جزئية او نقول لان لزوم تلك القضية التي جعلت  
 عكسا وانما يلزم ذلك ان لو صدق الاصل كلية وهو ثم  
 وذلك اي المنع المجرد والمنع مع السند هو المناقضة الى  
 عندها في فصل الاول والى لم يقل مستند بل يستدل  
 بدليل على انتفاء تلك المقدمة الممنوعة كما اذا قال  
 المحلل الزكوة واجبة في حلي النساء لان حليهن والنق  
 وهو قول النبي في حلي النساء زكوة وكلما تناول  
 النق فهو جائز الارادة فيكون محل النزاع جائز الارادة  
 فيكون مراد او يقول السائل لان ارادة محل النزاع  
 متحققة بل هي ليست بتحقيقة لانه لو تحققت مع جميع  
 لوازمه وهو بطل بالدلائل التي الدالة عليه فذلك المنع  
 مع الاستدلال يسمى غصبا لان السائل ترك مناصب  
 نفسه وهو المنع والمطالبة فقط وغاية امره ان يثبت منعه

لتحقق

والغصبا في الزكوة

بالمستند ليس الا وغصب منصب غيره وهو التعليل  
 وهو اي الغصب غير مسموح عند المحققين من اهل النظر  
 خلافا للبعض منهم وهو مولانا ركن الدين العميد  
 وانما لم يستعمل الاستدلال في البحث وبين  
 المفسر لزوم الخط في بعض مؤلفاته بان يقال او لا المحلل  
 مادام معللا يكون التعليل حقا ليعلم حقيقة دليله  
 او بطلانه وليس لتل من انك لا المطالبة ذلك فاذا غصب  
 فقد فات غرضه وثانيا انه اذا جوز غصب من  
 جانب السائل فالمحلل ايضا قد يغصب فيلزم بعدهما  
 عما كانا فيه وضلالهما عن طريق التوجيه والاحسن في وجه  
 التوجيه ان السائل اذا غصب منصب لمحلل على ذلك الوجه  
 المذكور فلا ينبغي للمحلل ان يطعن في ذلك ويتعرض له  
 بان يمنع مقدمة من مقدمات دليله لانه لا يلزم من شيء  
 منهما ما يجب عليه من اثبات مقدمة الممنوعة في لا ينفع  
 شيء منهما على ان السائل ان يغير كلامه بالعناية فلا وجه

في غصب منصب التعليل في الاصل  
 في غصب منصب التعليل في الاصل  
 في غصب منصب التعليل في الاصل



لا شغاله انا <sup>مسلط</sup> اصلا فالايحباله ان يثبت تلك  
المقدمة او لا ثم يتعذر <sup>مسلط</sup> لدليله لانه يكون ح <sup>مسلط</sup> معارضا  
لدليل المبنى لتلك المقدمة التي كانت منبرها السائل  
ولا كلام في جوارها عاريا عن الاستبناع والاستقبح  
كما اشار بقوله نعم قد يتوجه ذلك بعد اقامة المعلن  
الدليل على تلك المقدمات كما سيأتي ذكره مفصلا وان منع  
بعد تمام الدليل فذلك المنع حال كونه على التوجيه حاصل  
على قسمين والافهم في الحقيقة على اربعة اقسام كما سيأتي  
واذا منع بعد تمام الدليل فاما ان لا يسلم الدليل بعد تمامه  
بناء على خلاف الحكم عنه في شئ من الصور او يسلم الدليل  
بان لا يتعذر له الا ان يصدق ويعتقد ثبوته والآخر  
تصديق لازمه الذي هو المدلول ويمنع المدلول المط  
واستدل بما ينافي ثبوت المدلول والاولى اي منع  
الدليل بناء على خلاف الحكم المذكور وهو النقص الاجمالي  
والثاني اي منع المدلول مع الاستدلال بما ينافي المدلول

اليوم

منع الدليل من  
ومنع بطلان  
بالاتساق  
بما ينافي ثبوت  
المدلول ومنع  
بالاتساق  
دليله

هو المعارضة فعلنا ان النقص اما تفصيلي وهو  
المناقضة المذكورة او اجمالي والحق ان يقال اما  
ان لا يسلم الدليل ويمنعه بعد تمام الدليل متسا  
بشأ من ذلك ان لا يستحق ان يستدل به اعم  
من ان يكون ذلك الشاهد هو الخلف المذكور او غير  
او يسلم الدليل ويمنع المدلول والاول هو النقص  
الاجمالي والثاني هو المعارضة وعلى كلا التقديرين يكون  
كل من منع الدليل ومنع مدلوله على قانون التوجيه اما  
اذا منع الدليل بلا شأ من دليل عليه ومنع المدلول بلا  
اقامة الدليل على ما يناقضه فيكون كل منهما مكابرة  
غير مسبوبة عن اهل التوجيه فعلنا ان النقص اما  
تفصيلي وهو المناقضة المذكورة او اجمالي وتوجيه  
اي توجيه النقص الاجمالي ان يقال ما ذكرتم من الدليل  
غير صحيح لخلاف الحكم المذكور عنه في تلك الصورة  
واما المعارضة فطريقها ان يقال ما ذكرتم من الدليل

المعارض من المدلول مع الدليل  
النقص من الدليل مع الدليل

هذا الحق مبنى على التحقيق الذي ذكره  
في تعريف النقص قد عرفت هناك  
حقيقة الحال وتحقيقا لمقال

التوجيه عبارة عن ايراد  
النظام على وجه ينافي  
كلام الخصم

ليصدق تعريف النقص عليها وكونها  
لا يكون الا على مقدمة معينة مفصلة



وان دل على ثبوت المدلول ولكنه عندنا ما  
ينفيه وانما قال وان دل على ثبوت المدلول  
ولم يقل ولم ان ثبت وان صدق لئلا يلزم  
ثبوت المدلول عنده واذا شرع المعارض في  
الدليل الدال على خلافه في مطالع المعلق الاول بصير  
ذلك المعلق مهنيا كالمسائل ثم وبالعكس اي  
يصير المسائل مهنيا كالمعلق ثم والمعارضة  
والنقض الاجمالي مما يتبين في مقدمات  
الدليل ايضا وبما ذكرناه اذا استدل المعلق  
على مقدمة الدليل فطلب السائل ان يقول هذا الدليل  
بجميع مقدماته غير صحيح بناء على تخلف الحكم المذكور  
عنه في تلك الصورة او يقول هذا الدليل وان  
دل على ثبوت تلك المقدمة ولكنه عندنا ما ينافيها  
ويثبت ما يناقضها وذلك المذكور من المعارضة  
والنقض الآتيين في مقدمات الدليل بالنسبة

وهذا هو المقصود من قوله  
بما يتبين في مقدمات الدليل

بما يتبين

لا يخفى كيف يكون مناقضة الدليل في وجوده  
مطلوبة وانما الدليل في اقام الدليل على خلافه  
لاننا نقول لما كان السائل اقام الدليل المعينة والمناقضة  
يكون ما نعالج هذه المقدمة معينة فيكون مناقضة  
هو منقح مقدمة معينة بهذا المعنى

الى تلك المقدمة التي استدل المعلق عليها يكون  
معارضة ونقضنا اجماليا ويكون المعارضة  
بالعكس الى مجموع الدليل مناقضة على سبيل المعارضة  
اما كونها مناقضة فلورودها على مقدمة من مقدمات  
الدليل واما كونها على سبيل المعارضة فظا ويكون  
النقض ايضا بالنسبة الى مجموع الدليل تفصيلا على  
طريق الاجمال اما كونه تفصيلا فلنعلقه بمقدمة  
معينة واما كونه على طريق الاجمال فظا يتبين هذا  
اي هذا الذي ذكرنا الى هذا المجل من جهات البحث  
من طرف السائل اذا مضى مقدمة اي كلها وطيفة  
السائل في المباحث واما من طرف المعلق والسائل  
اذا مضى مقدمة من مقدمات الدليل فيلزم عليه  
دفعه اي دفع ذلك المنع اما بدليل ان كانت تلك  
المقدمة الممنوعة نظرية يحتاج الى نظر وكسب  
او تبينه ان كانت المقدمة بدوئية اذا لا يحتاج الي

دليل مهنيا

اي كافي تصوريا

لانه معترف بما يقتضيه النقض الاجمالي  
وكذا ان الكلام في الاول هذا بان ما هو  
من قبل بقوله كما سيأتي

انما هو الذي يحصل بان السائل لا يعجز ان يتفحص  
الاسئلة التي لا تحتاج الى نظر وكسب  
المقدمة منسوبة الى من يطلب المعلق وان  
كان الانسب تقديم عليه  
وضعا لتقدمه لطبا



بل لا يصح ايراده عليها كما قيل في موضعهم <sup>في عدم صحة</sup> وذلك <sup>ايراد الدليل</sup> <sup>عليه</sup>  
 مثل قولهم ان تعريف البدهي او الاستدلال عليه  
 اخذ سبب لما لا سبب له او وضع غير السبب <sup>لما كان تصديقا</sup>  
 مكان السبب كله مما فاسد التمثيل بالاستدلال  
 على المقدمة الممنوعة في غابة الظهور على انه سيجي  
 بعد واما التمثيل بالتشبيه على ثبوت المقدمة  
 الضرورية التي منحها السائل فاشارة اليه بقوله  
 كما يقول اي يقول المحلل عند منع السائل هذا  
 القول العالم متغيرا لانه في هذه التغيرات فيه  
 من الحركات والآثار المختلفة وان اتى المحلل  
 بدليل ثاقب دال على ثبوت تلك المقدمة الممنوعة  
 كما هو الظاهر والمستلزم لسياق كلامه وقد يحتمل  
 ان يجعل قوله دليل ثاقب اعم من ان يكون دليلا دالا  
 على ثبوت تلك المقدمة او غيره من الدلائل الدالة  
 على ثبوت المدلول الاول لكن لا يتم لزوم التسلسل

وهو المدعى لا المقدمة الممنوعة  
 التي تدل عليها

في قوله نفي هذا المقام اخذ  
 في قوله نفي هذا المقام اخذ

في قوله نفي هذا المقام اخذ

في هذا الشق الكما سيرد عليك بعد فاما ان  
 يمنع السائل ايضا اي كما منع الدليل الاول او لم  
 يمنع او يسلّم ذكر فان منعه فالاقام المذكورة  
 تأتي فيه من المناقضة والمعارضة والنقض  
 الاجمالي وكما تأتي هذه الاقسام في هذا الدليل الكما  
 كذكر تأتي من كلام ان <sup>ان</sup> <sup>المعقل</sup> <sup>بدلي</sup> <sup>ثالث</sup>  
 كذلك اربع فصاعدا في اي حين اذا كان الكلام  
 جاريا بين الطرفين على ما ذكرناه يلزم ان ينتهي  
 ذلك الكلام الى احد الامرين اما ان ينتهي الى الزام السائل  
 وهو ان لا يكون له سبيل الى منع كلام المحلل الذي  
 يكون بينهما مطابقة ونزاع واما ان ينتهي الى اتمام <sup>في حركات</sup>  
 المحلل وهو مجزئ عن اثبات ما هو مطلوبه ومدعاه  
 وذلك لان المحلل ان ينقطع كلامه بالمنع والمعارضة  
 من السائل فحصل الاتمام وهو وظوفا لا اي وان لم  
 ينقطع كلامه بشئ من ذلك فلا يجزئ اما ان ينتهي الى <sup>من</sup>

هو الدليل الذي اورد

واراد ان المحلل بدلي ثاقب على تلك المقدمة  
 التي منحها السائل فلا بد وان يكون ذلك الدليل  
 مركبا من مقدمتين او اكثر فخرج ما يحفظ السائل  
 فان لم يحفظ السائل فظاهر لان سبب قطع المحلل وان منع  
 السائل فالاقام المذكورة من المناقضة والمعارضة  
 والنقض آتية في نفسه

في قوله نفي هذا المقام اخذ



كالقضايا المتكافئة

الى امر ضروري القبول ولا ينتهي اليه وكون ذلك  
 الامر ضروري القبول قد يكون بان يكون <sup>بديها</sup>  
 جليا لا يحتاج الى الاستدلال عليه فيصدق السائل  
 ويقبله بالضرورة اما قبل التنبية او بعد وقد يكون  
 بان يكون مما يرضاه السائل ويقبله <sup>ويكون</sup>  
 قانعا اياه بسبب من الاسباب وان كان مما يحتاج  
 الى الدليل في الواقع واذا لم تحل الواقعة عن الانتهاء  
 وعدمه فان كان الاول يلزم الالتزام <sup>ويستلزم ايضا</sup>  
 وان كان الثاني عدم الانتهاء الى امر ضروري القبول  
 يلزم الاتهام <sup>لانه</sup> اما ان يلزم التسلسل عن طرف  
 المبدأ الى العلة او عجز المحلل عن اقامة الدليل ببيان  
 لزوم احد الامرين انه اذا لم ينته ادلت المحلل الى امر  
 ضروري القبول فاما ان ينتهي الى شيء لا يقبله السائل  
 او لا ينتهي شيء اصلا فان كان الاول فهو الامر الثاني  
 عجز المحلل عن الدليل وذلك في الامر الثاني انه انما

في الامور التي لا ينتهي اليها  
 في الامور التي لا ينتهي اليها  
 في الامور التي لا ينتهي اليها

في الامور التي لا ينتهي اليها  
 في الامور التي لا ينتهي اليها  
 في الامور التي لا ينتهي اليها

المحلل وان كان الثاني لا ينتهي دلته الى شيء اصلا  
 يجب ان يستدل بادل غير متناهية يتوقف بعضها  
 على بعض من جهة التصديق فان كان بين تلك الادلة  
 التوقف من جهة التحقيق والنبوت ايضا يلزم التسلسل  
 من كلتا الجهتين <sup>والا</sup> يلزم التسلسل في علوم مرتبة غير  
 متناهية متعلقة بادل غير متناهية من طرف المبدأ  
 محكما بين في موضعه واليد اشار بقوله والاول محمدا  
 ممنوع في نفس الامر وبتقدير تسليم اي ولئن سلمنا ان  
 التسلسل ليس محمدا في الواقع لكن يلزم الاتهام للمحلل ايضا  
 لانه لا يمكن اثبات الامور في زمان واحد لانهاية لها وهو  
 محمدا خارج عن طوق البشر لانه يقتضي ايراد ادلة غير  
 متناهية فلا يكون مقدورا لمن يكون زمان ايراده

لا يمكنه

الادلة محصورة بين النهايتين واعلم ان بعضا من  
 شتى آراء من الرسالة اورد مهابدا قرحه ذهني  
 وهو ان التسلسل المبدأ على الوجه المذكور انما يستقيم

في جهة التصديق

فصل في الامور التي لا ينتهي اليها

في الامور التي لا ينتهي اليها  
 في الامور التي لا ينتهي اليها  
 في الامور التي لا ينتهي اليها



على تقدير منع السائل دليل المعلن على طريق المناقضة  
او النقص الاجمالي اما اذا عارضه السائل ومنعه المعلن  
مناقضة او معارضة او نقضا فكيف يكون هذا  
علة لدليل المعلن على الوجه المذكور فلا بد له من بيان  
ثم اجاب عنه فقال ان كل ما يذكره المعلن من النقص  
اجمالا او تفصيلا ومن المعارضة فهو يقوى دليلا

وكل ما هو كذلك فدليله يحتاج اليه وبين صغراه  
بان كل ما يذكره المعلن ينقطع به كلام السائل وكل ما  
ينقطع به كلام السائل فهو سبب لثبوت دليل المعلن  
فاما الكبري فادعى بدايتها ثم ينتج التعليل المذكور  
وهو ان كل ما يذكره المعلن فدليله يحتاج اليه الى قولنا  
كل ما يحتاج هو اليه وهو علة له فانتج شيئا وهو  
المط مهننا وفي كل من البحث وجوابه بحث اما في البحث  
فنقول اقلا ان جعل النقص الاجمالي من قبيل الاول  
مما لا ينبغي لان المعلن لا يجب عليه الاستدلال اذا نقص

لا ينبغي ان يكون دليله

لا ينبغي ان يكون دليله

المعلن لا يجب عليه الاستدلال اذا نقص

دليلا على طريق الاجمال لان السائل يصير عند  
النقص مدعي لا نفي استحقات الدليل لان يستدل  
به فلا بد له من شاهد يدل عليه كالمسبق غير مرة  
في يجوز للمعلن ان يمنع شامدا وهو ما يقال  
من ان المعارضة في قوة النقص الاجمالي مما يؤيد

ما هو المخط مهننا فان قلت هذا الكلام خارج عن قانون  
التوجيه لان منصبنا في البحث هو منع لزوم التس على كل

من التقادير الثلاثة ويكفي في محذور منع الزوم التس  
على تقدير واحد منها واما تسليمنا بعض التقادير الباقية  
فلا يصحنا فيه وليس لكم ان تفتشونا فيه من غير اثبات

المقدمة التي منعنا فان قلت المقصود من كلامنا هذا  
الزام للسائل من ان يقول اذا جازت النقص مما يستلزم التس  
يوجب التس على الوجه المذكور فعليك ان تجعل المعارضة

ايضا لانها في قوة النقص الاجمالي فان رجعت عن هذا  
فنحن رجعنا ايضا مما الرمنه اياك ونقول ثانيا

لا ينبغي ان يكون دليله

لا ينبغي ان يكون دليله



ان اختصار لزوم التس بالمتناقضة ليس بمقتضى منها  
 لان المحلل اذا دفع كلمة من النقص والمعارضة بالمنع  
 فلو خرج اما ان يمنع السائل الدليل الذي صار سالما عنها  
 بطريق التفصيل ام لا فان كان الاول فذلك لا يقع  
 التس في المناقضة وان كان الثاني فهو داخل في شق  
 الانتهاء الى امر ضروري القبول على ما فسرنا سابقا  
 نعم في هذا المقام شيء آخر وهو انه لا يجب استدلال  
 بالدولة مترتبة غير متناهية على تقدير عدم انتهاء  
 الادلة الى شيء اصلا اذ يجوز ان يستدل المحلل بدليل  
 آخر كلما منعت سائلا في مقدمات دليله في لا يلزم التس  
 فضلا عن ان يكون من طرف العلة لان تلك الادلة لا يتوقف  
 بعضها على بعضها واما في الجواب فنقول بعد مساعد  
 الصغرى من الدليل ان المحلل اذا ذكر شيئا ينقطع  
 به كلام السائل لتقوية دليله عند المعارضة او النقص  
 الاجمالي فذكر الشيء لا يكون علة ولا سببا لدليله لا

ان الشيء المذكور

طبع النسخ

بحسب التحقيق ولا يجب التصديق والا لوجب ان يكون على  
 الاول مما يتوقف عليه وجود الدليل على المدلول في الواقع  
 وعلى الثاني مما يرتب عليه تصديقه وكل منهما مما قلنا قلنا  
 اذ لم يكن الشيء علة للدليل بشئ من الوجهين فكيف  
 يكون مقويا له وهو خلاف ما فرضناه مقويا قلنا  
 معنى تقوية الدليل ان الدليل لم يكن قبله بحيث يوجب  
 اثبات الخط عند الحتم واما بعد ذكره فيكون بسببه  
 موجبا اتيانا عندنا سالما عن الشيء المتنازع له ولا  
 يلزم منه توقف احداهما على الاخر حتى يلزم التس  
 وايضا ان تم هذا الدليل المتنازع عليه بمقدمته يحصل الخط  
 الذي هو سببية كل ما ذكره المحلل بالنسبة الى  
 دليله فيكون الباقي من كلامه مستدركا فتأمل تنبيه  
 واما وسم هذا البحث بالتنبيه لان من شأنه ان يعلم  
 مما سلف ذكره من الابحاث لكنه قد يغفل عنه فكانه  
 ذكره من تنبيهها عليه فقال منع المقدمة من الدليل

والدليل



قد لا يضرك المعلن بان يكون انتفاء تلك المقدمة الممنوعة  
مستلزما لمطلوبه الذي يستدل عليه بالدليل المتقدم  
بتلك المقدمة الممنوعة وجوابه اي جواب ذلك المنع ان  
يرد المعلن بان يقول ان كانت تلك المقدمة الممنوعة  
قائمة غير ممنوعة يتم ما ذكرنا من الدليل وان لم يكن  
يلزم المدعى كما اذا قيل في اثبات حدوث الاعيان الثابتة  
انها لا يخرج عن الحوادث وكل ما هو كذلك فهو حادث و  
بيان الكبير يسمى بعد واما بيان الصغرى فلا تن  
الاعيان لا يخرج عن الحركة والسكون ومما حادثان  
وبيان عدم الخلق بالاعيان لا يخرج عن الكون في حين  
فان كانت من تلك الحيزية مسبوقه بكون آخر في ذلك  
الحيز فهي ساكنة وان لم يكن مسبوقه بكون آخر في  
ذلك الحيز بل في حيز آخر فتحركة ولو قال المانع عليه  
لانم ذلك الاخصار لم لا يجوز ان لا يكون مسبوقه بكون  
آخر اصلا كما في ان الحدوث في يكون خالية عن الحركة

والسكون فلمعلن ان يرد ويقول لا يخرج اما ان يكون  
الاخصار ثابتا ام لا وان كان فذاكره الا يلزم بثبوت  
المطاع عن حدوث الاعيان وموظاهر لانه اذا لم يتصف  
الشيء المستبعد للكون بالكون المبوق يجب ان يكون  
متصفا بالكون الاول وهو يقتضيه حدوثه بلا اشتباه  
ولتمثل بعض ما ذكرنا في مسئلة للتوحيح اذا القواعد  
الكلية اذا استعملت في المواد الجزئية يتضح عند المتعلم  
ويكشف دونه وينتشر في ذهنه نقشا جليا مسئلة  
العالم مقتدر الى المؤثر ومثل هذا القول من حيث انه  
يقع فيه البحث يسمى بمبحثا ومن حيث يقال عنه يسمى  
مسئلة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث  
يستخرج من الحقبة نتيجة فالمسمى واحد وان اختلفت  
العبارات باختلاف الاعتبارات والدليل على هذا المسئلة  
قوله لان العالم محدث وكل محدث فله مؤثر ينتج ان  
العالم له مؤثر وهو المسئلة المطلوبة بعينها فان قيل

مخالفة



لان العالم محدث وهو مثال بحجته المنع الخالي عن التأييد  
 بالمستند يقول المعتزلة جوابه لان العالم متغير وكل متغير  
 حادث وهذا دليل ثان والى ثبوت مقدمته الممنوعة  
 وهي صغرى الدليل الاول وصغرى هذا الدليل اثباتا مما  
 هو بين لا يحتاج الى دليل كما سبق في سلف واما بيان  
 الكبرى الكافية فيه فلان كل متغير محل للحوادث وكل  
 ما هو محل للحوادث لا يخرج عن الحوادث وكل ما لا يخرج عن  
 الحوادث فهو حادث وهذا دليل ثالث مركب من مقدمتين  
 ثلاث ينتج كبرى الدليل الثالث اعني ان كل متغير حادث  
 وهذا الدليل الثالث بالحقيقة قيل مركب من قبليين  
 وقعت نتيجة الاول منها صغرى الآخر وتلك النتيجة  
 مطوية منها فيكون التفصيل هكذا ان كل متغير  
 محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فلا يخرج عن  
 الحوادث ينتج ان كل متغير لا يخرج عن الحوادث فتجعلها  
 صغرى والمقدمة الثالثة من القيلين كبرى وهي قوله

وكل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث فنقول كل متغير  
 لا يخرج عن الحوادث وكل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث  
 ينتج ان كل متغير حادث وهو المطا وتلك النتيجة المذكورة  
 اعني نتيجة القيل الاول من القيلين ان كانت مطوية  
 كما في هذا المقام يسمى ذلك القيل المركب موصول النتائج  
 وان كانت غير مطوية يسمى موصول النتائج وهذا القيل  
 الموصول النتائج المذكور منها يشتمل على ثلث مقدمات  
 يحتاج كل منها الى بيان واما بيان ان كل متغير محل للحوادث  
 فهو ان المتغير يكون اتصال شي من حالة الى حالة اخرى  
 وتلك الحالة تكونها حاصلة في ذلك الشيء المتغير بعدما لم  
 يكن فيه حادثه البتة وهي اي وتلك الحالة الحادثة صفة  
 قائمة بذلك المتغير المستقل اليها من الحالة الاولى فذلك  
 المتغير محل للحوادث لان الموصوف محل لصفات لا محالة  
 فان قيل لانه ان تلك الحالة حاصلة في المتغير بعدما لم  
 تكن كذلك حصة يكون المتغير محلا لها لم لا يجوز ان يكون

في قوله  
 كل متغير  
 محل للحوادث  
 لا يخرج عن  
 الحوادث  
 فانه  
 حادث  
 فانه  
 حادث  
 فانه  
 حادث

مظهر



<sup>بجواب</sup>  
 التغير في ذلك المتغير بزوال ما كان فيه من الاوصاف  
 لا حصول امر ما كان فيه منها فلا يتحقق كونه محل للحادث  
 هذا مثال للمنع مع السند فيقول المعلق في جوابه ان التغير  
 اي تغير المتغير لا يجزأ اما ان يكون حصول امر ما كان فيه او  
 بزوال ما كان فيه وعلى كلا التقديرين يكون ذكر المتغير  
 محلا للحادث اما على التقدير الاول فلفظا واما على التقدير  
 الثاني فلان كونه اي كونه الزوال امر اعم من لا يثبت في  
 حادثيته ولا وصفيته اي لا يثبت في كونه ذكر الزوال  
 حادثيا ولا كونه وصفا لشي لان الصفات الحادثة  
 قد يكون وجودية كالسواد والبياض وغيرهما وقد  
 يكون عدمية كالجهد والعمى فان قلت وان كانت عدمية  
 الشيء الواقعة في الواقع توجب كونه وصفا لشي لكن  
 لا توجب كونه حادثيا حتى يلزم ان يكون موصوفا محلا  
 للحادث لان الاعداد المنسوبة الى الحوادث الجوهرية  
 والعرضية كلها ازيلية غير متصفة بالحادث وان لم يقف

اي غير حادثية اي الموجودات  
 بل زاد صاف لها

<sup>بجواب</sup>  
 بالقضية وايضا ان الحادث عندهم عيان عن وجود  
 مسبوق بالعدم والعدم لا يصدق عليه انه موجود فخلا  
 عن بقية القيود على ان كلامه لا يليق ان يستدل به ولا  
 يدل على ما يليق لذلك لان عدم تناقض الشيء للشيء اعم  
 من استلزامه اياه والاعم لا يدل على الاخص <sup>اي الاستلزام</sup>  
 قلت اذا كان الشيء العدمي الواقع في الواقع مسبوقا  
 باللا وقوع لا يجوز ان يكون ازيليا بالضرورة كما ان محل  
 النزاع مهيأ كذلك بل يجب ان يكون حادثيا لا بالملح  
 الذي فسرناه وهو الموجود المسبوق بالعدم بل بمعنى  
 الواقع المسبوق باللا وقوع وهذا القدر كاف في  
 مطلوبنا <sup>اي هذا</sup> وبما كان قوله وكونه عدميا لا ينافي وصفيته  
 وحادثيته اشارة الى هذا الملح اعني ان كونه واقعا  
 مسبوقا باللا وقوع في غاية الظهور فلا يحتاج الى البيان  
 اصلا لكنه انما بقي فيه نوع الشبهة وهو ان كونه عدميا ينافي كونه  
 وصفا حادثيا لا اعتبارا بالوجود في مفهوم الحادث

بالعدم



كما ذكرنا واثارنا في معرض التنبيه الى دفع هذا الومم  
بقوله وهو ان كونه عديمًا لا ينافي آه وحقائقه ما  
ذكرناه آنفا فاذا ثبت ان كل متغية فهو محل للحادث  
فنقول كلما هو محل للحادث فلا يخرج عن الحادث لانه  
اي ذلك المحل لا يخرج عن قابلية ذلك الحادث الذي حل  
فيه فكل ما لا يخرج عن قابلية ذلك الحادث فهو لا يخرج عن  
الحادث ينتج ان كلما هو محل للحادث لا يخرج عن الحادث  
اما الصغرى فلا محل الشئ فيمتنع ان يكون حاليًا عن  
قابليته والا يلزم ان لا يكون محلا له واما الكبرى فلا  
القابلية ايضا حادثة فيكون محلها محلا للحادث  
وانما قلنا ان قابليته حادثة لانها مشروطة بامكان  
وجود الحادث وكل ما هو مشروط بامكان وجود  
الحادث فهو حادث ينتج ان تلك القابلية حادثة  
اما بيان الصغرى فلا الشئ الموجود لا يكون قابلا للمتنع  
فيلزم ان يكون ذلك المقبول ممكن الوجود حتى يتحقق

30  
القابلية بينه وبين محله وايضا ان القابلية تسببه  
بين القابل والمقبول لا يتحقق بدون امكان المنتسبين  
مكذبا قبل واما بيان الكبرى فلا شرط قابلية ذلك  
الحادث وهو امكان وجود الحادث حادث ولا شك  
ان حدوث الشرط يوجب حدوث المشروط بالضرورة  
واذا كان كذلك فقابليته اي قابلية ذلك الحادث  
يجب ان يكون ايضا حادثة وانما قلنا ان امكان وجود  
الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازليا لان  
الحادث ما كان عدمه سابقا عليه والشئ الواقع في الواقع  
مع كون عدمه وانقضاء وقوعه سابقا عليه لا يمكن ان يكون  
ازليا اي لا يمكن ان يكون متحققا في الازل والاما كان  
ذكر الشئ حادثا مسبوقا باللا ووقع واذا لم يكن ان  
يتحقق في الازل لا يكون له امكان التحقق في الازل والاما كان  
ممكن التحقق في الازل هذا خلف واذا لم يكن له في الازل  
امكان التحقق يكون امكانه حادثة بالضرورة وهو المطلب

والنسبة بين القابل  
والمقبول



فليس ان يقول لانه لم يرد حدوث الامكان من عدم  
امكان الحادث في الازل وهذا انما يلزم من اخذ الحادث  
مع شرا كونه حادثا يعني ان هذا الحادث بشرط كونه  
حادثا لا يمكن ان يتحقق في الازل فلا يلزم من هذا الا  
ان يكون لذلك الحادث مع كونه متصفا بصفة الحدوث  
امكان في الازل واما بالنظر الى ذاته فلا يلزم ان لا يكون  
امكان في الازل فكيف هذا ان لا يجوز ان لا يكون له امكان  
في الازل بالنظر الى ذاته لانه لو كان كذلك يلزم ان يتقلب  
الشي من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وهو مح  
وهذه مناقضة بطريق المعارضة لا يتوجبه ان يقال  
ما ذكرتم وان دل على حدوث امكان الحادث ولكن عندنا  
ما ينبغي وذكر لانه لو كان كذلك يلزم الانقلاب وهو مح  
اما الملازمة فلان ذات ذكر الحادث لو لم يكن ممكنا في الازل  
لكان اما واجبا لذاته او ممسحا لذاته لجلاء الاختصار  
المفهومات في الاقام الثلاثة وظهور جدا والاول

بين البطلان

بين البطلان فتعين انك واما بطلان اللازم فلا  
المتنح لذاته ما يقتضي عدمه لذاته وكل ما هو كذلك  
يتمتع طريق الوجود عليه وكل ما هو شأنه ذلك فيتحيل  
امكان وجوده البتة والامكان اقتضاؤه لعدم ذاته  
هذا خلف فان قال المحدث لا يجوز ذات ذكر الحادث  
ممكنا في الازل لوجهين الاول انه لو كان له امكان في الازل  
لكان ذلك الذات متحققة في الازل والا يلزم ان يتحقق  
الصفة بدون الموصوف متقدمة عليه وهو مح والى  
انه لو كان له امكان في الازل بحسب الذات لجاز ان يتحقق  
في الازل لكنه مح لانه لو تحقق في الازل لكان مما لا يصدق  
عليه اسم الحادث والمقدر خلافه هذا خلف فيقول السائل  
لان الملازمة الاولى قوله والا يلزم ان يتحقق الصفة  
قبل الموصوف قلنا لانم وانما يلزم ذكره لو كان الامكان  
وصفا ثبويا اما اذا كان من الاعتبار العقلية العينية  
فلا لا يقال اذا لم يكن الامكان ثبويا لا يكون الشيء المحكى



مكنا وهو بط بالقرون لانا نقول لانه ذكرنا انما يلزم ذلك  
 لو استلزم انتفاء مبداء الجمل انتفاء الجمل في الواقع لكنه كما  
 استلناه في باب التلازم ويقول في الجواب عن التعليق اننا  
 لان ان كون الشيء ممكنا في الازل يستلزم ان يكون حقيقا الازل  
 ممكنا بل يوجب ان يكون ذلك الشيء متحققا في الواقع لا  
 مكان ومحصله ان الازل اما ظرف امكان امكن او ظرف  
 حقيقة والمستلزم للمذكور هو الاعتبار لا الاعتبار الاول  
 فقط فان قلص المصلح من هذا المنع بقول اذا كان امكانا  
 حادثا وممكنا قابلية مشروطة بهذا الامكان فيكون ممكن  
 القابلية ايضا حادثا كما سبق في الدرر سابغا وقال  
 بعض شرح من الرسالة في بيان خلاص المصلح من هذا  
 المنع ان المراد بالامكان الذي جعلناه شرط القابلية ذلك  
 الحادث انما هو الامكان العقلي لا الامكان الذي في نفسه  
 الامكان العقلي بان الامكان الذي شرطه الخالف لا يكون واجبا  
 جبا ولا مستغنيا بالذات ولا بالغير حتى لو فرض وقوع الطرف

الموافق لا يلزم الجواب اذا كان المراد ما ذكرنا فنقول ان امكان ذلك الحادث  
 حادث غير ان في قوله يلزم الانتفاء المذكور قلنا لانهم يلزم الانتفاء  
 وانما يلزم ان لو حدث امكان الذي عند حدوث الامكان الوفقي مكنا  
 مع ان يجوز ان يكون الشيء ممكنا في الازل بالامكان الذي لا الوفقي  
 كلام وفيه بل من وجوه الاولة ان الامكان الوفقي على ما في  
 لا يصدق على شيء من المفهومات اصلا اما على الواجب الذي و  
 المنع الذي قطوا اما على الممكن الذي ولانه سواء كان موجودا  
 او معدوما بمنع ان يكون طرفه الخالف قابلية الامتناع والوجه  
 بالغير محقق وموظف وانما اذا كان المراد بالامكان ممتنا لا  
 الوفقي لا يلزم ثبوت من الدليلين الذين ذكرنا هذا ان في نفسه  
 القابلية بالمكان وجود الحادث فان ثبتا منها لا سوانه اصلا و  
 مما استلناه هناك فارجع اليه فتدبر الثالث ان كلامنا هذا انما نفهم  
 منه ان دفاع المعارضة بالتعين المذكور لا ان دفاع المنع والمناقضة

الامكان الوفقي

المواقف



فقال وبعد ما نقول في اي فعل تقدر حدوث القابلية لاي من ان يكون  
ملك القابلية من لوازم وجود ذلك المتغير ولم يكن ملك القابلية كذا فان  
كانت ملك القابلية لازمة له فلا يكون وجود المتغير له هو محل الحادث منها  
لان المعلوم يتبع حله عن لازمه فثبت انه لا يلزم عن الحادث وان لم  
يكن القابلية من لوازم يكون عرضا مفارقا له واذا كانت القابلية  
عرضا مفارقا للمتغير يكون ذلك المتغير قابلا لتلك القابلية ايضا لان  
المعروض قابل لعارضه لا محالة فيكون ملك القابلية قابلية اخرى  
فتقل الكلام اليها ونقول فقابلية ملك القابلية ايضا مرصاة  
لما مر عن انها منوطا بمكان وجود الحادث وذلك الحادث  
ههنا هو القابلية الاولى وما كان ملك القابلية الثانية اما ان  
يكون من لوازمه او لا يكون منها بل يكون عرضا مفارقا له  
فان كانت من اللوازم فثبت المطر وهو ان ذلك المتغير  
لا يلزم عن الحادث وان لم يكن ملك القابلية الثانية منها فذلك

نقول في ملك القابلية الثالثة ما قلنا في الثانية فيلزم احد  
الامرئين اما التسري القابليات الغير المتشابهة واما الاستدلال  
الى قابلية لازمة لوجود المتغير المذكور فالاول بطريق بطلان  
في موضعين فثبت المطر وقد فرغ عن بيان مقدمتي القياس  
الاول الذي وقع جزء من القياس المركب فنقول في كبر القياس  
الثاني وهو قولنا وكل مالاح عن الحادث فهو حادث لانه لو كان اذ  
كانت ملك الحادث الى حاله فيه ايضا ازكائية والا لكان المحل  
في الازل خائبا عنها وذكرنا لانه خلاف المقدر وما الى ذلك  
ملك الحادث في لانه لازمة والى ذلك مما بيننا في ان قطعنا  
فقال ان يقول لا يخفى ان مالاح عن الحادث فهو حادث  
وهذا المنع وان كان في حجب الطر وادخل المقدمة التي استدل  
عليها الخ كبر القياس التاكيد في الحقيقة راجع الى المقدمة اللزومية  
التي وقعت جزءا من دليلها فهي قوله لكان مالاح عن الحادث



ان لم يكن كذلك لكانت الحوادث في الزمان لا يمتنع من الشرطية  
 ولا يمتنع الزعم المتعارف فيها ومستند ذلك المنع قوله لم يمتنع  
 ان يكون ذلك الشيء ازلها وهو لا يمتنع على الحوادث بان يكون  
 كل حادث مسبوقا من ملك الحوادث سابقا على الاخر منها لا  
 الى اول كما في الافلاك عند الفلاسفة فانهم يقولون ان الا  
 فلاك قديمة غير مسبوق بالعدم لكنها تتعاقب عليها دايما  
 غير متناهية كل واحد منها مسبوق سابقا من ملك الحوادث  
 لا الى اول فعل من الزمان من ازلها الى ازلها الحوادث  
 الى الابد ولا بد لذلك من دليل قطعي ويمكن دفع هذا المنع  
 بالاعتناء وهو ان المراد بالحوادث ههنا الحوادث اللازمة  
 لانها بينا اولها ان كل ما هو محمول على الحوادث لا يمتنع عن قابلية  
 حادثه وملك القابلية بان يكون لازما له كالحل والاشهر  
 النسبة القابلية الغير المتناهية فعل هذا يكون محصل الكلام

المعقود

ان كل ما هو محمول على الحوادث لا يمتنع عن الحوادث اللازمة وكل ما لا يمتنع على الحوادث  
 اللازمة فهو حادث فينبغي فيه المنع المذكور وهو لا يمتنع على الحوادث  
 يمتنع لزوم النسبة فيقول انما يلزم ذلك ان لو كانت القابلية اتم  
 يتوقف بعضها على بعض لا الى اول كنهه كنهه وانما نسبتها بين  
 القابل والمقبول كما في فيما سبق فيكون متناضعا عنهما وبين  
 سلمنا ذلك لكن لا يمكن ذلك بل لا بد معه من ان يكون القابلية  
 وجمعية فذلكم وكونها امورا بسببية بولده ايضا وان سلمنا  
 ذلك لكن في مورد ان لا يكون ملك القابلية اسبابا معدوم وموع  
 والهاية ان يمتنع هذا الكلام بطريق المناقضة على وجه المعاضة  
 فيقول ولي سلمنا ذلك لا ولى سلمنا ان ما ذكر من الدليل  
 يدل على حدود العالم ولكن عندنا ما يثبت ذلك لان كل سالا  
 منه في رتبة الله تعالى الى العالم لا يمتنع ان يكون ثانيا في  
 الازمان اوله كنهه وادكا وهو ان لا يكون جميعه مالا بدله

ان



في المؤثرية حاصل في الازل مستلزم لما وبطلان المزوج لازم لبطلان  
 لازمه واذا بطلت التي من التبيين فتعين الاول وهو ان يكون  
 جميع ما لا بد منه في مؤثرية الله تعالى حاصل في الازل وانما قلنا ان التي  
تما يستلزم لما لان كل ما لا بد منه لو لم يكن حاصل في الازل يكون  
 بعضه حاد فليكون حصوله كسوقا بالاحصول فلا يكون حاصل  
 ارباب يلزم احد الامرين اما ان يكون في ذات قديم او التبعي العلل  
 الله والاسباب وكلها بما بطلان وانما بيان الملازمة فافاه  
 بقوله لان كل ما لا بد منه في مؤثرية الله تعالى في الازل فذكر الحاد في  
 الذي هو بعض ما لا بد منه في ثابت الله تعالى وجود العالم الازلي اما  
 ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن كذلك فان كان ذلك في جميع  
 في الازل يلزم قدم ذلك الحاد لا متناه خلف المعلول عن العلل  
 الثابتة فكما سبق وان لم يكن ذلك الحاد حاصل في بعضه كعدم  
 هو حاد والكلام في ان ذكر البعض كما في الاول ان الكلام كما في

٢٢  
 العبد

البعض الاول بان يرفع ويقول لا يلزم ان يكون جميع ما لا بد منه  
 في مؤثرية الله تعالى في ذلك البعض التي متخفا في الازل او لا يكون  
 متخفا فيه فان كان الاول يلزم لزوم قدم ذلك البعض الذي  
 فرض حاد لا متناه خلف المعلول عن العلل الثابتة وان كان التي  
 ينقل الكلام اليه ايضا فلا يلزم ان ينتهي تلك التبعي الى بعض  
 يكون جميع ما لا بد منه في الازل متخفا في الازل او لا يلزم اما ان  
 ان قدم الشيء المزوج حاد على تقدير انتهاء تلك السلسلة والتبعي  
 عن طرف العلل على تقدير عدمه واذا ثبت امتناع الشيء الثاني من  
 التبعي ثبت الشيء الاول منه وهو ان كل ما لا بد منه في المؤثرية  
 في الازل الله تعالى حاصل في الازل وهو يلزم ان الله تعالى  
 لان ان كالا حاد على ذلك التقدير فاصحابه حدوث في وقت  
 معي وهو وقت حدوث العالم لا يلزم ان يكون لامر رايه على  
 كان في الازل او لم يكن كذلك الامر الذي لا بد منه فان كان الاول يلزم ان يكون



كل ما لا بد له في المؤثرية غير حاصل في الازلة والتقدير انه حاصل  
 فيه فيلزم ان يكون كل ما لا بد للواجب في المؤثرية في ايجاد العالم  
 في الازلة حاصل وحيث حاصل لم لا شئ اجتماع الحصول في  
 الحصول في وقوع واحد ضروري وان كان آتيا وان ذلك  
 الاختصاص لا لا بد له بل يمكن يلزم وجها جانبيا لا يمكن لا يلزم  
 وهو في بيده العقل واتا بيان الملازمة فلان اذا كان عند  
 التامة اذلية يكون نسبة حدوثه الى جميع اجزائها الاوقاف على  
 فاختصاص حدوثه بوقت دون وقوع يكون دليلا على غير  
 بل الاستدلال فان قال المعلق في دفع معارضة ان ثلث  
 لا سلم ان الترتيب بلا منجز مما قد ذكر المنع مما يقيد المعلق  
 بقول ان ثلث في مكر المعارضة لان ان ثلث بوقته وبقوله لا يلزم  
 من ان يكون ذلك الترتيب بلا منجز مما لا ولم يكن كذا فانه كان  
 مما لا يلزم ما ذكرنا من الدليل ساعيا عن هذا المنع وان لم يكن محالا

في الازلة

من غير

في وجود العالم بدون المؤثر في بطل اصله فيكون كونه كبراه  
 غير ثابتة ومن ان كل شئ قد مؤثر وحاصل هذا الكلام  
 اثبات المقدمة المنقولة على سبيل الارزام يعني ان من المنة  
 لا بد ان يكون ثابتة عندكم لا اعتقادكم ان كل شئ قد مؤثر  
 بناء على استحالة الترتيب بلا منجز وجوابه بالتفكير الاجمالي  
 لقوله المعلق ما ذكرتم من الدليل المورد في مقام التعارض في  
 مقدما غير صحيح بدليل الخلف ان خلف الحكم المطعنة في الوقت  
 اليدوية مع انه باق ابرام جميع مقدما فيها ويمكن ان ياتي  
 عن دليل ان ثلث بطريق المناقضة ايضا وتجهيزه ان  
 لا يلزم ان يكون النسبة للانع مرهنا من المستحيلة وانما يكون كذا  
 ان لو كانت تلك الامور الغير المتأمنة مجتمعة في الوجود لكانت  
 اذ يجوز ان يكون من المعدنة والمعداة نسبة من لوازمها ان  
 يجمع في الوجود واذا ثبت صفى الدليل المورد في اثبات اجتهاد



اصحاب العالم ان المؤثر وانه ان العالم محرز فنقول في اثبات  
كبره وهي قولنا ان كل محرز في المؤثر ان كل محرز هو محرز  
وكل محرز في المؤثر وصرح من الدليل ظاهري واما كبره فنقول  
في بيانها ان الممكن لا يقتضي ذاته شيئا من الوجود والعدم والا  
للانما واجبا او مستغنا وهو في فكون حصوله الوجود له  
مؤثر البتة لا مشاع تخرج اضطر في الممكن المساوي للطرف الاخر  
بلا تخرج وذكر من البديهي الاضاح العنيد وما نفع الامن  
هو مكمل لمقتضى العقل منها فلا يلتفت اليه في المناظر الاصلاح  
واذا كان كذلك فبصدق ان العالم له مؤثر وهو الحكيم المطلق  
من الدليل والله اعلم الفصل الثاني في الحكيم على الله ابدنا ما  
تذكر منها ثلثا منها وفيه اشعار ما الى ان كل واحد منها  
المصير كبره لكن ذكر بعضها منها ومنها السند الاول من  
على الكلام وهو على مقتضى على اثبات العقائد الدينية على الغالب

والا مهابا با براد ابر وود فيه السند الثاني من الكلام  
اميان وهو علم باحث عن احوال الموجودات على ما هي عليه في الوجود  
بقدر الطاقة البشرية والسند الثالث من علم الخلاف وهو علم  
يقدر على صحتي وضع كان ودمر ان وضع كان بقدر  
الامكان المسئلة الاولى من الكلام فنقول ان واجب الوجود  
واحد ومزاهو الذي وتربط واما اثباته فنقول لانه  
لم يكن كذا كان اكثر منه واقل ان يكون ذكر الاكثر شيئا  
واذا كان اثنين فلما لم يكن ان يكون بينهما ملازمة اولها المسئلة الثانية  
ولما لم يكن منها فليزيم ان يكون اثنين لان ف واللازم انما  
يدل على فساد الملازمة الملزوم وانما قلنا ان لا يجوز ان يكون  
بينهما ملازمة لانه لو كان كذلك لزم ان يكون بين الواجب وبين  
خلافه يوجب الملازمة بينهما وذكر يوجب الاحتياج الى اثبات  
احد الواجبين الى الاخر واثبات الواجب في لانه يوجب امكانه و



وامكان الواجب في بلا الشبهة قلت ان كونه الملازمة بينهما  
موجبة للاضمار فان قال المعلق اذا كان بين الواجبين تلازم  
يكون احدهما ملزوما والاخر لازما لا محالة والمعلوم محتاج  
الى لازمه فيكون الواجب الذي هو المعلوم لخاصة الى الذي هو اللازم  
وهو المطلوب وايضا اذا كان هناك علاقة موجبة للتلازم كونه  
واجب الوجود محتاجا اليها والا يلزم ان يكون ذلك الواجب مستلزما  
لواجب الاخر من غير احتياج الى تلك العلاقة فلا يكون سببا  
موجبا للاستدلال وهو في ذاته خلاف ما فرضناه فينبغي ان اردتم  
باحتياج المعلوم الى لازمه احتياجه الى سبب فانه لا يفتقر الى ان يكون  
به احتياجه اليه في الزمنية فليس لكن لا يلزم منه ما بيننا في واجبه  
الواجب وانما يكون كذلك ان لو لم يكن لزم منها احتياج الواجب  
في ذاته ووجوه اخرى ومعلوم كيف وان الواجب مستلزم  
للازمة لذاته مثل العلم والحب والقدرة وغيره مع انه ملازم

منه اشتقاء واجبه وهو لا يخدم الملازمة ايضا لانه لو كان كذلك  
يلزم جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يكن ذلك يلزم ثبوت الملازمة  
بينهما والاطمئنان بط لانه ما هو التقدير خلاف اما بيانه الذي  
فلما الملازمة عبارة عن اشتقاء الانفكاك بين اثنين واذا لم  
يكن الانفكاك بينهما يلزم ذلك الاشتقاء بالفرض والاشكال  
فيما هو محل الخفاء لانه لا يثبتان الا بان يتحقق احدهما ولا  
يتحقق الاخر وذكر بط لانه واجب الوجود لا يمكن عدمه والا  
لما كان واجبا هو في ذاته اذا كان الانفكاك بينهما محتملا  
جواز لان جوازهما وفيه ان هذا دليل متيقن دقيق  
وهو ان يقال ان حيث جواز الانفكاك في وقت ان عدم الملازمة  
بين الواجبين يوجب جواز الانفكاك بينهما جازا لا قرا في مكان  
وهو وجود احدهما مع عدم الاخر فلا يلزم ان اللازم من عدم  
الملازمة هو هذا ان لا يلزم ان يكون بين الواجبين ملازمة



يلزم جواز الانفكاك بهذا المعنى لو ان يكون بينا وبين ملازمة مع  
ثبوتها في الواقع بالفروض كقولنا كل كان الانسان حيوانا كان الله  
موجودا وان كانت به جواز ثبوت احدى ما بدون الاخر على معنى انه يكون  
ثبوت احدى ما في الواقع من غير الصبيح الى الاخر سواء كان ذلك في  
ثابتا فيهما او لم يكن فذلك لا يوجب ولكن لم قلنا بان في بعض سبب ان هذا  
الامر لا يوجب من عدم الفروض بين الواجب كقولنا لا في محال فلا يثبت  
له من دليل ويكفي ان يثبت في هذا الدليل بطريق النقص ايضا  
توضيها في ان دليلك هذا يثبت مقدما في غير صحاح لا يوجب ان لا يكون  
شيئا على الشئ واللازم بطل الاستنباط واما بيان الفروض  
فنقول فيه انه لو كان كذلك فلا يلزم اما ان يكون الواجب مستلزما لمعلوما  
او لا سبيل الى ثبوت منها اما ان قلنا بوجوب الصبيح الملزوم  
الى اللازم كما ذكرتم فيلزم ان يكون العلم الموجبة مما هو الى معلومها  
ومع ذلك وعدم الملازمة ايضا في لانه يلزم بوجوب جواز الانفكاك العلوي

عليه الموجبة ومعه لانه يستلزم جواز الخلف ومعه كما ذكر فيكون جواز  
ايضا كذا لان جواز الخلف استلزاما لثبوتها في كل وقت وارجح الوجه  
لو ان يكون موجب بالذات وهذا هو الذي وحيث ان الموجب بالذات ما هو  
وجب صدور الامر عنه او لم يثبت والفاسل بالاختيار هو الذي ان شاء  
فعل وان شاء ركن اما الاستلزام عليه فنقول فيه لانه لو لم يكن موجبا  
لذا كان فاعلا بالاختيار والسبب بها والمقدم مثلا ما بيان الملازمة  
وهذا لانه لا واسطة بينهما وما بيان بطلان السبب فلازم لو كان الواجب  
فاعلا بالاختيار فلا يلزم ان يكون فعلا بالاختيار في الازل جاز او  
لم يكن وكل واحد منهما بط فاقول بكونه فاعلا بالاختيار بط واما قلنا  
ان كل واحد من الطرفين بط واما امتناع جواز الفعل فيه فثبت  
لو كان فعلا بالذات يلزم احدى الامرين المتنافيين وهو ان يكون الا  
شئ حادثا او يكون الفاعل بالاختيار موجب بالذات ولا شك في كونها  
من المتنافيين واما قلنا يلزم احدى هذين الامرين المتنافيين لانه لا يلزم



من ان يكون له قصد و ارادة في ذلك الفعل او لم يكن فان كانه يلزم  
هذه فلو فعله على تقدير ان لا يكون له قصد و ارادة في ذلك  
بلي ان يكون معدوما حال القصد و الارادة لا متناه القصد في  
اي و الموهوم و تفصيل الحاصل و هذا اللازم هو الامر الاول من الامور  
المتنافية و ايضا يلزم ان على ذلك التقدير ان يكون ذاته محلا للفعل  
الحادث لان مقتضى وصفه قيام بذاته محلا و ان لم يكن في ذلك  
الصادر عنه قصد و ارادة يلزم كونه موجبا لذاته لا محلا بالاضافة  
مقتل لانه خلاف المقدور اما بيان التزوم فلان المراد بالواجب ليس  
الامر بصدور الفعل بل بالقصد و ارادة و هو الامر الثاني من الامور  
المتنافية و اما بيان امتناع عدم جواز فعله في الازل فلا بد  
لم يكن فعله جازيا في الازل فيكون متعاقبا فيه ثم اذا وجد صار  
ممكن فليعلم ان مقتضى التزوم من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي  
مقتل و اذا كان اللازم من كون الواجب محلا بالاضافة يقتضيه

المفعول

باطل

باطلا فبطل ملزوم ايضا و هو كون مختارا فيلزم ان يكون موجبا لذاته  
اذ لا واسطة بينهما فاذا انتفى الاول تعين الثاني وهو المطلق و هذا  
تقرير الدليل و قد نظر و وجه ان يقال ان الازل اذا نسب الى شيء  
فلم اعتبارا له احد ما ان يكون الازل طرفا لا مكانا ان يمكن في الازل  
ان يكون ذلك الشيء موجودا في الواقع سواء كان وجوده انبيا كالامكان  
او لا يكون ذلك و اما ان يكون الازل طرفا لوجوده فيكونه في  
الشيء الموجود انما بالثبوت و اذا عرفت هذا فنقول انما في زمان  
يجوز و يمكن في الازل ان يوجد فعل الواجب في وقت من الاوقات  
في لا يلزم شيء مما ذكرتم لاحد و في الفعل على تقدير انية و لا لا  
من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي فتأمل و قد تقرير الرد عليه  
طريق آخر و هو ان يقال ان اريد لجواز الفعل في الازل كان المكان الذاتي  
فيه فمقتضى ثبوت جازيه في قوله ان كان له قصد و ارادة يلزم ان يكون  
الشيء الازل حادثا قلنا لا نسلم ذلك و اما يلزم ان كان للفعل وجود



في الازالة وليس كذلك بل لا يمكن فيه ولا يلزم من ازالة الامكان  
 ازالة الوجود والامكان ازالة وان اريد به امكان الوقوف فصار  
 انه غير جائز قوله يلزم الانقلاب قلنا لا يلزم وانما يلزم ذكر ان لا  
 لم يكن ممكنا بالذات وموجوب وجوبه ايجاب هذا الدليل الدال على كونه  
 الواجب موجبا بالذات على وجه المعارضة ان يقال ما ذكره من ان الدليل  
 وهو قوله على ذلك المظ الذي ادخلته ولكن عندنا ما ينشأ  
 ذلك لا لو كان الواجب موجبا بالذات يلزم احد الامرين وموات  
 كون الواجب معلولا لقاب او كونه جائزا لعدم وكل واحد منهما لا  
 المذكورين نظ وبطلان اللازم يده على بطلان المتزوج وانما  
 قلنا ذلك ان كون الواجب موجبا بالذات يوجب احد الامرين مستغنيا  
 لا لا لو كان الواجب موجبا بالذات فلا بد وان يكون له فعل مبدء  
 عنه اولا فيكون معلولا الاول موجود مع لانه ذكر المعلول  
 لا في اتم ان يتوقف على امر في اوله فانه كان الاول يلزم

### الاول

ان يكون المعلول هو ذكر الامر لا ما في ضاه مكان اياه فيلزم خلاف  
 التفسير وان كان الثاني ان يكون ذكره موجودا والابتنه المتزوج  
 بلائحه وذكر على الوجهين في خلاف الفاعل المتزوج اذا وجد المعلول  
 الاول مع فلا يلزم ان يكون معلولا الاول جائز لعدم وان كان  
 فان لم يكن جائزا لعدم يلزم ان يكون واجبا لان ما لا يمكن عدمه في  
 وجه البتة يتم ان يكون ذكر الواجب الذي هو المعلول الاول  
معلولا لا لغيره وذكر هو الواجب الذي فرض موجب بالذات وهذا  
 هو الامر بين الباطنين وهو ان كان ذكر المعلول الاول  
 جائزا لعدم و قلنا كان المعلول جائزا لعدم كانت المعلول  
 ايضا كذلك لان المعلول لا يلزم له ان لا يكون له المعلول الموجبة اياه  
وجوه عدم اللازم يوجب جواز عدم المتزوج فلزم ان الواجب  
 يكون مما هو جائز لعدم نظ اذ هو ايضا احد الامرين المستغنيا  
 فيلزم ان لا يكون الواجب موجبا بالذات فيكون فاعلا بالاضافة





وهو ما بنا في مطلوبكم قلت وفي هذه المعارضة نظر وهو ان يقال  
 ان جواز العدم الى ان يراه من معيان احد مما ان يكون الشيء  
 بحيث يحيط به ان العدم عليه بالنظر الى جودانه وان لم يكن بصدده  
 لكن بالنظر الى حلة الوجود بناء على كونه ضروريا في الوجود في الخارج  
 كما والعقل الاول بالنسبة الى الواجب عندهم فان العقل الاول لا  
 يقتضي وجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جائزا بالنظر اليها  
 وان لم يجز ذلك بالنظر الى وجوده واجب الوجود وانما ان يصح ما  
 العدم عليه في الواقع بان لم يكن عليه الوجود اياه ضروريا فيه  
 فاذا عرفنا هذا فتعذر ان ارد ان يجرى جواز العدم منها المعنى الاول  
 فنحن ان المعلوم الاول جائز لعدمه وانما قولكم ان المكان عدم  
 المعلوم بوجوبه ان كان عدم العلم به مستند ما ذكرناه من العقل  
 الاول بالنسبة الى الواجب وان اردتم به المعنى الثاني فافترنا انه  
 لا يجوز عدمه ولا يلزم من ان يكون المعلوم واجب الوجود وانما

يلزم ذلك ان لو كان عدمه الى ان يراه المعنى موجب لا انتفاء المكان  
 الذي هو موجود ومستند ايضا ما ذكرناه انما تنبئنا  
 الكلام المذكور منها تنبئ على جواب دخل مقدمه على المعارضة  
 المذكورة منها وتقرى بان يقال لا يمكن ان يكون ان يعارض  
 المعلول في الدلائل العقلية في ذكر القضية لان الـ مثل اذا سمع  
 ليله وصدق يلزم ان يصدق في الدلول ايضا لان صدق  
 الحزن ووجوب صدق لانه وشبهه فعلى يلزم ان يكون استدلال  
 الـ مثل على ما يناقض الدلول موجبا لمقدور المتناقض وهو  
 في فيكون من هذا الاخر ان نقض الدليل المعارض على سبيل الـ  
 وتعتبر الـ الواجب ان يقال انما يجب ان يكون المعارض في العقل  
 كالتقضي الاحتمالي للدليل الذي استدله به المعلول على مطلبه لان  
 ما ذكر الـ مثل في مقام المعارضة هو ان دليلكم لو كان صحيحا  
 لجميع مقدماته ما صدق في نقض مدلوله لكن عندنا دليل دالة على



صدوق فلا يكون محجبا فيكون محصلا المعاضة نقضا لاجالها لانها  
تكون على ان يحصل لغير المطلق لا يستحق ان يشهد به على هذا المذكور  
وقبل انما خص المصير كالتجديد منها بالمعارضة في الدلائل العقلية لا  
منها منظومات بالنسبة الى مدلولاتها بخلاف الادلة النقلية اذ  
هي اتم على تحقق المدلول ولا يلزم من تحقق امارات الشئ كتحقق  
ذلك ان في المسئلة الثالثة من علم الخلاف قال ان في ربح الا يمكن  
اخبارا بغير الباطن على الكمال فلا في حسنة واصول الى صيغة  
فيها ان علة الولاية الضرورية اصلها في ربحها البكال لتأيد  
ان احد الولايتين ثابتة واما الولاية كائنة قبل الاجراء او  
لا كائنة عند الاجراء واما ما كان من الولايتين يتحقق ولاية واحدة  
ويشترط في الولاية فانه يلزم ان يتحقق مطلق الولاية والى  
المطهر منها لا يتصور العالم من لوازم تبوء الى اصل جوهرها  
قلنا ان احد الولايتين ثابتة لانه لا يلزم ان يكون شمول الولاية

للوليتين الذين احدهما وقت الاجراء والاخر سابقا عليه على ما  
الشمولي مطلقا ان شمول وجود الولاية في الوقتين وشمول عدمها  
فيهما او لم يكن علة واما ما كان من العلية وعدمها يلزم احد  
الولايتين الى صيغتين اما ان كان علة فلو ان شمول الولاية على  
تقدير علة سواء كان متحققا او لم يكن يلزم احد الولايتين اما  
على الاول فلا حاص الى البيان لان الاستدلال في جميع الامور احدهما  
في غاية الظهور واما على تقدير ان كان انتفاء علة الشئ  
يستلزم انتفاء ذلك الشئ فاذا لم يوجد احد من الشموليين  
يلزم تبوء الاخر في الذين هو من موجبات المطر فان قلت  
لا بد اما ان يكون مراد المصير للاحد من الشموليين مطلقا بعضا  
من الشموليين في ضمن المجموع او بعضا منها على الاطلاق لا سيما  
الى شيئين من الاعتماد على اما الى الاول فلانه يلزم من انتفاء  
علة التامة انتفاء الجميع وهذا مولا بوجوب الاخر في المطر



وهو طوائف الى انك فلابد لا يوجب من استلزام البعض ان لا يتحقق بشئ  
 من الشئيين اصله حتى يلزم الافتراق المستلزم للخط وان ارادنا معنى  
 ثالث فليبين اوله في شئ عليه ثانيا فليبتجوز ان يكون مرادهم من ذلك  
 كل واحد واحد من الشئيين يثبت عند مطلقا وما لا يلزم في لا  
 يتوالده شئ مما ذكر في لا يقال لا يلزم ان يكون مرادهم من ذلك لانه  
 لا يستلزم ان يكون الشئ الواحد على امرين متنافيين وهو لا يلزم  
 تناقض الازم مع وحدة المذموم وهو بطلاننا نقول ان المستلزم ما ذكر  
 ان العدد المذكور واقعة او ممكنة في الواقع حتى ينفرد ذكره  
 كل طبع في ممرنا شئ اخر وهو انه يلزم ان يكون هناك مدرك  
 في الوجود وذكر اثباتنا هو الخط ممرنا وانما قلنا انه لا يتحقق  
 مداربته لانه لا يتحقق ترتيبها على المدرجة بعد اخرى في  
 حتى يتحقق صلوح العلية بالنسبة الى الدار كما قرره في موضعه ود  
 كمناف لا يستلزم كل من الدار والدار في الواقع وان لم يكن شئ

من غير  
 من غير

الاولية  
 للوقعتين على لاهد الشئيين فليبتجوز ان يكون شئون المطلقا على لست  
 مدار النقيض شئون العدم وهو ما في قوله لا يلزم لو ثبت  
 شئون الاولية للوقعتين والافتراق بين الاولية وبين النقيض  
 شئون العدم سواء كانت العلة محتملة او لم يكن كذلك وفيه لانه ان  
 اراد به هذا الكلام ان نقبض شئون العدم نسبة الى تحقق العلة  
 وعدمها على السوية غفلا فيمكن ان لا يفيد لان الاحتمال العقلي لا يعتمد  
 به في مقام التعليل وان اراد به استلزامه سبب الواقع وفي قوله  
 الا لا يلزم ان يكون في كل من شئين الوجود والافتراق في  
 لا يتحقق عن تلك العلية فلا يتحقق نقبض شئون العدم بدونها واد  
 لم يكن العلية مدار النقيض شئون العدم يلزم شئون نقبض شئون  
 العدم على تقدير انتفاء العلية ايضا لان العلية اذا كانت ثابتة  
 كانت نقبض شئون العدم ثابتا فعند عدمها يجب ان يكون ثابتا في  
 المحل والاول وان لم يكن نقبض شئون العدم ثابتا على تقدير





انتفاء العينة ايضا كانت العينة مدارا له وجودا وعدمه ما مفي بان  
 الزوج ان نقبض شموله لعدم وجوده على تقدير وجود العينة كما ذكرناه  
 قبل وان عدمه على تقدير عدمها ايضا يلزم الدوران وجودا  
 وعدمه اذ وجوده فلا مطلق الزوج بين الاثنين لا يستلزم الدوران  
 بينهما كما استغناه في الشق الاول واما عدمه فلا يلزم ان يكون وقوع  
 عدم نقبض شموله لعدم على عدم العينة اتفاقا فيدناش عن الدوران  
 من جهة عدمه كما في سائر الاعداد المختلفة في الواقع اتفاقا وايضا  
 ان هذا لا يدل ان كان صحيحا فمقدما يلزم ان يكون المنع بالذات  
 ممكنا على حسب الوجود وهو بعبارة العقل اما ببيان الزوج  
 فلا نقول ان المنع بالذات لا يلزم من ان يكون ممكنا لا مكانا  
 اولا فان كان فذكر الا ان ثبوت العام لازم لثبوت وان لم يكن  
 ذلك فلا كراهي ان يكون ممكن الوجود والا يلزم ان يكون الامكان  
 الى اصل مدار لا مكان العام الذي ذكرناه وجودا وعدمه ما مفي بان

ثبت نقبض شموله لعدم فاما ان يصدر في شموله الولاية للوقوع  
 او لا فمراقب واما ما كان من شموله الولاية للوقوع او لا فمراقب  
 بين الولايتين يلزم ثبوت احد الولايتين الى احدى وهو المطلق  
 الى اصل من الزود المذكور المستلزم لطلوع الولاية الذي هو المطلق  
 الاول كما ذكرنا في صدر البحث فاما ثبوت احد الولايتين المذكورة  
 بعض عليه شموله الولاية للوقوع بالنسبة الى الولاية التي ليست  
 مدارا لنقبض شموله عدم الولاية لهما في الواقع وفي قوله لا كراهي  
 ما قلتم انما كذا ذكر على تقدير عدم عليه شموله الولاية للوقوع الى ان  
 ان يكون ذلك التقدير المذكور في الواقع جاز ان يستلزم اليه عدم المنع  
 من عدم المنع على التقدير وهو متبع الامور الثابتة في الواقع  
 على تقدير امسحيل ومستف ما ذكرناه من قوله ان يكون  
 التقدير محالا ولا جاز ان يستلزم اليه ثبوت احد الولايتين  
 لا يضر بالذات لان ما قلنا يكون ذلك التقدير ثابتا في الواقع



ان في لو كان ذكر التقدير ثانيا في حس الامم بسم ما ذكرنا من  
 الدليل سالما عن المنع وان لم يكن ذكر التقدير ثانيا في نفس

الامر بغير ثبوت القلعة

والامر بغير ارتفاع

التعقيب وبها

الحصول المذكور

في الشق الاول

من الردود

المذكورة

مع اننا نعلم ان المذكور هو من بعد الضعيف سليمان بن الحسين الحماري الى حقه الله

في وفي الحق ان شهر ذي الحجة في بلد الدوس سنة ١١١١ في تاريخ

مكة معهود معهود في خاتمة في معهود افندي



الاداب رعاية الامور المستحقة بين الناس

حاشية على مسعودي في ادب البحث

اقول الحكم  
صناعة نظرية مستفيدة من الاشياء كسنة المناظرة وشرائها  
صيانة له في الخط في البحث والزمنا الحكم والقياس

46

الادب رعاية الامور المستحقة بين الناس  
الادب رعاية الامور المستحقة بين الناس  
الادب رعاية الامور المستحقة بين الناس

الاداب رعاية الامور المستحقة بين الناس العادات  
والمعاند في المنازعة في المسائل العلمية مع عدم العلم من كلمة ولا من كلام الحكم  
والمعارضة هي قامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الحكم  
والدوران هو ترتيب الشئ على الشئ الذي له صلوح العلم اما وجودا واما عدما او معا ولا اول  
والجاذبة هي المنازعة في المسائل العلمية لاظهار الثواب والصواب بل لا لزوم للحكم  
والمناقشة هي المنازعة في المسائل العلمية مع العلم بان علمه خطأ  
والمللة زمة هي كون الحكم بين الشيئين بحيث يكون احدهما مقتضيا للآخر والاول هو المقدم  
والمكافئة هي المنازعة في المسائل العلمية لاظهار الصواب بل لا لزوم للحكم واظهار الفضل  
والمستند هو ما يكون المنع مبنيا عليه  
والمناقضة هي منع مقدمة الدليل  
والعلة النامة من جملة ما يتوقف عليه وجود الشئ  
والمناظرة هي النظر بالبعيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهار الصواب  
والامارة هي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول  
والدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو المدلول  
والنقض هو تخلف الحكم عن الدليل  
والتعليل هو تبسيط علمه الى الشئ

فان قيل ان التعليم من قبل الامور  
والعلم من قبل الغرض فليس يتصور  
كونها واحدا فليس من ادب العلم

فان قيل يلزم من قوله من الرسالة  
في ادب البحث ان يكون رتبة طرق البحث  
لغرض الرسالة عيانا عن ادب البحث  
اجيب الرسالة اعم من ادب البحث  
فيجوز الاخص من تلك طرق الادب



بسم الله الرحمن الرحيم ونسبهم  
**قال** المنة علية آه سكر طريق العمل والحديث مع  
لان حقيقة الحمد عند المحققين اطهر الصفات الكمالية  
دون القول المخصوص لا يقال كيف يصح الثناء بما هو  
مذموم عقله وشرعا اذ قد قيل المنة تدم الصيغة  
وقال الله تع لا تبطلوا صدقاتكم بالحق والاذي  
لانه يقال هذا القول من العباد اعتراف بانه عجز عن حق  
المنعم والحقاقه بانه حقيق ان يمن علينا بهذا النعمة  
للجيلة لا اخبار بانه من علينا صنة عداوة على ان  
المذموم هو من توجب لا من تنبيه كيف وقد ورد  
في القرآن بل الله يمن عليكم فلما حجة الى ان يقال  
انها المنة من العباد توجب لا من الله تع فان افعاله وجزاها  
لا تصف بالتع واما من قال المنة تقدم الصيغة عند  
شرح هذا المقال فلم يات في ذلك المقام بالقتضيه  
**الحال قوله** من من عليه المقصود بصور المنة لا بآثار  
لان من من عليه المقصود بصور المنة لا بآثار  
لان من من عليه المقصود بصور المنة لا بآثار

لا اشتقاق كما يتوهم ولو قال مصدر من عليه كان اسلم  
كانه لم يستحق ذلك من حيث المعنى **والفضل** النعم  
فيه اشعار بوجه التحفيس من بين سائر النعم الى وجهها  
الله تع من غير كسب من العبد وفي لفظ الواهب اشارة  
اليه **وذلك** الواهب في الظاهر ذكره مع وضوح  
رداع الحكماء اذ واهل العقل عندهم هو العقل العاشر  
المسمى بالعقل الفعال **عليهم** النعمة والسلام وفيه  
انه يلزم التسوية بين النبي وآله في هذا او استقلالهم  
الآله به والكل غير جدي عقله وشرعا اللهم الا ان يفرق  
بين هذا وبين صريح الصلوة واما قوله عم اللهم صل  
على آل ابي اوفى فقد اجيب عنه في الكتب الفقهية **وال**  
كان اولي قيد النفس الانانية منغصة غالبا في  
العلاني البدنية والعوايق الطبيعية والمفيض  
ونقد في غاية الشك والقدس فليست بينهما مناسبة  
والاستغناء منه انما يحصل بواسطة ذي جهتين  
للرب بل ان الشك في ان



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

وهو حصة الرسالة عام فالصلوة عليه واجبة عقلا  
كما أنها واجبة شرعا قوله اولي ليس باولي يجب بان  
هذا الوجوب يقتضي مطلق العمل لا العمل في هذا المقام  
بخصوصه ولا العمل لغضا وكتابة بل كيفية مع نيته لا بغيره  
نعم العمل لغضا وكتابة اولي منها كان في قوله اولي  
أيما إلى ذلك **فقد** في آداب البحث أي القواعد التي يتوصل  
بها إلى معرفة كيفية الاحتراز عن الخطأ في المناظرة وإليه  
أشار على سبيل الوصف التفسيري بقوله وطرق المناظرة  
هذا وقد قيل البحث في الاصطلاح إثبات النسبة الالهيّة  
أو السليّة بالاستدلال بنقش فيه بانه لا يصدق على  
الشيء المجرد وأيضا يلزم ان يكون اثبات المحلل حكما  
بالاستدلال من غير خصمه بخلافه وحيث ان لا  
بحث هناك ولا مناظرة اللهم الا ان يلتزم **فقد**  
التي يحتاج إليها وفيه ان حذف الموصول بدون الصلة  
فلما يُصار إليه في السعة فلا وجه لارتكابه مع وجود  
التي لا يربط إلى حذف الموصول

هذا هو الوجه في وجوب الصلاة عليه  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

وجه آخر لا يخفى **فقد** كل متعلم الظاهر لا دخل للوصف  
أذ هو يوجب الكسب **فقد** لنظره ككافيته وهو ما قيام  
الصفة الواحدة بالذات مجملين وأما حمل الشيء على الشيء  
الأخر مع انتفاء مبدء الخمول عنه وكلاهما ظاهرا ليطلان  
كذا نقل عنه ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون مراد ذلك القائل  
انها امر واحد بالذات والماهية لكنه يتعد باعتبار انفعال  
خصوصية ما كان الحيوانية بل الانسانية مثلا امر واحد  
بالذات والماهية لكنه يتعد باعتبار انفعال الخصوصيات  
فيحصل بهذا الاعتبار في محال متعددة فالجواب من هذا الذي يريد  
من سوق العبارة ان المراد من ذلك لا ما قيل لما قيل ان  
من تقاعد عن السلوك بالهجرة فاقد لما يوصله وليس  
بضال فالتعريف به بطل والعقول بما يشتر بصفة غير صحيح  
وأما النسبة بين التعريفين فقد قيل ان الالهيّة اعم مطلقا  
لانه يصدق على ما اذالم بسلك شخص طريقا أصلا قد يناقض  
والجواب عنه بان يقال ان المراد من البداية والاية البداية  
النافعة مدفوعة بان الاصل والاطلاق هو الحقيقة والحق ان  
الاضلال ايضا متعلق فيه البداية والاضلال كما بينت ويستعمل  
في الاستعمال والمفهوم المتبادر من الاطلاق الاخر وما كان مشترك بين وجهين  
في الاخر كما لا يصح جعل الاله والواسع في العلم لا يستدون آية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

هذا هو الوجه في وجوب الصلاة عليه  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
والحمد لله رب العالمين



في بان الاول يصدق على ما اذا سلك المستدل طريقا غير موصل

الى المطامع وجود دليل موصل اليه ولا يصدق التثنية  
لا يقال انه فاقد لما يوصل اليه في النسبة بينهما من العموم  
من وجه لا العموم مطلقا **قوله** ويقابلها الهداية والامتداد  
يعني ان مقابلة الضلالة هي الهداية لازما بمعنى الامتداد  
واما الهداية فتعديا فهو مقابل للاضلال والكل وارد في  
التشريع بل ومرتج به الجوهرى وغيره ومن هذا الفرق ان دفع  
ما قيل من ان تعريف الهداية بوجود ما يوصل الى الخط فلا يدفع ما قيل في  
بطا قطع لان ذلك الوجود ان هو الامتداد لا الهداية لاحتمال

ان يكون التعريف للهداية بمعنى الامتداد فحق الاول يكون  
اي يكون معنى الهداية والامتداد **قوله** والهداية تطلق يعني  
لفظ الهداية لا الهداية المرادفة للامتداد كما يتوهم من  
اعادة المعرفة معرفة **قوله** الدلالة على ما يوصل الى الخط  
لعله ذكره دون الدلالة الموصلة الى البغية لا يتقاصف  
بعوله تعالى واما غود فهدى بهم فاستحبوا الهدى على الهدى

الهداية هي الدلالة الموصلة الى الخط الفعلي لا ان  
صاحبها يصدق في ذلك الامام الرازي في تفسيره  
الهداية هي الدلالة على ما يوصل الى الخط اوصل اليه  
او لا فانها مستعملة في كلام المعنوية كانه قوله  
ان لا يصدق من اجبته وقوله في وانما  
هو في هذا بيان كمن الاستدلال  
في معنى الدلالة الموصلة  
في معنى الدلالة الموصلة

الهداية هي الدلالة الموصلة الى الخط الفعلي لا ان  
صاحبها يصدق في ذلك الامام الرازي في تفسيره  
الهداية هي الدلالة على ما يوصل الى الخط اوصل اليه  
او لا فانها مستعملة في كلام المعنوية كانه قوله  
ان لا يصدق من اجبته وقوله في وانما  
هو في هذا بيان كمن الاستدلال  
في معنى الدلالة الموصلة  
في معنى الدلالة الموصلة

في بان الاول يصدق على ما اذا سلك المستدل طريقا غير موصل

يناقش بان ما ذكره ايضا ينتقض بقوله تعالى انك لا تهدي  
من اجبت الالية لوجود الدلالة قطعا منه عليهم و  
التاويل ليس الى من تاويل على انه قد يقال انه لا يحتمل  
ان يقتضي ما يوصل بالفعل فانقض واما بان ان يقتضي  
في الموصلة فلا ينقض تاويل **قوله** والتقديم أي تقديم مقاصد  
من الشبه والشكوك او يكون بمعنى المصدر المجهول على انه  
قد مضى ما مضى فتأمل **قوله** مبالغة وتأكيد اقل افادة

المبالغة والتبنيح حاصلة على كل حال من الوجهين فخصي  
التبنيح بالاول والمبالغة بالثاني من ضيق النظم **قوله** وقد  
يقال انه نقل عنه في الحاشية فيما ذكره هذا القابل يكون  
المجازة المعرودة على ما ذكرناه في النسبة هذا اقصى  
ان الحافظة للحقيقة هو المراتع والآداب فهاهنا فنش  
بانه لا يجوز ان يكون الحافظة للحقيقة هو الآداب

الرعاية شرط وانما يشار الى المجاز عند تعذر الحقيقة  
واما افادة التبنيح والمبالغة فحاصلة من ترك التعرض  
بشرط الرعاية

والهداية هي الدلالة الموصلة الى الخط الفعلي لا ان  
صاحبها يصدق في ذلك الامام الرازي في تفسيره  
الهداية هي الدلالة على ما يوصل الى الخط اوصل اليه  
او لا فانها مستعملة في كلام المعنوية كانه قوله  
ان لا يصدق من اجبته وقوله في وانما  
هو في هذا بيان كمن الاستدلال  
في معنى الدلالة الموصلة  
في معنى الدلالة الموصلة

الهداية هي الدلالة الموصلة الى الخط الفعلي لا ان  
صاحبها يصدق في ذلك الامام الرازي في تفسيره  
الهداية هي الدلالة على ما يوصل الى الخط اوصل اليه  
او لا فانها مستعملة في كلام المعنوية كانه قوله  
ان لا يصدق من اجبته وقوله في وانما  
هو في هذا بيان كمن الاستدلال  
في معنى الدلالة الموصلة  
في معنى الدلالة الموصلة



بالشرط ان قوله وان لم يتحقق بدون رعاية احتمال  
 احتماليين الشرط وغيره لكن ما نقل عنه في الحواشي يعين  
 الآخر الأخير وأما ما يقال ان الحافطة في الحقيقة  
 هو الله تعالى والعقل فيمحل عن هذا فتأمل **قول**  
 بطريق اطلاق اسم المتعلق الى احتمالين لفظا ومعنى  
 اي اطلاق الآداب على ما يتعلق بها من الرعاية لكنه في  
 ضمير المفرد او اطلاق الحافطة التي هي الرعاية على الآداب  
 لكنه في كل من ضمير المفرد والجموع **قول** النظم هو الجمع هو  
 حقيقة في جميع اللؤلؤ في السكر ومن نظم الشعر على تشبيه  
 الكلمات بالذرة **قول** بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح وفي  
 العيان حارة لا يخفى **قول** هو ما يطابق الواقع ويمكن  
 ان يقال اخر عنه تعريف الالهام مع تقدم ذكره الان تصور  
 المضاف يتوقف على تصور المضاف اليه قد يناقش فيه بان  
 تصور المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على تصور المضاف  
 اليه لا من حيث هو وهو التعريف يفيد التصور من حيث

الى معقول التمسك كانه قال التمسك  
 الصواب المتضمن بالالهام لا يقال  
 طلبت ضربا من الصواب المتضمن  
 بالضمير منه

في قوله بالشرط ان قوله وان لم يتحقق بدون رعاية احتمال  
 احتماليين الشرط وغيره لكن ما نقل عنه في الحواشي يعين  
 الآخر الأخير وأما ما يقال ان الحافطة في الحقيقة  
 هو الله تعالى والعقل فيمحل عن هذا فتأمل **قول**  
 بطريق اطلاق اسم المتعلق الى احتمالين لفظا ومعنى  
 اي اطلاق الآداب على ما يتعلق بها من الرعاية لكنه في  
 ضمير المفرد او اطلاق الحافطة التي هي الرعاية على الآداب  
 لكنه في كل من ضمير المفرد والجموع **قول** النظم هو الجمع هو  
 حقيقة في جميع اللؤلؤ في السكر ومن نظم الشعر على تشبيه  
 الكلمات بالذرة **قول** بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح وفي  
 العيان حارة لا يخفى **قول** هو ما يطابق الواقع ويمكن  
 ان يقال اخر عنه تعريف الالهام مع تقدم ذكره الان تصور  
 المضاف يتوقف على تصور المضاف اليه قد يناقش فيه بان  
 تصور المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على تصور المضاف  
 اليه لا من حيث هو وهو التعريف يفيد التصور من حيث

هو هو لا من حيث الاضافة وكذا المناقشة عما نقل  
 عنه في الحواشي من ان كون الصواب مفعولا كوجب  
 نسبة وصفيته بالنسبة اليه كما بين الضرب والمفرد  
**تأمل قول** بطريق الفيض قبل بطريق الفيض ون الاستفاضة  
 يخرج ما بالحدس او بالكسب الظان الاتقاء لا يتناول له في قوله  
 وقيل لا بد من الخي ليجز الوسوسة وقيل ما يكون بطريق  
 الفيض هو حق وخبر يخص في الوسوسة لانه شرط في الالهام  
 محض يرد عليه بقوله في فاللهما في قوله ما وتقولها  
 ويلزم الاستدراك ايضا في قوله الالهام الحق والهام  
 الخ والهام الصواب وامثاله ويمكن ان يجاب عن الاول  
 بان المراد من الالهام ههنا مجرد الالفهام كاصح  
 في الكشاف عن الكتاب بالتجريد ايضا لكنه تكلف قيل  
 الحق انه القاء الله في شي في الروع وهو يتناول  
 القاء الشر ويستلزم كونه الهاما وقيمة من الاستبعاد  
 ما لا يخفى وأما الوسوسة في رجة عنه ايضا لانها من

في قوله بالشرط ان قوله وان لم يتحقق بدون رعاية احتمال  
 احتماليين الشرط وغيره لكن ما نقل عنه في الحواشي يعين  
 الآخر الأخير وأما ما يقال ان الحافطة في الحقيقة  
 هو الله تعالى والعقل فيمحل عن هذا فتأمل **قول**  
 بطريق اطلاق اسم المتعلق الى احتمالين لفظا ومعنى  
 اي اطلاق الآداب على ما يتعلق بها من الرعاية لكنه في  
 ضمير المفرد او اطلاق الحافطة التي هي الرعاية على الآداب  
 لكنه في كل من ضمير المفرد والجموع **قول** النظم هو الجمع هو  
 حقيقة في جميع اللؤلؤ في السكر ومن نظم الشعر على تشبيه  
 الكلمات بالذرة **قول** بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح وفي  
 العيان حارة لا يخفى **قول** هو ما يطابق الواقع ويمكن  
 ان يقال اخر عنه تعريف الالهام مع تقدم ذكره الان تصور  
 المضاف يتوقف على تصور المضاف اليه قد يناقش فيه بان  
 تصور المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على تصور المضاف  
 اليه لا من حيث هو وهو التعريف يفيد التصور من حيث

في قوله بالشرط ان قوله وان لم يتحقق بدون رعاية احتمال  
 احتماليين الشرط وغيره لكن ما نقل عنه في الحواشي يعين  
 الآخر الأخير وأما ما يقال ان الحافطة في الحقيقة  
 هو الله تعالى والعقل فيمحل عن هذا فتأمل **قول**  
 بطريق اطلاق اسم المتعلق الى احتمالين لفظا ومعنى  
 اي اطلاق الآداب على ما يتعلق بها من الرعاية لكنه في  
 ضمير المفرد او اطلاق الحافطة التي هي الرعاية على الآداب  
 لكنه في كل من ضمير المفرد والجموع **قول** النظم هو الجمع هو  
 حقيقة في جميع اللؤلؤ في السكر ومن نظم الشعر على تشبيه  
 الكلمات بالذرة **قول** بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح وفي  
 العيان حارة لا يخفى **قول** هو ما يطابق الواقع ويمكن  
 ان يقال اخر عنه تعريف الالهام مع تقدم ذكره الان تصور  
 المضاف يتوقف على تصور المضاف اليه قد يناقش فيه بان  
 تصور المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على تصور المضاف  
 اليه لا من حيث هو وهو التعريف يفيد التصور من حيث



من على تعريف الحق وهو القاموس  
من على تعريف الحق وهو القاموس  
من على تعريف الحق وهو القاموس

لكنه ليس هو الحق  
لكنه ليس هو الحق  
لكنه ليس هو الحق

الشیطان فلوزيد عليه على ارادة الجبر ونحوه مما يقع  
عناؤه لكان اقرب **ول** ومع كون الرسالة مرتبة الى  
لعله انما تعرض به مع وضوح المراد دفعا لما يتوهم من  
ظاهر العبارة مما يفهمه كل احد في مثل قولك ثبتت  
لبنة على لبنة **ول** بحيث يقع الالتفات الى حصول  
مع الترتيب لغة ولا يخفى حصوله اصطلاحا ايضا  
اذ يصح اطلاق اسم الواحد على ما وقع بهذا الوضع من  
بين الاوضاع الستة الممكنة التي كل منها مقتضى التلخيص  
مطلقا **ول** الفصل الثالث في كانه ترك وجه المحصر في  
الفصول الثلاثة لانه يتعسر في امثاله ذكر الحكم  
العقلي وما ذكر من ان المبحوث عنه اما المقصود بالذات  
اولا والا اول الثاني **ول** اما ما يتوقف عليه المقصود

من على تعريف الحق وهو القاموس  
من على تعريف الحق وهو القاموس  
من على تعريف الحق وهو القاموس

اولا والا اول الاول والثاني الثالث لا يخفى ان قسمة  
الاخير من اجل انه يقتضي ان يكون ذكر الثالث عبثا  
فالاولي ان يقال وجه الضبط في الفصول الثلاثة  
اي الفصل الثالث

والاخر من اجل انه يقتضي ان يكون ذكر الثالث عبثا  
والاخر من اجل انه يقتضي ان يكون ذكر الثالث عبثا

ان المذكور

ان المذكور

ان المذكور اما المقصود بالذات واما ما ينتفع فيه اذا  
وجود الثالث فالاول الثاني والثالث اما ما يتوقف عليه  
المقصود اولا والا اول الاول والثاني الثالث **ول**  
الفصل الاول في التعريفات اعلم ان المباحث يحتاج اولا  
الى معرفة المفردات اذ هي اسبق من معرفة المركبات  
وثانيا الى معرفة ترتيب البحث بتوجيه النقص والمعاينة

من على تعريف الحق وهو القاموس  
من على تعريف الحق وهو القاموس  
من على تعريف الحق وهو القاموس

وغيرها مما وثق الى معرفة كيفية استعمالها في مسائل  
شبه يحصل ملكة الاستحضار من شأنه فذكر ترتيب  
الفصول كذلك **ول** المناظرة قدم تعريفها لان المقصود  
من الرسالة معرفة كيفية المناظرة ومعرفة كيفية الشيء يتوقف  
على معرفة ذلك الشيء لا على معرفة اشياء اخرى وان سلم فليس  
بتلك المناظرة وذلك يقتضي تقدم تعريفها على سائر التعريفات

من على تعريف الحق وهو القاموس  
من على تعريف الحق وهو القاموس  
من على تعريف الحق وهو القاموس

جزءا فلا يرد عليه ما قيل من ان ذلك يقتضي تقدمه على الفصل  
المقصود دون سائر التعريفات **ول** او من النظر  
بمعنى الابصار لعله ترك النظر بالبصيرة مع ان المعنى

من على تعريف الحق وهو القاموس  
من على تعريف الحق وهو القاموس  
من على تعريف الحق وهو القاموس

ان المذكور



ذكره في شرح المقدمة اما لانه ما خود في المعنى المصطلح  
عليه فلم يستحسن ذكره بين معانيه اللغوية بناء  
على ان اللغوى يكون غير الاصطلاحى فيناقش بان  
المغايرة حاصلة من باقى القيود بل اختياري <sup>على الفكر</sup>  
مع كونه اخيراً <sup>منها</sup> اشجاراً بانها ممتدة والتوجيه بانها اظهر  
ما خفى واخفى ما ظهر <sup>منها</sup> تعسف لا يخفى واما لان النظر  
بهذا المعنى لم يأت في نظيره مثل كتاب الصالح المتداول  
المكتفل بتفاصيل اللغة حقيقة وهو مجازا وكذا  
في مجمل اللغة فيناقش فيه بانه وارده الكلام اكثر  
من ان يحصى مثل قوله تعالى قل انظروا ماذا في السموات  
وقوله فانظروا الى اثار رحمة الله الآية حتى ان الائمة  
اشتوا وجوب النظر في معرفة الله تعالى بامثاله وقال  
البهشتي في كتابه النظر يستعمل على ضرب من المعاني  
كلها يرجع الى اصل واحد وهو طلب الادراك منها النظر  
بمعنى الانتظار وبمعنى الرحمة كقوله تعالى ولا تنظروا اليهم و  
الاولى

وبمعنى التأمل كقوله تعالى انظر كيف فضلنا الايات وقوله  
اولم ينظروا في ملكوت السموات وقوله تعالى فلا ينظرون  
الى الابل وبمعنى المقابلة كقوله دارى تنظر الى دار فلان  
الى غير ذلك ومن هذا النقل ظهر وجهه وجه آخر وهو ان  
يكون من النظر بمعنى المقابلة وهو اظهر من الكل **قوله** من  
النظر الى قال المصنف في شرح المقدمة قال المصنف في شرحه من  
النظر من الجانبين في النسبة بين الشيئين اطهارا للهوا  
وفي بحث اذ هذا مفارقة لامناظرة والصواب انها  
مدافعة الكلام من الجانبين اطهارا للصواب وقد عرفها  
جهتا بما عرفها به مصنف المقدمة متابعة له **قوله** بمعنى  
التفات النفس الى اى لا بمعنى الفكر الذى هو ترتيب امور  
معلومة للتأدي الى مجهول وسيظهر فايدنه **قوله** يدل علمه

لا يخفى انما المراد يدل على النظر بالمعنى المذكور لا بمعنى الفكر  
فقد يناقش معنى الدلالة على ذلك اللفظ الا ان يقال اللفظ

طبع



اهتم استحقاق الكلام في انتهاضه دليلا عليه واما ان  
 المراد يدل على انه بهذا المعنى لا يمنع الابصار فهذا الكلام  
 وان سلم انه صادق لكن لا حاجة لاحد الى هذا التنبيه في النظر بالصواب  
 ولا فائدة يعتد بها فيه عما لا يخفى **وقد بينا في الاصل ايضا**  
 بالاستدراك كقولنا واجبنا في قيدا **لنفهم بالمطابقة**  
 لانه بالوضع وقيل هو بمنزلة قولك هي الفكرة النسبة فلا يجوز في التوفيق  
 استدراك لكن الصريح ليس بخبر **فوسا** من جاني المحتاصين  
 نقل عنه في الحواشي وانما يقال في جاني المحلل والبال كما قال  
 غيره ليشا ولالتعريف صورة المعارضة بلا تكلف وسيطر  
 بقوله المحتاصين فائدة اخرى **ولو** وانما قيد بقوله الخ  
 تعليقه بيقين ان لا يقيد به اذ لا فائدة حينئذ للتقييد  
 فالاولى ان يجعل كشافا قيد او يقال صريح بهذا القيد  
 يحصل الاخر اذ بالمطابقة كما هو طريق التعريف عن النظر  
 الواقع في الاطراف وهكذا الكلام في قوله وكذا تقييد  
**فوسا** تحقيق قيو هذا التعريف يندفع عدة سوالات

في قوله فوسا من جاني المحتاصين  
 فوسا من جاني المحتاصين  
 فوسا من جاني المحتاصين  
 فوسا من جاني المحتاصين

اوردوما

اوردوما عليه احدا الى هذا يندفع من قوله ولايت في  
 ايضا كون شي آخر غرضنا مع توجهه ان غرضية  
 اظهار الصواب لا ينافي غرضية التخليط لان المناظرة  
 المخالط بحسب الظن صدق ان بحثه لاظهار الثواب نعم  
 ينافي غرضية الاصابة اذ بينه وبين اظهار الاصابة  
 فرق وفيه ليس لاظهار الصواب غرضنا بحسب الحقيقة  
 للمخالط من بحثه بل بحسب الظن والكلام فيما هو غرض  
 بحسب الحقيقة من البحث فها متافيان وايضا لا يندفع  
 منه لا غرض له فيه سوى التخليط كما يشعر به قوله فقط  
 الا ايتستف واما عدم كونه مناظرة اصطلاحا  
 فممنوع اذ اكثر المباحث والمناظرة الواقعة بين  
 النظائر والمخالط والجدل ليس لاظهار الصواب لو سلم  
 فلا يندفع من حقيقة القيود بل من ظاهر قيد الاظهار  
**فوسا** وثابرها الى يندفع من قوله لا يوجب حصوله الى **فوسا**  
 وثابرها الى يندفع من قوله بمعنى التفات النفس الى المعاني

وهو الغرض من كون المراد من الصواب  
 في قوله فوسا من جاني المحتاصين  
 فوسا من جاني المحتاصين

في قوله فوسا من جاني المحتاصين  
 فوسا من جاني المحتاصين  
 فوسا من جاني المحتاصين

في قوله فوسا من جاني المحتاصين  
 فوسا من جاني المحتاصين  
 فوسا من جاني المحتاصين



بمنزلة امور معلومة  
 في مورد الاقضية

اي لا يمنع الفكر الذي له فان نفرت كل لها التقات  
 الى المعاني وان لم يكن لها فكر بالمنع المذكور قد يناقش  
 بان الابد له من الحركات الفكرية ليسعلم ان  
 منعه وارداً لا اذ من المقدمات ما لا يتوجه عليه  
 المنع اصلاً كالبداهيات فبالضرورة له ترتيب امور  
 معلومة على وجه يؤدي الى استعمال مجهول وهو مورد  
 المنع الا ان يقال لا دخل لذكر الفكر في كون البحث مشاطرة  
 وانما الدخل للفكر الواقع في نفس الحكم المتنازع فيه  
 بثبوت او نفيه **ول** وراجها هو مركب من ثلثة  
 صور يندفع من قوله المتخاصمين يناقش فيه انه  
 لو ذكر المعقل والممانع بدل المتخاصمين كما ذكره غيره  
 يندفع ايضاً فلم يكن لتحقيقه دخل اللهم الا ان يقال  
 في عدم صدق المحلل والممانع على الصورة الاخيرة كلفه  
 لانه لو فرض شخص سلم ثبوت حكم كدوث العالم مثلاً  
 وبرهن عليه في نفسه من غير تلفظ واخر يمنع في نفسه

هذا هو الوجه في رد  
 ما قيل من ان البحث  
 مشاطرة

والله اعلم بالصواب

ولا تترك

ولا تسليم يصدق عليها المحلل والممانع لوجود التعليل  
 والمنع منهما لكن لا يصدق عليها اسم المتخاصمين لان  
 الخصومة يقتضي ان يتكلم كل منهما مع صاحبه وان يعلم  
 حاله واليا شار يقول بلا كلفة هذا وفيه انه لو فرض  
 مناظران بلغ حالهما من التصفية الى حيث يعلم كل ضحية  
 صاحبه ويتناظر كل في نفسه مع الآخر مناظرة كالمناظرات  
 الواقعة فيما تقدم بين الحكماء الاشراف المتألمين  
 القامتين لا يصدق التوفيق على مثل هذه المناظرة اللهم  
 الا ان يكتم في الخصومة مجرد العلم واما منع كونه مناظرة  
 اصطلاحاً فاما لا يستحسنه عقول الفحول في احد جانبي  
 الحكم فقط انما قال فقط لان المتعلم اذا خالف المعلم  
 انقلب خصماً وصار البحث مناظرة **قول** او المتخالفين  
 من غير تكلم قيل كون اظهار الصواب غرضاً يخرجهم اذ  
 هو بدون التكلم غير متصور وفيه ان كونه غرضاً لا يوجب  
 الحصول بل قصد كاف فيه **قول** وتلفظ ارد فيه فحاشا

ويكن انما يثبت بان الخصومة اسم مشترك  
 في ذات او بالاسطة

فهما  
 الالهي صديق

المتألمين

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
 انما هو غرضه ان ينفذ الحكم بان يكون  
 بالكلية



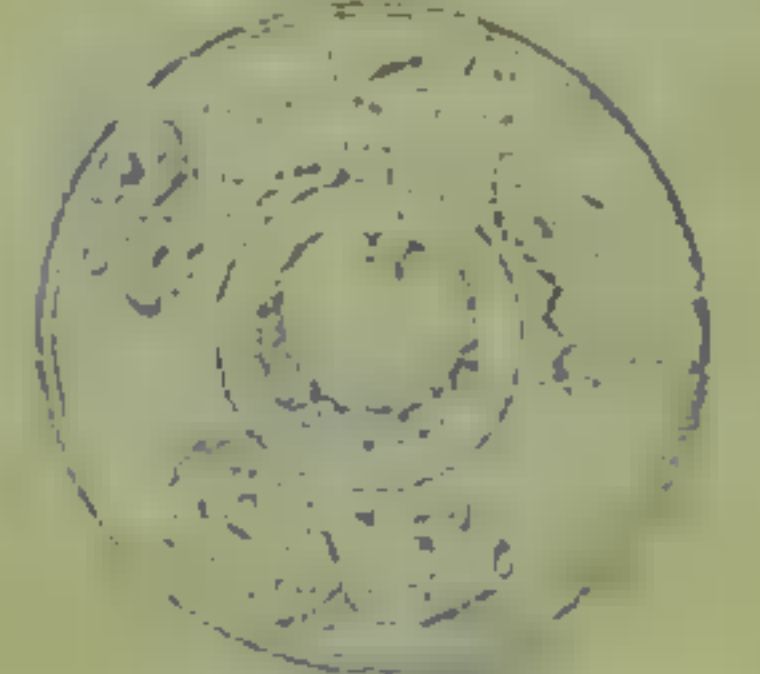
لما عسى أن يتوهم من الكلام الكلام النفي وإن كان  
 بعيدا **قول** إشارة إلى فيه إشارة إلى أنه غير مقصود  
 بالذات فلا ينافي كونه بالمطابقة على أنه التزامي وأصح  
 كالمطابقة والآن فكيف محل **قول** والجوابين إلى قبل  
 اعتبار الدلالة بالمطابقة في البصيرة على العلة الفاعلة  
 ليس بعد من اعتبارها في الجوابين وفيه ما فيه **قول**  
 وقد يقال إلى ما يتوهم من أن صبغة المضارع المقدرة  
 بقدر إشارة إلى ما قبل من أن العاقلة قابلة لفاعلة  
 ليس شيء لانهما قابلة للأدراك وفاعلة للنظر والتركيب  
 بل لا ريب بل هي إشارة إلى الخطأ من ترتيبه من  
 الأول كما سيحكي **قول** وأيضا يجب أن يكون إلى وكون  
 الصورة متقدمة عليه بالوجود من غير أن لا مكان المحيية  
 اللهم إلا أن يقال معناه أن وجودها بالذات متقدمة  
 عليه لكن لا يساعدها اللفظ **قول** على أن إطلاق  
 اسمي الصورة إلى وذكر أن العرض لا مادة له ولا صوت

المراد من قوله لا ينافي كونه بالمطابقة على أنه التزامي وأصح كالمطابقة  
 والمراد من قوله والآن فكيف محل قول والجوابين إلى قبل  
 والمراد من قوله ليس بعد من اعتبارها في الجوابين وفيه ما فيه قول  
 والمراد من قوله وقد يقال إلى ما يتوهم من أن صبغة المضارع المقدرة  
 والمراد من قوله بل لا ريب بل هي إشارة إلى الخطأ من ترتيبه من  
 والمراد من قوله وأيضا يجب أن يكون إلى وكون  
 والمراد من قوله الصورة متقدمة عليه بالوجود من غير أن لا مكان المحيية  
 والمراد من قوله اللهم إلا أن يقال معناه أن وجودها بالذات متقدمة  
 والمراد من قوله عليه لكن لا يساعدها اللفظ قول على أن إطلاق  
 والمراد من قوله اسمي الصورة إلى وذكر أن العرض لا مادة له ولا صوت

وذكر

وأنقش فيه بالسخ **قول** ويندفع أي حين إذا كان  
 إطلاق اسمي الصورة والمادة إلى وفيه أن جعل ذلك  
 علاوة يقتضي أن يندفع كل من الظاهرة الأسولية  
 بكل عام ذكر قبل كلمة العلاقة وبعد ما كما هو طريقها  
 وليس كذلك كما لا يخفى على من يجتنب عن التكلفات  
 الباردة وقد يتوهم اندفاع السؤال الأول بما ذكر  
 بعد ما لكنه وهم لأن جعل النسبة مادة والنظر  
 صورة على سبيل التشبيه لا يصح **قول** بحسب الحقيقة  
 أي المعرفة بحسب الماهية لا المعرفة بحسب الوجود **قول**  
 كالمعجون والبيت عبارة عنفاضل المهنه يشعرباها  
 من الماهيات الاعتبارية إلا أن يحمل على الابد **قول**  
 المحققون نقل عنه في الحواشي عما وصف المتقدمين  
 بالمحققين إشارة إلى أن كلامهم أقوى من كلام المتأخرين  
 ومع ذلك قدمهم في الذكر لأن منافاة كلام المتأخرين  
 أشد من منافات كلام المتقدمين أيًا فتأمل **قول**

المراد من قوله ويندفع أي حين إذا كان  
 والمراد من قوله إطلاق اسمي الصورة والمادة إلى وفيه أن جعل ذلك  
 والمراد من قوله علاوة يقتضي أن يندفع كل من الظاهرة الأسولية  
 والمراد من قوله بكل عام ذكر قبل كلمة العلاقة وبعد ما كما هو طريقها  
 والمراد من قوله وليس كذلك كما لا يخفى على من يجتنب عن التكلفات  
 والمراد من قوله الباردة وقد يتوهم اندفاع السؤال الأول بما ذكر  
 والمراد من قوله بعد ما لكنه وهم لأن جعل النسبة مادة والنظر  
 والمراد من قوله صورة على سبيل التشبيه لا يصح قول بحسب الحقيقة  
 والمراد من قوله أي المعرفة بحسب الماهية لا المعرفة بحسب الوجود قول  
 والمراد من قوله كالمعجون والبيت عبارة عنفاضل المهنه يشعرباها  
 والمراد من قوله من الماهيات الاعتبارية إلا أن يحمل على الابد قول  
 والمراد من قوله المحققون نقل عنه في الحواشي عما وصف المتقدمين  
 والمراد من قوله بالمحققين إشارة إلى أن كلامهم أقوى من كلام المتأخرين  
 والمراد من قوله ومع ذلك قدمهم في الذكر لأن منافاة كلام المتأخرين  
 والمراد من قوله أشد من منافات كلام المتقدمين أيًا فتأمل قول



المراد من قوله ويندفع أي حين إذا كان  
 والمراد من قوله إطلاق اسمي الصورة والمادة إلى وفيه أن جعل ذلك  
 والمراد من قوله علاوة يقتضي أن يندفع كل من الظاهرة الأسولية  
 والمراد من قوله بكل عام ذكر قبل كلمة العلاقة وبعد ما كما هو طريقها  
 والمراد من قوله وليس كذلك كما لا يخفى على من يجتنب عن التكلفات  
 والمراد من قوله الباردة وقد يتوهم اندفاع السؤال الأول بما ذكر  
 والمراد من قوله بعد ما لكنه وهم لأن جعل النسبة مادة والنظر  
 والمراد من قوله صورة على سبيل التشبيه لا يصح قول بحسب الحقيقة  
 والمراد من قوله أي المعرفة بحسب الماهية لا المعرفة بحسب الوجود قول  
 والمراد من قوله كالمعجون والبيت عبارة عنفاضل المهنه يشعرباها  
 والمراد من قوله من الماهيات الاعتبارية إلا أن يحمل على الابد قول  
 والمراد من قوله المحققون نقل عنه في الحواشي عما وصف المتقدمين  
 والمراد من قوله بالمحققين إشارة إلى أن كلامهم أقوى من كلام المتأخرين  
 والمراد من قوله ومع ذلك قدمهم في الذكر لأن منافاة كلام المتأخرين  
 والمراد من قوله أشد من منافات كلام المتقدمين أيًا فتأمل قول



هين

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

بالشكل الاول والعقل الاستثنائي المتصل والمفصل  
لانها لاقتلزم نتائجها كسابل بديهية لكن يخل  
اشكال تلك الاشكال من تفسيره بقوله وهو ان يحصل  
المطابق كما لا يخفى لا يقال المراد من اللزوم اما بين او  
غير بين او اعم منهما والبيتين يراد عليهما الاشكال الغير  
البيتية الانتاج وايضا البيت من البديهيات فينافي  
كونه عاوجه النظر والاكسب وكذا الاعم بالنظر الى قسم  
البيتين واما غير البيتين فيراد عليهما الاشكال البيتية الانتاج

الغني لا يستغنى في جوان  
يستدل بعجو المذموم على وجوه  
الملك يستغنى لنا له كان ملكه  
انسانا ضغ صديان لكفه  
انسانا ضغ صديان لكفه  
انسانا ضغ صديان لكفه

سوی الاول

مكتبة  
الحسين بن علي  
الرضا عليه السلام



فمنهم من لا يرى في هذا كلاما  
جواب لا يقال

لانه يقال المراد هو الاعم ولا ينافي قسم البين كونه  
على وجه النظر والاكتمال على ما فسرته تأمل **قول**  
صاحب التعريف فيه اشعار بان هذا التعريف غير  
محقق بالمص بل منقول عن القوم كما نقل عنه في الحاشية  
**قول** اي لا يكون عينه ولا جزؤه تغير لقوله ما يكون  
وراء ذلك المذموم ولا يلزم عليه مثل قولك ان كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة يلزم  
النهار موجود لان اللازم قضية دون الجزاء فلا  
يكون عينه **قول** دليل بلا اشتباه فيه اشتباه بناء  
على ان دلالة الكل على الجزاء واستلزامه اياه هل هو  
على وجه النظر والاكتمال المشروط فيما سبق اولا  
فان كان فلا اشتباه **قول** فان الدليل عندهم ولا  
يتوهم ان في كتب المنطق قد يستدل بثبوت الكل  
على ثبوت الجزء كما استدل في وجود الكلى الطبيعية في الخارج  
بوجود هذا الحيوان فيه مثلا لان فيه ترتيبا قوال

المراد بالاكتمال هو  
الاشارة الى ان  
المراد بالاكتمال هو  
الاشارة الى ان

جواب لا يقال

جواب لا يقال  
جواب لا يقال  
جواب لا يقال

جواب لا يقال  
جواب لا يقال  
جواب لا يقال

كما لا يخفى

كما لا يخفى **قول** في يخرج الخ فانه وان لم من المقديني  
بالمقدمات التقديني بكل واحدة منها الا انه ليس وراء  
ذلك المجموع نوقش فيه بان التقديني بكل منها حاصل  
قبل الترتيب وان معنى اللزوم فيه كون الاول علته  
للتاني ومهما ليس كذلك **قول** من حيث الظاهر عن  
حاشية حاصلها انه انما قال ذلك لخروجه مما سبق  
من ان المراد هو اللزوم على طريق النظر والاكتمال  
لكن يتناول التعريف نظرا الى ظاهر الاطلاق **المراد**  
المراد بان في مذهبنا ما هو المشهور من معناه اللغوي  
اشعارا باختلافات الواقعة فيه كما صرح به ابن فارس  
في محله حيث قال ولاهل العربية فيه كلام كثير وقال  
صاحب المعرب ان في اللغة ما يعلم ويخبر عنه وقال  
طائفة ان في هو الموجود فقط فلا يطلق على غيره و  
قال الجاهظ وطائفة اخرى هو المعلوم الى غير ذلك **المراد**  
اعني ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه في اشتهاه خفاء سيما

مجموع المقدمات  
المراد بالاكتمال هو  
الاشارة الى ان

لان دعوى الاشعار في محل الاختلاف  
غير مستقلة اليه كما ان دعوى  
اللزوم في محل النزاع غير  
مستقلة اليه



[illegible]

فيمكن ان يقال ان اراد ان اللزوم عبارة عن  
تحقق احدهما عند تحقق الاخر بحيث يلزم من

نظر الخ ويمكن ان يقال ان اراد ان اللزوم عبارة عن  
ضرورة تحقق احدهما عند تحقق الآخر بحيث يلزم من  
العلم باحدهما العلم بالآخر من غير توقف على شيء فهو  
مما اذن اللزوم ما هو بين كذا وكذا غير بين ليس كذلك  
وان اراد ذلك مع التوقف او مطلقا مع ان العبارة لا  
يساعد فهو لا يجدي نفعا كما لا يخفى ومهما بحث  
دقيق افادنا الاستاذ المدقق اعلاه درجته في  
اعماله علية وهو انهم قالوا المراد باللزوم اعم من  
البيان وغيره <sup>البيان</sup> يشتمل التعريف جميع الاقسام من بين الانباج  
وغيره فيقال عليه ان غير البين ما يحتاج في العلم باللزوم  
بين اللزوم والملزوم الى وسط مع تحققهما وتحقيق اللزوم  
بينهما في نفس الامر سواء علم او لم يعلم ولا يصح ذلك المعنى  
مهما لان اللزوم هو العلم وهو غير تحقق جزمنا ولو قلت  
العلم بالنتيجة عند ملا حظة الوسط متحقق في نفس الامر  
يقال في يكون العلم به لازما بينا لانه لا يحتاج اذ

مرضاة  
ای خدیجه



اما الال فخالصه ان اللزوم هو الحصول لا ما ذكرته فنعني  
يلزم يحصل فلا يلزم عدم الانفكاك اما الجواب فهو انه (الفزوم بمعنى  
اردت به ان حصول العلم بالدليل كاف في حصول العلم  
المطلوب فالحذور وارد بعينه وان اردت به ان العلم  
بالدليل دخلة في حصول الفصول فلزم ان يكون اجزاء الدليل  
دلائل بالنسبة الى المدلول عما ان حمل اللزوم على ذلك بعيد  
يتاخر فيه انا زيدا ان العلم به دخل مقيدا اعم من ان

انه لا يعدل وجه الظهور ان الذكر يقتضي ظاهرا ان يكون  
من تمت التعريف وايضا لو لم يكن منه لانقضى المعرفا  
ظاهرا اما وجه الاظهرية فهو انه غير محتاج اليه لانه دفع  
النقص بامتناع لزوم الدور الظاهر على تقدير كونه منه  
وان امكن دفعه بوجهين وعدوله المصعنة الى لفظ ان  
وعدم وجوده في بعض النسخ واعتراض المصعنة على التعريف  
المشهور في شرح المقدمة بان الدليل والمطلوب متضايقان  
فلا يجوز احدهما في تعريف الآخر قوله ان الظن بوجود المدلول  
قيل عليه الامانة لا يلح اما ان يكون دليلا او لا فان كان الاول  
بالدلالة يلزم من العلم به العلم لا الظن وان كان كذلك كيف يصح ذلك  
المدلول لانه المعلوم لا العظمون على ما تقر وايضا لا يكون  
الا بازاء الدليل كما يفهم فيما سبق من قوله وهو المدلول  
اجيب بان الدليل ولازم استلزام العلم وكيف يتلزم ومنه دليل ظني  
وفيه نظر بالنظر الى مقتضى تعريف الدليل على ما تقر واطلاق  
الدليل على معنى آخر بعيد عنه فالاولى في الجواب اننا نحار الشك  
من التوهم

24



ولا يجوز ان اطلق المدلول منها بحسب اللغة او على تقدير  
 دليل آخر مثل ان يله خط المدلول الواحد مع دليل وامارة الدليل  
 يلزم من العلم به العلم بالمدلول والامانة يلزم من العلم بالظن  
 بذكر المدلول لكنه تكلف اما الاعتراض يلزم الدور على تقدير  
 كونها دليلا فغير متوجه لتوقف معرفة المدلول على العام دون  
 الخاص **قول** هو الاعتراض الذي يخرجه الامارة المظنونة لكن  
 لا من حيث المظنونة ومن جزم بجواز العلم بمعنى الظن منها  
 فقد توهم ومما صدق التعريف على الدليل القطعي اذ لا  
 شك ان يلزم من الظن به الظن بوجود المدلول كما يلزم من  
 العلم به العلم بوجوده وايضا تناوله الامارة المقطوعة  
 في بحث اذ يتوهم لا يقوم الظن مقام العلم **قول** على غيره  
 من الادراكات كالشك والوهم من قال يصدق عليها تتبع  
 الامام ومن تابعه جعلها من اقسام التصديق لكن غير صادق  
**قول** لتحقيق الوجود الذي هو هذا المعنى على مذهب من يقول  
 بالوجود الذهني دون من ينكره **قول** فله ثم انه نقيض الوجود

قال

في الجملة

ان العلم بالوجود لا يكون  
 بالعلم بالعدم بل بالعلم  
 بالشيء الذي هو الوجود  
 والعدم لا يكونان  
 في نفس الامر بل في  
 العقل والوجدان

في الجملة يناقش فيه بانه نقيض الوجود بالكلية وصدق الاخص  
 يستلزم صدق الاعم وفي المطلق ويدفع بالتأمل **قول**  
 نعم ان في هذا الجواب مزايا ان الى قوله واجب والحاصل ان يلزم  
 من العلم به وجود العدم في الذهن لا العلم والظن بوجوده فيه  
 كما في **قول** وهو ان ما يلزم من العلم بالدليل الى الانسب ان يقول  
 ان ما يلزم من العلم بالامانة في صوت النقص انما هو الظن  
 بعد المدلول لانه ذكر النقص في تعريف الامانة كان ذكر اشعار  
 منه بوروده ايضا على تعريف الدليل بانه ما يلزم من العلم  
 به العلم بوجود المدلول كما قالوا **قول** لا العلم الى وذكر لان  
 اللازم هو وجود عدمه في الذهن بناء على ان الوجود الذي  
 للشيء علمه على ما قيل فله يلزم العلم بوجوده فيه ولا العلم بوجود  
 عدمه فيه بل العلم بعدمه فقط قيل فله هذا يلزم ان يكون ما  
 يلزم من العلم به الظن بعلم المدلول امانة وليس الامر كذلك  
**قول** فالاقرب اي اقرب الى الصواب وليس بصواب كما ينبغي  
 لانه اصوب كما ينبغي **قول** بل وقوعه الى ولو قال المص بالمدلول

الظن  
 راجع

الا انه اول كما ينبغي

ان العلم بالوجود لا يكون  
 بالعلم بالعدم بل بالعلم  
 بالشيء الذي هو الوجود  
 والعدم لا يكونان  
 في نفس الامر بل في  
 العقل والوجدان



لم يخرج الشارع الى هذا التاويل البعيد وابعده جعل معنى  
 بوجود المدلول راجعا الى المدلول الموجود على طريقة مجردة قطيعة  
 وتاويل الوجود بالموجود كما لا يخفى **قوله** لان العالم بالدليل الخ  
 المراد منه اما الدليل القطعي الذي هو التعريف عليه فليس الكلام  
 فيه بل في الامارة واما الدليل الظني الذي هو الامارة فقولنا انما  
 يودى الخ عم وكذا عدم الاستقامة واما الاعم فليس الكلام فيه  
 ايضا بل في الاخضر عا ان قوله انما يودى الخ عم لان التعريف المركب  
 من مقدمات نظرية دليل يودى الى الظن عندهم ايضا **قوله** لان  
 منه ما يكون ظنه الخ يناقش فيه بانه يصدق التعريف عليه لكن يبينه دليل يودى  
 لا من حيث المظنونة بل من حيث انه لو تعلق العلم به يلزم الى اليقين  
 انظروا ايضا بلا شك الا ان يقال انه عندهم دليل من حيث المظنونة  
 ايضا ولا يصدق التعريف عليه من تلك الهيئة ولعل قوله فليتناظر

اشارة الى ذلك **قوله** يسمى علة يناقش فيه بان العلة ج م قال وما يتوقف  
 يتوقف عليه وجوده الخ ويكون خارجا مؤثرا فيه فهذا لا يصدق عليه وجوده الخ وما يتوقف  
 على علة العدم ويدفع بان العدم لا علة له كما سيجي او بان الكلام يتناول ما يتوقف عليه  
 عدم الشيء واللازمية  
 من حيث هي وجود  
 بريد ان يبين ما يتوقف  
 وجوده ان لا يخرج منه

في العلة

وانما الكثرة والاعتناء بالاعتناء  
 لا ينافي الا بالاعتناء بالاعتناء  
 لا ينافي الا بالاعتناء بالاعتناء  
 لا ينافي الا بالاعتناء بالاعتناء

في العلة ان قصة الوجود **قوله** الخارج هو من قبيل صفة جرت  
 على غير من هي له **قوله** واما تصورها ومن جعل المقسم الخ  
 الخارج يخرج تصورها عن المقسم **قوله** بان قالوا ان العلة لا  
 المراد من العلة لا يخرج اما ما يتناول قوله كل ما يتوقف الخ  
 كما هو انظروا في تناول التامة ايضا لان قوله ما يتوقف الخ  
 يصدق على الجملة ايضا لكن لا يتناول الاقام واما العلة  
 الناقصة فكل ما نقص من الجملة في ناقصة مجتمعة كانت  
 او منفردة لعدم الواسطة فالمجموعة من اليبولي والصو  
 ناقصة 2 وهي نفس المحلول كما نقل عنه في الحاشية فكيف  
 يصح قوله لا متنازع ان يكون نفس ستماد عوى البداهة  
 على الاقام لا يتناول المجموعة الا ان يخص المقسم  
 بالمنفردة ويمكن ان يدفع كون المجموعة من اليبولي  
 والصورة اعني نفس المحلول علة لعدم صدق تعريف  
 العلة عليها تأمل **قوله** في العلة الصورية قبل عليه  
 صورة السيف قد تحصل في الخشب لا سيف آجيب



بان الصورة السيفية المعينة غير حاصلة بل فاعز من نوعها  
 ونوقش بان اذا حصل فرد آخر من نوعها حصل السيف جزا  
 ويقال عليه ايضا انه يصدق على الجزء الاخير من الصوت ويجب  
 بان ينبغي ان يكون بحيث لا يدخل كونه بالفعل لا من آخر وثوب  
 تقدم الحار والمجور وفيما ان يشكك صدق على الصوت اللهم  
 الا ان يقدّر المدخلية بالتقريب تأمل قولنا في العلة الغائية  
 قد مر حوا بان العلة الغائية هي الجلوس في السرير مثلا وليكن  
 مما ذكر ان يكون هي تصور الجلوس لا نه المؤثرة في المؤثرة  
 دون الجلوس ولو سلم ان المؤثرة هو الجلوس فلا يحصل بيان  
 تغاير تصورنا للشرط بل تغايرها لها ويمكن ان يقال كون  
 الجلوس مثلا علة باعتبار تصور والآ فالجلوس متأخر فلا  
 يكون علة فصح الكلام وثبت المرام قوله من الشرايط  
 والآيات الوجودية ان كانت ولطيف بين العلة والمعلول  
 في وصول الاثر فهي الآلة والآ فالشرط كالداعية والوقت  
 والمعاون والاولى ان يجعل الموضوع واحكام المعلول وكذا يصح في الاربع  
 في صنف الذي

الآلة

الآلة وازتفاع المانع من الشرايط كما فعل البعض  
 وربما جعلوا ممان من تمة الفاعل ومنهم من جعل وجود  
 الشرط وعدم المانع من تمة الفاعل وقد يجعلان من تمة  
 المادة ومنهم من جعل الادوات من تمة الفاعل وما عداها  
 من تمة المادة **العللة التامة** وهي اذا كانت مركبة  
 فكل واحد من اجزائها يتقدم على المعلول تقدما ذاتيا واما  
 الكثر من حيث هو كلفنية اشكال اذ مجموع العادة والصورة  
 هو نفس المعلول ولا يتصور تقدمها على نفسها فضلا  
 عن التقدم مع امور آخر بل يقال يلزم ان يتأخر العلة  
 التامة عن المعلول تأخرا بالذات كما هو شأن الكثر والجزء  
 وقد يمكن ان يقال ان الهيولى والصورة على سبيل الاجتماع  
 نفس المعلول والجزء من العلة التامة هي الهيولى والصورة  
 على سبيل الانفراد فالمعلول اعني المجتمعة من الهيولى والصورة  
 ليس جزء منها كالبسيط والدليل على ان عدم صدق تعريف العلة  
 على المجتمعة كما مر فتدبر **لا يصدق** على علة العدم

قوله وليند احدوه الى لا يظهر بذكر صحة الاخصار  
 في الاربع وقد يغلان من تمة المانع بواسطة انها  
 لا تبصر تستعبد بتعيينان الصوت الا بعد انقضاءها

الكلية



في هذا المقام  
صبر

اي التامة فهي عدم العلم التامة وقيل لاخير في ذلك لانها ليست  
بعلة في الحقيقة لان العلم لا تأثير له ولا تأثير فيه عما نفكر  
لا يقال قد يكون له تأثير جزما لعدم الباب في مكان الدخول  
وكعدم العود في سقوط السقف لان يقال لا بل العلم كاشف  
عن شرط وجوده فان الاول كاشف عن وجوده ففناء له  
قوام يمكن النفوذ فيه والتمس عن وجوده ما قد يمكن تحرك  
السقف فيه قوله مطلقا يعني مؤثرا كان او غير مؤثر  
فيندرج فيه العلل القريبة والبعيدة لوجود التوقف  
واعنه من بان وجود المحلول لا يتوقف على العلة البعيدة  
كما في الابن والجد كيف وان توقف لزوم تخلف المحلول  
عن العلة القريبة واجيب بان المراد التوقف مطلقا  
اما في الجملة او دايما وحصول ذلك مهيئا امر ضروري لا يمكن  
انكاره قوله في اي حين اذا كان اسم العلة التامة حقيقة  
عندهم في جميع ما يتوقف عليه في مطلقا قوله تمام ما يتوقف  
عليه في لفظ تمام ايضا يشعر بما يشعر به لفظ الجملة و

وان كان منافا الامر قوله يعني انه في الكلام ذاك  
في الجملة فلا حاجة الى التمام قوله كما لا ولي نقل عنه في  
الموت وما قال اولى ولم يقل مهيئا او صوابا لانه  
يمكن دفعه باعتبار ارتفاع الموانع في جميع صور  
التعليق ومن مهيئا قيد توجه النقص بقوله عاما قيل  
قيد ينقص بالعلة التامة التي هي الفاعل وحده كالواجب  
كما عايناهم الحكماء بالنسبة الى العقل الاول فانه لا تركيب  
فيه اصلا ولا هناك شرط يعبر وجوده ولا مانع يعبر عدمه  
واما مكان الصادر فهو معتبر في جانب المحلول ومن تمت  
فانا اذا وجدنا ممكنا طلبنا علته فنظر من هذا المنقل  
ما في قوله يمكن دفعه الى آخره فالتميز الجامع للعلة  
التامة انها علة لا يتوقف المحلول عاما هو خارج عنها  
هذا ولا ستاد المحقق رحمه الله مناقشة في هذا المنقول  
ترقيتها ارباب العقول قوله هو في اللغة مصدر علة الخ  
يحمل ان يكون مصدر علة الصبي بشئ من الطعام  
الكلت

في هذا المقام  
صبر



قول تبيين علة الشئ ويمكن ان يحمل العلة بعترينة  
التبيين العلم بالمطلوب ولا علم في غير ما فلا يرد عليه ما قيل  
لا يخرج من ان المراد من العلة اما التامة او الناقصة او الاعم

والاول لا دلالة للعام عليه كما لا يستلزم العلم  
كالثالث والجواب بان المراد الاول والعام يدل عليه مع  
القرينة وهي ههنا ان غير التامة لا يستلزم العلم لا يخرج  
عن شائسته فحارزة لا يخرج ذكر لا يحسن جعله قرينة  
اذ لا علة اخرى ايضا كذا ذكر والتثبت بعدم استقامة المعنى  
ممكن ضعيف سيما في مقام التعريف واما الجواب بان  
القرينة هي العرف الخاص وان المطلق ينصرف الى الكمال  
فغير مرضي لامكان ان يتناقض مانع بانالام الاول وكذا  
انما عند وجود مانع مستندا بانهم قد مر جوابا بان  
العلة حيث تطلق تراد الفاعلية واما البوابة فيذكر  
باسمائها والدفع بان الفاعلية لا يجوز ان يراد منها  
ههنا بمعدل قوله والظاهر ان المراد من العلة

قوله تبيين علة الشئ ويمكن ان يحمل العلة بعترينة  
التبيين العلم بالمطلوب ولا علم في غير ما فلا يرد عليه ما قيل  
لا يخرج من ان المراد من العلة اما التامة او الناقصة او الاعم  
والاول لا دلالة للعام عليه كما لا يستلزم العلم  
كالثالث والجواب بان المراد الاول والعام يدل عليه مع  
القرينة وهي ههنا ان غير التامة لا يستلزم العلم لا يخرج  
عن شائسته فحارزة لا يخرج ذكر لا يحسن جعله قرينة  
اذ لا علة اخرى ايضا كذا ذكر والتثبت بعدم استقامة المعنى  
ممكن ضعيف سيما في مقام التعريف واما الجواب بان  
القرينة هي العرف الخاص وان المطلق ينصرف الى الكمال  
فغير مرضي لامكان ان يتناقض مانع بانالام الاول وكذا  
انما عند وجود مانع مستندا بانهم قد مر جوابا بان  
العلة حيث تطلق تراد الفاعلية واما البوابة فيذكر  
باسمائها والدفع بان الفاعلية لا يجوز ان يراد منها  
ههنا بمعدل قوله والظاهر ان المراد من العلة

قوله تبيين علة الشئ ويمكن ان يحمل العلة بعترينة  
التبيين العلم بالمطلوب ولا علم في غير ما فلا يرد عليه ما قيل  
لا يخرج من ان المراد من العلة اما التامة او الناقصة او الاعم  
والاول لا دلالة للعام عليه كما لا يستلزم العلم  
كالثالث والجواب بان المراد الاول والعام يدل عليه مع  
القرينة وهي ههنا ان غير التامة لا يستلزم العلم لا يخرج  
عن شائسته فحارزة لا يخرج ذكر لا يحسن جعله قرينة  
اذ لا علة اخرى ايضا كذا ذكر والتثبت بعدم استقامة المعنى  
ممكن ضعيف سيما في مقام التعريف واما الجواب بان  
القرينة هي العرف الخاص وان المطلق ينصرف الى الكمال  
فغير مرضي لامكان ان يتناقض مانع بانالام الاول وكذا  
انما عند وجود مانع مستندا بانهم قد مر جوابا بان  
العلة حيث تطلق تراد الفاعلية واما البوابة فيذكر  
باسمائها والدفع بان الفاعلية لا يجوز ان يراد منها  
ههنا بمعدل قوله والظاهر ان المراد من العلة

لان بوجه الاستدلال بالمدح على وجوده وانما رتبنا على ان تبين المطلوب  
الشئ في الخارج لا تبين علة الشئ في الاول من ادوارهم واتوا  
العلم بصفة الظهور الجنبى عن عدم العلم فلا يمكن ان يراد ايضا بالعلم بالاد  
اع من الذمينة والى رتبة لكن بطلان عدم العلم بالاد من العلم  
بشئ اخر في الخارج الجنبى عن الحقيقة والى رتبة استعمال الشئ في رتبة  
اولا لا يمكن ان يحمل على ان ايضا بناء على ان الاستدلال بالمدح  
وقد نص باسم التعليل والعكس الاستدلال كما صرح به في المقدمة البرهانية  
واتوا بوجه الظهور فيشار اليه بقوله كما يقال فقام **قوله** تبين رتبة  
النسبة الى اصل ان البرهان الى تبين العلم بصفة الشئ بالاد  
الى تبين كليهما وهذا معنى افادته العلم بصفة الشئ والى رتبة **قوله**  
اصطلاحهم معنى واحد وذكر المتحقق في الكل واما في المتحققان  
نفسا متفاوتة كما لا يخفى **قوله** وهو كون العلم متقنيا لا اقولا  
بقوله الملازمة فوفنا كما كانت السطحة فالنهاد موجهة متحققة

قوله تبيين علة الشئ ويمكن ان يحمل العلة بعترينة  
التبيين العلم بالمطلوب ولا علم في غير ما فلا يرد عليه ما قيل  
لا يخرج من ان المراد من العلة اما التامة او الناقصة او الاعم  
والاول لا دلالة للعام عليه كما لا يستلزم العلم  
كالثالث والجواب بان المراد الاول والعام يدل عليه مع  
القرينة وهي ههنا ان غير التامة لا يستلزم العلم لا يخرج  
عن شائسته فحارزة لا يخرج ذكر لا يحسن جعله قرينة  
اذ لا علة اخرى ايضا كذا ذكر والتثبت بعدم استقامة المعنى  
ممكن ضعيف سيما في مقام التعريف واما الجواب بان  
القرينة هي العرف الخاص وان المطلق ينصرف الى الكمال  
فغير مرضي لامكان ان يتناقض مانع بانالام الاول وكذا  
انما عند وجود مانع مستندا بانهم قد مر جوابا بان  
العلة حيث تطلق تراد الفاعلية واما البوابة فيذكر  
باسمائها والدفع بان الفاعلية لا يجوز ان يراد منها  
ههنا بمعدل قوله والظاهر ان المراد من العلة



قطعاً ولا حكم فيه يتفق على آخر لعدم كتم في الطرفين لا يقال  
 الحكم من باب جمع الزب أو بغير هذا بالقول مكان بالفعل والوصف  
 بأن الملاحق الشوط المع واللازم الزمان موجود وما عضي  
 بينهما الملازمة لا يلزم عن ضرورة **قوله** قضاء ضرورة باللاتفا  
 بنا فثبت لا اقتضاء في قولنا كلما كان الانسان ناطقاً فالمراد  
 ناطقاً وان ناطقة الانسان لا يتفق ناطقة الى رطل الاقتضاء  
 انما وجد فهو ضرورة فلا فائدة في تقييد بالضرورة  
 ايضا اللهم الا ان يقال المراد من الاقتضاء ما يفهم نظراً الى  
 الاقافان قولنا كلما كانت الانسان ناطقاً فالمراد ناطقاً  
 قولنا كلما كانت الشوط المع فالمراد موجود من حيث الدلالة  
 على الاقتضاء في الظاهر ثم في قوله لا اتفاقاً شعاً ربان  
 من الاقتضاء الفروسي مؤلفاً في حكم المبالغة فيدخل فيه  
 الاقتضاء الفروسي كاقضاء كون الشوط المع لكونه انما

في قوله لا اتفاقاً شعاً ربان  
 المراد من الاقتضاء

موجوداً والاقتضاء الاستدلال كانه اقتضاء وجوب كونه على الله  
 يكون وجوبها على الفقد فقط ما يقال ان الفروسي لا يتناول الاستدلال  
 على الملازمة بل على وجوبية واحدة الى ما اوله الملازمة بمعنى التوفيق  
**قوله** لا فرق بين الملازمة العددية توجب انه لا فرق بين قولنا  
 الملازمة معدومة في الخارج وقولنا عدم الملازمة في الخارج وبعبارة  
 اخرى انه لا فرق بين قولنا الملازمة له وقولنا عدمه له وهذا  
 نظير ما قاله ابن سينا ان امكانه لا ولا امكان له واحد لحد التمايز  
 بين العددية فلا فرق بين الامكان المنفي وبين نفي الامكان في  
 يلزم انتفاء الملازمة على تقدير تحققه ويمكن ان يدعى طريق الى  
 والحق لكن لا بأس ابراهه لصيق الحق **قوله** لا اهدى احداً لا فيه اشعار  
 بان الاكتفاء بالمال وسم غايه **قوله** وبالجملة الملازمة  
 وهو لو قال بالذم **قوله** الملازمة ككان اول **قوله** ويمكن ان  
 يجاب نقل في الاشياء ان يمكن منها وجه اخر وهو ان يقال تقتضي

**قوله** واحداً لا يعلم منه بالخاصة  
 مقتضى يعلم



مطلبكم لا يلزم ان يكون مستلزما الى الاول فان كان كذلك فلا  
 ينع وان كان الاول فهو متباينا فيه بل نقول ان هذا الدليل لا  
 اتا ان يستلزم مطلبكم اولا عام الاول بنقطة والتا يجب  
 ان لا يفيد دليلكم هذا قد يتاقت فيه باننا لانح هذا الى ان  
 ان يحصل المطلب عنده من غير استلزام تام بل **بشكل** من المناقضة  
 والمعارضة المعارضة هنا غير مبرضة لان الشكل لا يدعي حقيقة فقال  
 بل غير مبرضة وانما هي الشبهة والقاء الشبهة وهو لا يندفع بالمعارضة  
 فالاولى في النقض بل المناقضة على ما قيل كما بين على الشرط  
 والمشرودا وفيه انهم قد صرحوا بان التمايز بين العدميات انما  
 يتصور على القول بالوجه الذمقي وقالوا ان المعدومات ومن  
 جعلتها بالعدميات في نحو فلا اشارة اليها اصلا فكل ما يميز في  
 وجوده اما في الوجود والما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و  
 المشروط انما هو في الوجود والما في الوجود لا في الوجود والما في الوجود

مطلبكم لا يلزم ان يكون مستلزما الى الاول فان كان كذلك فلا  
 ينع وان كان الاول فهو متباينا فيه بل نقول ان هذا الدليل لا  
 اتا ان يستلزم مطلبكم اولا عام الاول بنقطة والتا يجب  
 ان لا يفيد دليلكم هذا قد يتاقت فيه باننا لانح هذا الى ان  
 ان يحصل المطلب عنده من غير استلزام تام بل **بشكل** من المناقضة  
 والمعارضة المعارضة هنا غير مبرضة لان الشكل لا يدعي حقيقة فقال  
 بل غير مبرضة وانما هي الشبهة والقاء الشبهة وهو لا يندفع بالمعارضة  
 فالاولى في النقض بل المناقضة على ما قيل كما بين على الشرط  
 والمشرودا وفيه انهم قد صرحوا بان التمايز بين العدميات انما  
 يتصور على القول بالوجه الذمقي وقالوا ان المعدومات ومن  
 جعلتها بالعدميات في نحو فلا اشارة اليها اصلا فكل ما يميز في  
 وجوده اما في الوجود والما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و  
 المشروط انما هو في الوجود والما في الوجود لا في الوجود والما في الوجود

الاولى في النقض بل المناقضة على ما قيل كما بين على الشرط  
 والمشرودا وفيه انهم قد صرحوا بان التمايز بين العدميات انما  
 يتصور على القول بالوجه الذمقي وقالوا ان المعدومات ومن  
 جعلتها بالعدميات في نحو فلا اشارة اليها اصلا فكل ما يميز في  
 وجوده اما في الوجود والما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و  
 المشروط انما هو في الوجود والما في الوجود لا في الوجود والما في الوجود

فكيف يمكن هذا الكلام في متبادلة التسمي الا ان يتكلف **قول** في نقول  
 ايضا في الحس يمكن توبرا الشكل بنوع اخر وهو انه لا يلزم شي  
 لكان كل اللزوم ما معدوما في الخارج او معدوما في السبيل الى الا  
 قوله لانه يستلزم ان لا يكون تلازم بين الاشياء في الاشياء بل  
 عبدا العقل والكمالات لان الملازمة بين الاشياء متعلقة في  
 سواء وجد اعتبار العقل ام لا بل لو فرض انتفاء العقول كلها لم يمتنع  
 في وجودها ايضا **فكيف** امر حدي فكلون الملازمة امر وجوديا  
 والا يلزم ارتفاع التقيضين ولا سبيل الى التلازم اذ كان  
 موجودا خارجيا كانا امرا واحدا جزئيا متخفا على تفرعنا  
 ان يقوم كل من الطرفين فيلزم قيام الصفة الواحدة بالتخص  
 ظلين فاما باصدهما في جهة انما نسبت بينهما كيف ينصوب قيامها  
 باصدهما ويمكن في هذا التشكيك بوجهين تركناه مما في الا  
 طناب **وبت** **الاصح** **قول** فنقول ان لا متنازع الا ان كان هذا

الاصح نقول

الاشارة

الاشارة

الاولى في النقض بل المناقضة على ما قيل كما بين على الشرط  
 والمشرودا وفيه انهم قد صرحوا بان التمايز بين العدميات انما  
 يتصور على القول بالوجه الذمقي وقالوا ان المعدومات ومن  
 جعلتها بالعدميات في نحو فلا اشارة اليها اصلا فكل ما يميز في  
 وجوده اما في الوجود والما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و  
 المشروط انما هو في الوجود والما في الوجود لا في الوجود والما في الوجود

فكيف



يفتق على الفاعل المشهور وهي ان الوجود الى ابي هو ما يكون  
 الى ابي نظر فالوجود لا يظفر بالذات فان قوة كل وجود زبد في الخارج  
 مثلا يقتضيه ان يكون زبد موجودا خارجيا لا الوجود كان  
 كل من الامرين جازي الانشكاك ولا يمكن ان يستلزم ان لا يات  
 من احوال الانشكاك ولا يجوز الانشكاك اذ التفرقة لا لزوم  
 بين شيئين اصلها ولو كان جازي الانشكاك بين الامرين منها لا  
 ذم للزمان يكون ذلك ايضا من جهة المعاجير الانشكاك في وجوده  
 بناء على انه انما من جهة المعاجير انما فلا بد ان يكون ايضا  
 جازي الانشكاك هذا ايضا من جهة المعاجير وان يكون ايضا  
 جازي الانشكاك وما لم يأت في كنه غير قاطع فلهذا لم يمتنع  
 اليه الدوران في غير في اللغة الحركة في الشك في الوجود  
 الاولى الحركة في الوجود تعالى عليه لا في انما وضع له اول  
 واما ما كان نقول اولي البراءة كما لا يخفى ان يكون النية

في الوجود  
 في الوجود

في الوجود  
 في الوجود

يجب يحصل عند حصوله شيء آخر تقيد للشيء ينبغي ان يلاحظ  
 عما يتناول الدوران عما وهو بمنزلة الجنب من قبل ما كان لا  
 لعل قد لم يميز اوجه الاتفاق كوجوده ان كان عند وجوده في الاصل  
 في الحقيقة  
 يخرج ما لا يصح فيه التاكيد كاجزاء الاضغى العلل والمعلوم  
 وكما شرط والظلال والاولى والكل من  
 المتضايفين والمعلوم المنقضي بيان وفيها والاتفاق  
 باسرها وذكر للقطع بعدم صلوح العينة فيها لا للقطع بعدم  
 العينة واما منقطع العينة فداخل قطعا اذ الصانع يتناول  
 في الفعل ايضا فبسبب حصوله كان في ذاته  
 الى دفع ما قبل من ان لو قال من من بعد اذ كان اولي  
 وانت ضمير ما لا بد في الاولوية ثم فيه ان من هذا الحصول  
 لو كان سببا لآلة على صلوح عينة المعلوم والجزاء الاخر

وكالعلم به  
 في الوجود  
 في الوجود



المشروط ولو ما فورد التنقض منها اللهم الا ان يقيد بعدم  
 المانع <sup>في</sup> بعد اضري يعني دايما او اكثر بالانقضاء اذا وقع  
 التخلّف ويؤمن علم انه ليس بعلة قطعا فكيف يصح التعديل به  
 مهنا لانه يقال ربما يقع التخلّف المانع من التأسيس وهو لا يتأثر  
 صلوح العينة على الرتبة يعني بشرطها من كون الموصوف  
 بغيره في نفس المثار كالطهارة قبل عليه لم يقل عليه احد  
 بالدوران بين الرتبة والشروط لعدم الصلوح يقال عليه  
 هذا هو وجودها وما خلا <sup>في</sup> على اننا الصالح لا يقع <sup>في</sup> بشرطها  
 بشرطها <sup>في</sup> كونها من كونها في الاسلام لا يخلو <sup>في</sup> وهو ان وجد <sup>في</sup> المدار  
 انما هو في جميع انما ان المدار فالدوران كل وان وجد في بعض  
 الا زمان فالدوران جزئي <sup>في</sup> وصل ان بين الدوران و  
 التلازم <sup>في</sup> هذا كما ان اشار الى جواب فيل دفعها كما اخر  
 من ان لا فرق بين الملازمة والدوران اذ يصدق تعريف كل

فيجب ان يكون  
 فيكون  
 فيكون

منها

منها على الاقر وفيه ان اراد ان لا فرق بينهما <sup>في</sup> المفهوم وسوم  
 اذ لا يميز من تضاد التعريفين <sup>في</sup> انما هو المفهوم وان اراد  
 ان لا فرق بينهما <sup>في</sup> البصر فهو لا يميز <sup>في</sup> التعريفين كما ينقسم لثبات  
 الجنتين وانما يجوز لوصف تعريف كل على الاقر من حيثية واحدة فلا يميز  
 الى الجوانب الاطلاق او الاتي ادعى تقديم المساواة الا ان يعترف  
 من دون لا يقال يوجد في سنة الصوت التلازم <sup>في</sup> الحكم ايضا كما  
 لانه يقال الكلام باعتبار الجنية واذا اردت بيانها من حيثية  
 ظاهرة نظر الى ان امراد بالمدار ماله صلوح العينة واللازم <sup>في</sup> من  
 الانسكاك فيمكن اجتماعها واقتضى كل منهما فاعتبر صوتها  
 سدا في مطلق الدوران اما الدوران الكلي فلا يصدق به هنا ايضا  
 كالملازمة الكلية وانما الصادق هو الدوران الجزئي كالملازمة  
 الجزئية والظبط ان الدوران ان كان كلياً ضرورياً اخص مطلقاً  
 من مطلق الملازمة الكلية كما ان الجزئي اخص مطلقاً من الجزئية وفي

بل مفهوم من  
 بهذا الجواب



قوله لا كلبا ضروريا اشارة اليه وانما ان كان كلبا لا ضروريا فلان مثل  
 فلا يتصور فيها انه لا يوجد الدوران الاتبع الملازمة الجزئية  
 هذه التعيين ان برهان فيسار كبت من الفج الاول للشكل الثالث  
 كما نقل عنه وبان من ان لا يتحقق قضية كلبه سائلة لزومية مثل سائلة  
 اذا كانت الشمس طالعة فالكل موجود فالقوله عدم انتباهه  
 المرفوع من الموصفين المزمعين كما ذكر المصنف شرحه التفسير  
 والمناقضة اعلم انه بشرط في المناقضة ان لا يكون المقدمة من الاوليات  
 والمسلات لعدم حوز منعا لخلاف الجزئيات والمسلات والمقولات اذ  
 يجوز منعا بناء على عدم كونها على الفيد الا عند الاشتراك او كلبا  
 على سبيل التفسير فسطح بهذا ما يتوهم من عدم تناوله التعريفات  
 بالنسبة الى جميع المقدمات تفصيلا لانه يصدر عن كل قضية كلبه كل مقدمه  
 مناقضة غاية الامر ان منها مناقضان فوجهه ان لا ياتي  
 ما يتوقف عليه الدليل ظاهر بتناوله شرط الادلة لا الاخرى على كلبه

انما لا يتصور فيها  
 ان لا يوجد الدوران  
 الاتبع الملازمة  
 الجزئية

ما قبل المقدمة ما جعلت هذا الدليل لكن يمكن ان يجل الاول على ما هو  
 من المكن وان شرط كما يشير اليه قوله من جهة اداة ان يكون اجم  
 من التا واما ما قبل ما هو يتوقف عليه الدليل فيناوله الاركان والشر  
 بالكلية فلا وجه للمدول عنه لان من الدليل ان يثبت ان علم  
 ان من الدليل يحمل على معينين احد ما من شئت نفس الدليل و  
 لحقه في نفس الامر واما من الدليل والحمد للذكر ان يثبت في  
 لان الشاهد انما يفي في من المكن كما يقال ليس الدليل بجميع مقدمه  
 لتختلف الحكم عند في تلك الصور كما سبقت به المصنف وبهذا استنفذ  
 سقطنا قبل لان مراد هذا المثال هو المعنى الاول حيث قال في تفسيره  
 استدلال المصنف بنفسه بغير ثابت ومنه اسئلة شبيهة واما تعميم المصنف  
 وجه تناوله الشئ ايضا فتعسف على انه لا يستقيم الحكم كالبقي  
 من اقامة الدليل الى توقفه في بان المعارضة ليست اقامة الدليل  
 بل من منعه المدلول باقامة الدليل على خلاف كما سبق في ترتيب البحث

لو قال المصنف ان الدليل كما اذا كان  
 مستلزما للمقدمة



وكذا الكلام على تعريف النقص  
 ويمكن ان يقع بأكثر من مكان  
 من ان جعلها من اقسام الخلق وكذا التكاليف خلاف مدعى الحكم اه وذلك  
 لان لفظ الخلاف وان كان عامّا لكن العرف يفرق بينه ما مر من تعريف  
 المناظرة فحقه بما يكون نقيضا للمدعى او متناقضا للنقيض ففسط الاخر  
 بما اذا اقيم الدليل على حكم تعارض المدعى بثبت لا ينافي بينهما مثل ان  
 يستدل احد الخصمين على وجوب قراءة الفاتحة في الصلوة والآخر على  
 وجوب الركعة في الحلي على ان لفظ الحكم به فقه ايضا لان الغاية هي في  
 السبب شيئا وانتفاء كاسر وبكلمة وان فقه في اوجه اشعار بان  
 المعارضة هي تسليم الدليل دون الدلول كما مر في الموضع في المعارضة  
 لا يقال الدلول لازم للدليل فكيف يتم تسليم المزمع دون اللازم لانه  
 يقال تسليم كذا فلهذا وجوب وفدوة التعارض عليه وتهدا بنال وبكلمة  
 ان فقه دون اثبوت وان حجج او شئت كما سيجي الى اصل ان  
 المعارضة بتدريج في ثمانية اقسام الاول ما يكون دليل المعارضة عليه  
 دليل الحكم مائة وصورة او العلة التي يكون خبره مائة وصورة

في تعريف النقص

المعارضة بالمثل وان كان ما يكون خبره مائة وصورة او العلة التي يكون خبره مائة وصورة  
 ففسط المعارضة ان التعريف غير مطلق لصدقه على القلب في المعطيات  
 اه اي لا يمكن ابراه على الشيء ونقيضه مثل ان يقال الامر واقع لان الا  
 اتا واقع في الواقع اولا فان كان واقعا لزم وقوع الامر قطعا  
 ان لم يكن واقعا لزم وقوع الامر في الجدل والابكون الاخص مساويا لالا  
 علم لانه كلما ثبت ثبت وكما لم يثبت لم يثبت فلا يكون الخاص فاقا وشيئا  
 ان يقال الاخص واقع على تقدير وقوع الامر والالزم وقوعه ونقيضه  
 هذا التقدير فيلزم وقوعه نقيض الامر على تقدير وقوع الاخص على النقيض  
 وهو مثل ان يقال ان الاخص قائم بالامر وان لم يلاق صادقا  
 وان لم يلاق بالاضحى في بعض من الصوران لا في قاعدته على ما سيجي اه  
 ولنصير في نظرنا للنظر ودفعنا للانتظار مثلا فان المعلق الحيوان  
 ليس بمركب من الالف وصادق اما حيوانات فيلزم تقدم الالف على الالف  
 فان لم يرض عند الاصحاب امر بآفاله كون الحيوان بعينه ما ليس بحيوان فان



عرض فاجوان سوا لا غير فبذلك المركب في مرفوض لا في مرفوض ايضا و  
 قال السائل هذا الدليل بعينه جاز في المركبات الجوهرية كالت وبعون  
 والكينين وغيرهما في كلف الحكم كالبقي الا قوله قد يدعى بان المعرف  
 هو المعنى الاصطلاحي دون اللغوي والافراد الاصوب ولم يتوقف  
 له الصواب لا مكان التناول ولا سببان من التحقيق كما نقل عنه والتبنا  
 عليه لا في ذكر لغات الجسنيين او صدق النقص من حيثية القلب من امر  
 كاهرة السائل بها فان قلت المقصود انه يصدق على ما اذا ما عارضه السائل  
 بالقلب لان فيه كلف الحكم لتحقيقه ولا تنفك بهما اصل لان السائل  
 معارض لما وقف قلت المراد ان يكون التوحي في مراد الا غير بهما والامر بهما  
 بالعكس اذ مراد المعارض اثبات مدلوله دليل لا التخلي وان وجهه في ذلك  
 والثالث انه يمكن ان يجاب عنه بان الرغوص في ذلك التخلي سوابقا  
 الدليل وبيان فان فيه فهو ما عارضه الرغوص بشاؤه النقص الذي يتبين  
 باستدراك الحال ايضا فلا بد من تعريف النقص نقضا كلف في كل التخلي ما سدا

متمما على الاثر وفيه ان اراد ان لا فرق بينهما في المفهوم وسوم اذ لا يميز من تضاد  
 التعريفين الخادمين الى المفهوم وان اراد ان لا فرق بينهما في الصدق وهو لا يخل بالتحديد  
 المعنى من التخلي ما لا يخل كما في كل المعرف على النقص المستعمل بهما وسوا التخلي ليس  
 الا والاربع اه يمكن ان يدعى الاول بان في صدق تعريف الاصطلاح الوتر  
 في المناظرة الجارية في الادلة والتفديقات فلا تنفك في خروج نقص المعرفات  
 التي من افاء التفويك والتا بان المعرف هو المعنى الاصطلاحي المطلق  
 بل في المناظرة بترتبة الافراد بالذات فلا تنفك في موضوعه عن النقص ما يكون  
 المعنى انه لا يفرق فيه بان يصدق على كلف الحكم لان منع الدليل بغيره من منع  
 عليه وكذا في المعارضة لان منه الدليل من عليه فان فحققت المعنى في التخلي  
 مع ان خلافا في الظاهر يرد المعارضة التي في التخلي ويمكن الدفع بالعلة  
 فاقابل مبتدأه ومؤيداه لعل تنبأ به لرفع ما عارض عليه انه  
 يقتضي ان يكون الجواب على السؤال سبيل النقي بالدليل او الشبهة هو الجواب  
 مطلقا لا اشتراط ان لا يكون اشتراط الجني قطعا كذا لا يما عن كلفه كما كان  
 الجواب بان معناه ما يكون المعنى لازما له او به تعالى في الوجود نفسه كالبقي

وهو ان يعارض الادلة في النقص والمعارضة هي ابطال الدليل  
 وانما في كلفه فاداه به طلب الدليل في كل حادثة



واما تنبيهه بكونه صحيحا ان المنع لولم يفرق بالسند فكان خبر صحيح كما في المتن  
 اه وانما يتكسر بمثل يحركه في ربح بال وهو ان يقول المحلل مثلا ان يكون  
 عدم مستندا الى وجود مستندا للمدعي اما ثابت في الواقع او لا والاشارة  
 لاستدلاله في وقت الاولة فليزم ثبوت المدعي فيقول السائل لا في انشاء التمسك  
 بل ان انشاء التمسك المقيد بهذا الجنب بانعدام فيه الجنبه دون وجود نفسه  
 فقول له لو ان السند والحال المحلل الذي يكون وجوده وعدمه مستندا لشيء  
 بهذا الجنبه اما واقع في الواقع او لا واما ما كان بالذم ثبوت بهذا الجنبه  
 جزم في جواب عن السند فزما اذا كان المقيد الاول مساويا للمنع كما هو  
 المشهور لا اذا كان اعم فهو على تقديره لا يكون سببا لوجود المنع وتو  
 له كما لا يخفى هذا وبالجملة فالكلام على السند المساوي مع غيره فلا يخفى في الاطلاق  
 القول بان الاشتغال بالاجابة عن السند اشتغال بالاجابة متمسكا بان المنع  
 به السند اقدم من مطلق المنع لان المقيد اقدم من غيره المقيد ورفع الاصل  
 لا يستلزم وقوع رفع الاصل فتأمل لان رفعه اعم من المنع على اطلاقه مستندا

انسخ

انسخ

معتبر

لو ان

فلو ان يكون السند ملزوما مساويا للمنع في غير تنقيح المنع وينبغي ان  
 يعرفه الى اصل ان السائل بعد ما اجاب المحلل عن السند لو قال كلامكم  
 بهذا الكلام على السند وكل كلام على السند غير مقيد فالواجب على المحلل اما  
 اثبات المقدمة المخرجة او منعه كلية الكبرى مستندا بالاثبات مساوية  
 السند للمنع واما تزعمه بقوله ان ارضه في قوله بوجه لا يشتهر الفصل  
 الثاني في ترتيب البحث اه اعلم ان موضوع هذا الفن سوال بالاثبات من حيث التمسك  
 اذ بالاثبات فيه من كنفية الالمان وصفاتها الذاتية من هذه الجنبه كما مر  
 به المصنف في المتن وشارحه به هنا بقوله في ترتيب البحث كما اشار به ايضا  
 الى ان البحث في هذا وافراده لان مضافه في بيان جعل امره اليه بالان  
 بطلان عليه اسم البحث والمناظرة مع تحقق النسبة بينهما بالتقديم والنافر  
 ثم استدل الاجراء على ما مر به المصنف في بعض معناه ثلثة امور المبادى و  
 الاواسط والمناظرة المبادى هي تجربة المباحث وتقرير المذاهب وتبيين  
 الاشارة وتحقق المسائل والكل راجع الى معنى وهو تعيين المدعى والادعى  
 كقيد

فولس



السَّامَةُ  
مَعْنَى سَوْدَانٍ

فلا تفتن بهما بمكة

2

بسمک



ما يفر من الملازمة فلا بد من الاحتياط وقد يستخرج من الدليل ما لا يكون متجاليا  
 ونحوه له وضع ما لم يعلل على كفاية المختلطات وقد يستخرج من الدليل مقدمات  
 الترابية وذكر كذا في الجدييات دون العنقيات بل لابد فيها من المقدمات  
 المختصة في نوالها لا احتياط واجب وانما المقاطع في غير الاحتياط ايضا  
 اذ قد يظن وقوع دور بين اثنين وسواهما واقع في الواقع بل توقف  
 احدهما على متعلق الآخر دون الآخر كما يظن توقف الجسد على امر الزاد وكل  
 نوع موقوف على الجنس اذ اعلم ان الجن موقوف على الفصل زالة الاشكال  
 وقد يقع دور يمكن لا يكون في مثل المتضادين ويستمر والمعية وهو لا يتوقف  
 تقدم الشيء على غيره بل يوجب ان يكون هو الآخر معا وبثبوت احد المتضادين مع  
 عدم الآخر من هذه القبيل فزال الاشكال فيما يقال المدعى ثابت لانه قد يتوقف  
 على تحقق تنقيضه وبالعكس فعدمه يتوقف على تنفي فكونه وكذا قد يظن  
 وقوع الزيادة في غير واقع كما يقال حصوله انتهى في الحال لو كان وجوده  
 لا صفة له على لانه عرفه بالخصوص ويكفي في نفسه ان يثبت اذ اعلم

في الحالات

فصول

ان حصول الحصول في الحصول لا امر آخر لئلا في حصوله في حصوله في  
 نوالها بل امر آخر في العمل في بعضه فيقطع وكذا كل صفة لا يتغير منها  
 مفهوم موصوفها بما يتكرر نوع كوجود الوجود ونزوم النزوم ووضوح الوضوح  
 وقدم القدم وهدوء الهدوء واشارة اشارة ويقتل يلزم للواحد كونه نصف الاثنين  
 والنصف ثلث الثلث وثلث الثلث ربع الاربعة وكذا الى غير النهاية فيظن وقوع  
 التروايل وقد يقع الفلكن لا يكون في الاك لا يكون في واو المحلولة على  
 ما يشهد به ظهور الخواص قد يظن اجتماع التبيين وليس كذلك كما في التفتا  
 المطلقة والتمت في الجهة او الكمية او الكيفية وقد يظن حيل التنقيض على التنقيض  
 وليس كذلك كما يقال تنقيض الموجود معدوم اذ معناه بعض ما صدق عليه  
 انه موجود في الجملة فهو معدوم في الجزاء الا ان يفتقر وقد يظن سلب الشيء  
 عن العصب لانه معدوم ولا يكون كذلك او يكون في الاشارة الاولى بعض  
 الوجود ليس بوجوده او معدوم فان معناه مثل ما مر اشارة لاشي من  
 الملازمة بل او بعد حجية وصيغته اذ الملازمة ليس بوجوده في الحال ولا يمكن

يقترن

تفصيل



ايضا هذا ما يتعلق بالاعتقادات واما ما يتعلق باللفظ والاصطلاحات في  
الاصطلاحات ايضا فانهم قد يتناولون الاصل مثلاً في اشياء الجاز  
والاشياء والاضمار وغير ذلك كما نقول بالجزء استعمال هذا اللفظ في ذلك  
المعنى لانه وضع في استعماله في بديهة الحقيقة وكذا يطبق الى احوال  
صلى الله عليه وسلم ان يقول الاصل لا يوجب اشياء الجاز بل يوجب عدم  
ما لم يوجب في كنهها وهذا كمثل كذا وكذا وانما قلنا ان الاصل لا يوجب  
اشياء الجاز لان التي في توفى الاصل ان اول المتأخرين ما لم يعارضه  
واتا تعريفه بان لا يوجب الاصل ما لم يعارضه كما هو المشهور في ذلك  
نحتاج الى عدم جميعا بالبرهان المراد منه الاصل لا ما قد كالبالي وسو  
كانت انا بيان للواقع او امر از من ثبت الكلم بواسطة الاصل  
معونة الافعال لا يترتب اليه مان والاقوال بناء على ما نؤمن ان غيرنا لا  
دليلنا وفي هذا الشأن ان يدل عليه السوق ومساعدة الزوا  
على ان كلمة الاستعمال بما فيها من كنف البتة وسواء الوجوب يجب عليه  
الاعلان

خبر المباحث انما يجب الخبر ليتبين على الزمان ويظهر صريح كلامه الى بنين وفسلح  
على ما قاله المحقق في شرح المقدمة حرره كذا اه او افراد ما فوق من كلام  
المحقق في شرح المقدمة حيث قال الخبر الاخر يتناول حرره كذا اه اي كذا اقره  
له وخبر المحقق بتعيينه وتوضيحه وفي الصحيح في خبر الكتاب وغيره قوله وخبر الذي  
عنه وخبر الوالدان في خبر لطف الله وهدية السي وقال المحقق وغيره في خبر  
الكلام بتعيينه وبالحال فانما يعنى التوفيق والتدبير انشأ من الخبر على الا  
قرار اللهم الا ان يدعى ان الاصل وغيره يشعب عنه والاصل وبيان الله  
بيان الاصل او تعيينه او سوكا في الاقوال المبهمة من المشككة وغيره  
او كذا في التوفيات اللفظية ان كل قول تعريف على التوفيق الحق لا على الاصل  
فظهر من هذا التحقيق ان الاصل ان المنع يتوهم على النقل لا على النقل  
والمراد من عدم وازنوم المنع عليه سوغى بالنسبة الى المنقول فلا يتوهم  
عليه ما قبل ان قوله فلا يتوهم عليه المنع ليس على اطلاقه فيقول النقل قوله  
ناه الى نقل ما قلناه من انما اذا اشتبهت باقائه الدليل فانما يلزم

على  
لا يخفى ان الى خبره تعين المدعى وتفسير الاقوال  
امتناع المدعى فانفسه التوفيق غير ملج سماع

لان يتوهم عليه طلب



عن كونه ناقلا **قوله** واما يقال انه يرد على بيان صاحب  
 المقدمه حيث قال فيها وذكر بطريق الحكاية فلام فعل عليه كما اعترض المصنف  
 شرحه ثم هذا الفاعل اذ منه واورد على عبارة لا يرد عليه لان المنع طلب  
 الدليل ونصح النقل ليس **قوله** في كل نظاره فذلك لا يمكن ان يقال لان  
 معنى مطلق المنع ذاك واما هو معنى من خاص كثير وروحه فيما بينهم ولا  
 سلم فلان ان نصح النقل ليس بديل وكيف لا وهو مثبت لما دعاه من قوله  
 قال ابو حنيفة كذا مثلا على ما لا يخفى وكان هذا الفاعل نوع ان الدليل هو  
 ما يتركب من المقدمات والاقوال لا غير **قوله** بعكس التفسيره يعني على  
 انه محال لا المتعملة العلوم واما الذي ذكره التأخر فلا يستعمل فيها  
 واما **قوله** على انه قد فوج بافكره المصنف بعض مؤلفاته من اذ تقيدها  
 الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدم كما بينه بطريق واضح معقوله **قوله**  
 فليست في هذا البيان اه الغلط هناك وتمرير النفي الى اصله من انتفاء الكبير  
 الفاعل اذ لم تحقق شموله العدم لم تحقق شموله الوجود وانعكاسه لان  
 صفة النفي

في قوله  
 فان قيل

عند سقوط  
 الفقه

الفقه الى اصله من انتفاء الموجبة الكلية التي هي كون فقيها  
 سلب اللزوم للزوم السلب ولو سلم فالواجبة الجزئية لا تتحقق  
 بعكس التقيض كما اشار اليه الشارع بقوله لم لا يجوز ان لا تتحقق  
 على انها جزئية وقبله في بيان الغلط المراد من قوله لو لم يثبت  
 الوجوب اذ اما لو لم يلزم من هذا الثبوت للزوم خاك وهو مولا يلزم  
 ارتجاع التقيض كما لا يخفى واما انه لو لم يثبت هذا الثبوت  
 مجردا عن اللزوم وهو من كثر الانكاس ثم لانه قضيت انتفاية  
 وهي لا تتحقق اصلا وفيه ما فيه **قوله** فاكسائل اما ان  
 اه الظاهر ان الظاهر المنصوب به ينفع للمحل ومنفعة الحقيقة منه  
 كلامه من الدليل او الدلول كما اشار اليه بقوله في شق وشده  
 الشارع بقوله من الدليل او الدلول ولذلك جعل كلامه مانعولا  
 للمنع فيما سيجي فستفهم ما يتوهم من انه لا يلزم ان يرجع الى الدليل  
 واما الى الدلول واما ما كان يلزم من وجود احد القسمين من القسمين

ان نفاضة عين لعلها  
 بل لعدم شغلها واما فاعلمها فانهم



ما قبل انه ينبغي ان يجعل مرصع الضمير كلاما من الدليل والمدلول  
 فتفتن من غير ضرورة على ان قوله في شيء بصيرة مستدركا لا  
 يعني **قوله** لانه لا يثبت عند السند من التعليق بانه يلزم التمام  
 السائل كما ان قوله من قال ثم الكلام احسن من التعليق قوله من  
 قال ثم الحق كما لا يخفى **قوله** فاما ان يمنع تمام دليله قبل ذكر المنع  
 بالضرورة يكون على مقدمة من مقدمات دليله نوقش بانه يمكن ان  
 يكون على مقدمة من مقدمات الدليل او على ثلث دليل المقدمات وهما به  
 ظاهر **قوله** لم يرد بهذا الكلام برب هذا الكلام دفع ما يتوهم  
 من انه لا يتناول منه المقدمة الاضرب بل منه غير ما بعد تمام الدليل  
 بل فصرح **قوله** بل فصرح عليه فلا يعجزنا في بانه فصرح على المنع  
 قبل تمام الدليل اذ الضمير في قوله وهو انما يرجع اليه فيلزم التمام نعم  
 لو كان اسم من القسم على الحاقفة مذكور اليه في الضمير اليه كسما  
 ذكر في كلامه وانما ما ذكر في ما يبيد مراد فهو كما ذكر في تمام **قوله** ويذكر

لعله ذكر في السحار بان القول فيه معنى الا انه ليصح افراد المقول  
**قوله** بل يستدل بدليل ودليل لانه اذا لم يستدل يكون  
 اتينا بكلام اجنبى فلا يعجزنا به اصلا فستقط ما يتوهم ان الضمير  
 غير حاصره لاحتمال قسم آخر غير هذا الضمير مكنه اقبل فبما قد  
 فيه بانه يتحمل ان يستدل بعد المنع على انتفاء الخارج فيه فلا يكون  
 اجنبى الا ان ذكر ايضا غصب له لان منصب السائل في المنع  
 وغايته المستند وما سوى ذلك غصب على ما يفهم من كلام المصنف  
 في نسخة المقدمة **قوله** فذكر المنع مع الاستدلال بسم غصبا  
 الطامى ان الاستدلال ينبغي ان يسمى غصبا لان الغصب  
 وفيه في التعليق لانه المنع ولان المنع ليسه ويجاب عنه بانها  
 ما هو المنوع والغصب لا يسمى ولا يجاب عنه صراحة المقدم تقلا  
 على صاحب المقدمة **قوله** وسومولانا ركن الدليل العجيب قال  
 المصنف في روى ان العجيب يسمى الغصب قال منعه لا يتعدى



لانه بالغاية يستخرج الجواب وقبل قال العبد رة الغصب وعدم  
 سماعه لا يفيد المعلل اثبات (ما يتوهم) ما هو الممنوع من دليله  
 ولا يخفى ان عدم السماع وان كان غير مفيد للمعلل فيه كونه يرفعه  
 مؤنة الجواب والاشغال به بخلاف السماع فان كونه مسما  
 ومقبولا في قانون التوحيد يوجب عليه تلك المؤنة **قوله** لا يستلزم  
 الخبط نقل المصنف في المقدمة من شرح المصنف لاجل  
 لانه بطايفه موجه فلا يلتفت اليه في الجواب ولانه لو  
 اوجب الجواب اتان الغصب فهو بطايفه استحقاقه الجواب  
 لماز واتان يقال بعد المنع فذلك ايضا لعدم كونه جوابا  
 عن الغصب فيه ان بطلانه وعدم استحقاقه الجواب عند من  
 سمعهم فان المعنى من الجواب عنه على تقدير السماع الجواب  
 عما يقال بعد المنع **قوله** في بعض المؤلفات كانه اراد به  
 شرح المذمة او ما ذكر من الوجهين بعينه فيه وفي غير

في بعض المؤلفات كانه اراد به  
 شرح المذمة او ما ذكر من الوجهين بعينه فيه وفي غير

في بعض المؤلفات كانه اراد به  
 شرح المذمة او ما ذكر من الوجهين بعينه فيه وفي غير

ليس بعينه **قوله** ليعلم الى من تعرض ما حل قوله فقد فان غرضه  
 الاول ان يقال فقد فان الغرض منه لانه كون البطلان في  
 المعلل نوع بنوع **قوله** فيلزم بعد ما على كفاية وذلك بطلان  
 تجوز تلك الطريقة يوجب مكانا ب كلام الطرفين الى غير النهاية  
 فتكون من قال ايضا بتدباب الانزام والافهام لرب الاسماء  
 المنع فلا يريد عليها قبل الجواز انتهاء كلام احد ما الى حد لا يمكن  
 منعه أصلا فستقط الكلام فيحصل الانزام والافهام **قوله** والا  
 عند ان الاصل في طريق التوصل ان لا يتعوض قبل الاثبات  
 بل يتعوض بعينه ان تعرض واتان ان لم تعرض ولم يلتفت اليه اصلا  
 فذلك عند لانه التعرض قبل <sup>في الاثبات</sup> فانه فيجوز في قانون التوحيد  
 كما ينههم من كلام المصنف بعض مقتضاته **قوله** بالغاية الى قد  
 يمكن للسائل ان يجعل كلامه على قانون التوجيه لجيب يستخرج  
 ان يسبح ويجاب عنه يا هذا يا غياية يؤول الى حاصلها الى المنع

في بعض المؤلفات كانه اراد به  
 شرح المذمة او ما ذكر من الوجهين بعينه فيه وفي غير



مع السند كما يفهم من عبارة المصنف في المقدمة حيث قال في  
 نفي الضمان كما يقول نفي انه لو تحقق الارفاق مع جميع لوازمها من  
 الحكم في صون النزاع وغيره لكن فيكون مستقلا لا يلائم الدالة على انتفاء  
 حاصلها اما نفي نكاح المقدمة مستندا على هذا السند لا انما يستدل  
 على انتفاءها بعد منعها **قوله** ولا كلام في وان معارضا عن الا  
 سبب شاع والاستبعاد لا خلاف ما اذا تعرض قبل الاشارة  
 فانما في المصنف ايضا لا بد للمحلل في قانون التوضيح ان يشرح  
 الدليل سائل غير معارض اصل كما تر فسقط ما يفهم ان الاشارة  
 ثم التعرض لبر اول من العكس **قوله** كما اشار اليه بقوله ثم قد يفهم  
 ذلك اشارة الى استدلال السائل لا الى تعرض المحلل فكيف  
 يصح دعوى نكاح الاشارة اللهم الا ان يتكلم **قوله** حال كونه الاو  
 ان يقول ايضا حال كونه غير وارده على مقدم معينة والا فيصدق  
 على منعه مقدمة الاضطرار انه منعه بعد تمام الدليل البتة مع انه ليس من

لنحقق  
 متصف

النسب

قسم

الفصل في المذكورين بل من قسمين مفسرهما وذلك لان قوله قال دون  
 هذا البر اول من العكس على انه لا حاجة الى ذكره  
 منهما اما ان ذكرنا فلان مفهوم بغيرية الغاية واما ان  
 ذكرنا فلان الكلام في آراء المخاطرة وذلك القسمان من باب  
 المكابرة فلم يذكرهما المصنف هنا مع انه ذكرهما في بعض مواضع  
 استقصاء لافسام مطلق المنع ومحملة **قوله** النقص  
 الابحالي قال المصنف بعض كتبه ان النقص عام فهو بما  
 نسبة الى الدلائل والعلل عند المحققين واكثر اهل الخلاف  
 خصصوه بالعلم في التباس فعل هذا لا بد من توضيح  
 التوضيح او تعميم الدليل ثم النقص اما مذهب وسوما يكون  
 حكم النقص ثابتا عند التباس دون الناقض واما  
 مذهب وسوما يكون العدم ثابتا فيه باجتماع الطرفين لكن  
 علمين مختلفين واما ليس بفرد ولا مركب وسوما يكون



العدم ثانيا في الاجتماع مع التناقض في العلة ونسب **قوله** والحق ان يقال هذا  
 بالامثلة فلا يخلو المقام بذكر **قوله** والحق ان يقال هذا  
 اعادنا في ما مضى فلا ينبغي **قوله** واذا استمع المعارض فيقول فلما  
 ينوب عليه المنع في تقرير الاقوال ونحو هذا **قوله** لا تنزل في خصوص  
 فكل اذ المعلق قد قرر في التزم الا ان يلاحظ التزم على سبيل الغرض  
 والتقرير **قوله** كالسائل ثم الى اصل ان المعلق الاول بعينه سائلا  
 ثانيا والسائل الاول معللا ثانيا لكن لا كان بهنا منظمة ان  
 يرد و يقال مثل المثال الاول في جميع المناصب **قوله** او لا بناء  
 على ان التمس ثبوت الاول عرفا وعقلا اما عرفا فلبناء على الاول  
 حين الاطلاق واما عقلا فلا تصاف الى ما هو المقصود بالان  
 ان الخمدن و دليله مقصود بالعرض بالنسبة اليه لا بشبهه سيما  
 جواز سلوك السائل ان طريق النقص الاجمال على دليل المعلق  
 ان المعارض بالقلب بناء على خلف نقض المدعى عنه التمس عنه

عند او طريق آخر قال بعينه المعلق بهنا كالمسائل ثم وبالجملة  
 دون ان يقول بعينه المعلق سائلا وبالجملة فعلا لكونه رفعا  
 للشك هناك لان التمس في الكلام للنسبة في الاحكام و  
 لا محصل للبعض فكون التمس الاول في ذلك النقص وفي  
 سائر الجاهل والاعتبار ان كما يشهد به اطلاقهم في العبارات  
 ومن شئ كذب المصداق باقواله فلا يبرده **قوله** امثلة **قوله**  
 في مقدمات الدليل ايضا ان المعارض والنقص كما بان في  
 مجموع الدليل ما سان ايضا في اجزائه لا كما يورد ان بعد تمام  
 الدليل يورد ان ايضا فله لان وروما في المقدمات ايضا  
 انما هو بعد تمام الدليل عليها واما كونه قبل تمام الدليل الاول  
 فيقول عن هذا المعنى **قوله** من اذ من طرف السائل قبل عليه  
 المعلق مقدم على السائل طبعا فينبغي ان يقدم اياه على اوجه  
 وضعا واهم ان الناظر لا يحصل بالنقل الا اذا تعرض



ثم قيل وفيه نظارة ذلك لا تقتضي التقدم وفيه ما فيه **قوله** صحتها  
 التي لعلها تقرر الاقوال والاداب خارجا من هاتين  
**قوله** واما من طوف العمل اقول فولا ينفذ العمل في ما وراثة  
 كما مر في المصنفات وبعض خبراته و سوانه اذا سئل سائل فبدر  
 العمل ان لا يستعمل في الجواب بل يطلب في السائل توجيه المنع  
 وتخييفه اذ ربما لا يمكن من التوجيه فينقطع او ينظر فسادا  
 فيندفع او يتذكر العمل هو ان يمكن من العمل عند توجيه المنع  
 والتفصيل اذ المنع على الفهم في فهم العمل و سوط وسم  
 لا يضر و سوانه بان يكون انتفاء المقدمة الممنوعة مثبته  
 بالذات او بوجه اخر كما سمي واما بان يكون المنع على وجه يترجم  
 جوابه مما ذكره في الجواب على فهمه في فهمه و سوط  
 وفيه لا يضر و سوانه بان لا يكون مثبته كما منه واما بان يكون  
 كذا لا يضر في موضع آخر فعلى ان حال ينفعه عدم الاستعمال كما

ناتية

عما ذكر

فما ذكره على الاجمال **قوله** فيعلم من هذا ان المنع بدون السند المساوي  
 والافضل للمعلل و رفع المنع بابطال السند كما تقرر فالله وسم  
 المحرر المذكور غير لازم **قوله** في غاية الظهور وذكر لان اكثر موارد  
 المنع في الحفظات هي النظريات و دون البديهيات فسقط ما توهم  
 من انه كيف يكون امر النظر في غاية الظهور و دون البديهيات **قوله**  
 لكن لا يتم لزوم ذلك لان اللازم في وجود اوله غير متعين  
 لاسر ما كان قد يطلق التمسك به لادبه لانه وان كان غير متعلق  
 كما سمي **قوله** بدليل ما كان قد كان لا يفي حاجته الى منعه كمال العمل  
 و منع كلامه اما بمنع الدلول كما في المعارضة و اما بمنع الدليل كما  
 او بعضها كما في خبره سند او لا يفي انه ليس في قوله الذي يكون سريها  
 كثير فادته من غير بل فيه قليل بثبوت لفظ **قوله** لا يضر ان السند  
 متعين لان الكلام في اف م فهم عدم الانقطاع في المنع  
 والمعارضة فلا يمكن ان ينصدر فيها صوت الانقطاع والاشياء

قوله لانه اما ان يترك المنع من



التي هي مائة الجوز ولو امكن بالتكليف فادراجها في قسم الجوز  
 فظهر من هذا البيان قضاء ما ذكره الشارع في البيان من قوله  
 فاما ان ينسب الى شيء لا يقبل الـ مثل كالا في قوله من جهة التصديق  
 بهذا الشأن الى ما قبله لان ان يشك ادلة من طرف من طرف  
 المبدأ وانما يكون ان لو استدل بالعلية على المعلول كذا البرهان  
 الذي وهو لم يجر ان يستدل بالمعلول على العلة كذا البرهان  
 الا ان واجب ان يذكر المعلول علة لهذه العلة في الذين بل العلم  
 بالمعلول علة للعلم بالعلية وقال فالاول ان يقال اما ان  
 مطلقا اذ مطلق التمسك كان من طرف العلة او المعلول  
 او غيرهما عند المصنف وقدر من عليه في الصواب والحق ان معنى  
 كون الدليل علة توقف العلم بالمدلول على العلم به فلهذا ذكر لم يثبت  
 الشارع الى هذا الرد وقال اولا يتوقف بتوقف بعضا على  
 بعض من جهة التصديق وثانيا ما يميز التمسك بالعلوم المتقدمة

والاول في الجمل افعالين احدهما انه في منتهى لا يتحقق قطعا فلا  
 يصح ايراد اصلها وانما انه في منتهى يستلزم الا في اسم ايصاح  
 بخلافه الى البيان بان انما كلامه واثباته امره يتوقف على  
 امر في فهو ايضا فيلزم الجوز والاف في اسم ضروري وكلام المصنف الى  
 الاول اميل والاقوى العبرة ان يقال والاول يستلزم الا في اسم  
 في الا كان اولها ما كلام الشارع في حال الاصل كقولنا ايضا  
 يعني كذا في صوت الجوز كذا في صوت النكاح بظن على النطق المائل  
 قوله وبين صفة الطامس انه لا بد منها من قبيل افروا الا فلا حاجة  
 في الحقيقة الى ما بعد ولا الى ما قبله ايضا كاستدلاله الشارع  
 قوله فادى بداهتها فيه اشعارا لما كان منه بداهتها اذ كل ما  
 يقوى الدليل ويؤيد فقد لا يحتاج اليه الدليل لا حسب التوقف ولا  
 حسب التصديق ولا لا يكون علة وسوم كالحج البهي قوله ان جعل  
 التمسك بالاجابة من قبيل الاول وورسليم ان المافضة مطلقا فيتم



التي المذكورة بالتأويل وهذا لا يوجب المنع مع المستند المساوي اذا  
 دفعه العقل نفي ذلك المستند **قوله** لان العقل لا يبيح شيئا  
 نفي المستند لا يكون من قبيل الاول وليس كذلك كما في المعارض  
 لا في **قوله** في جواز المعنى ان يمنع او يصرح بان جواب النفي احد الا  
 مورد الثلاثة اما منه وجود العلة وصوره النقص لعدم قيد من القيود  
 المعبر في العلة واما هو كقولكم فيها واما اظهار المانع من ثبوت  
 الحكم فيها واما بان اقامة النافي في بلطاع وجوده فيكون التبريد الصواب  
 الاول نقل من كتبنا في هذا السمع كالغصب ونوقف فيه بان النقص  
 مسبوغ اتفاقا وصوره الحقيقة مركب من مقدمتين الاولى ان  
 العلة في صورته النقص منقضة والثانية ان الحكم عنه منقضى  
 واثبات مقدمته من مقدمات المطالب بالبرهان لا يكون **تقلا** **قوله**  
 وما يقال من ان المعارض هذا في الدلائل العقلية فغيره ان  
 يقال ان صحة هذا الدليل في الواقع صحيحة مع الدليل على خلاف المدعى

وسوسنم المطالب وبعبارة اخرى لم يصح جميع مقدماته لاصدق نفيها لاوله  
 لكن عندنا دليل نفي صدقها فيكون فيه ثلث الدلائل فالدليل فاسد  
 الى اصل ان منيع الدلائل سند من الدليل لان نفي اللازم سند من  
 المطلوب واما في القضية فلما وسببه على السبب فيها **قوله** مما يؤيد ما هو  
 المطالب منها جملتها ان احدهما ان النقص الاجمالي ليس من قبيل الاول  
 لان المعارضه التي في قوله ان مثل حكم ليس من قبيل الاول فكذا سوابها  
 وسوف سباق الكلام على اليه لكن في العبارة فيلزم نبوة عنه والا  
 في سبيل سهل والظاهر ان المطالب الاصل منها سوال الفتح في ذلك البحث  
 وكون المعارضه في قول النقص الاجمالي يؤيد هذا المطالب بان يقال ينبغي  
 ان يجعل المعارضه ايضا من قبيل الاول كقوله في قوله ولا قوة الا لكلام  
 من قوله المقصود من كلامنا اه لا يدل على صحة قوله وان كان التام فهو  
 اه سند الابع فيها اذا استكمل السائل طريق النقص او المعارضه واما  
 او على طريق لا يبرهن السكوت بل يبرهن لا في ام لانه لا يمكن ان يبرهن او له غير



متشابهة في مرتبة غير فضل في محل واحد او بمال متعده وفي قوله  
 وبغيره من سبله بل في مقام اه اسان اليه تدبر **قوله** فان قلت ان  
 يمكن تفرع السؤال على الاصلين لكن الجواب لا يسعد الاول وان  
 ثبت قلت المقصود الزام احد الامرين عليه بان يقال ان جعلت  
 النقص من قبل الاول فممكن ان يجعل المعارضة ايضا منه والآن  
 فممكن ان لا يجعل النقص ايضا منه فينتهي على الاصلين باس  
 غايته **قوله** ولا يلزم منه توقف احد هما على الاخر في توقف على كسبيل  
 الانية والذنية لان السببية النسب عند الحكم لا يجعل سببية نفس  
 اتيا او لينا كما لا يخفى على من وقف على مفاهاها هذا ولتعرف ان  
 يقول في سببه وفيه من الاشكال ان المراد بالنسب من ظرف المبدأ  
 هو وجود امور غير متشابهة يتوقف عليها شئ من الدليل او المبدأ  
 في الجملة بحسب التصديق او بحسب التحقيق وان كان غير متعارف  
 من كل العيان **قوله** مع غير النسب توقف فيه بان الدليل او المبدأ يمكن

بحيث يوجب اثبات المطلق عند الحكم لا يكون لوجوه اعتبار غنية  
 واذا ذكر ما يوجب اثباته صار وجوه معتبر بهذا الاعتبار يتوقف  
 وجوه عليه فيلزم النسب تدبر **قوله** وانما وسم من هذا الوجه  
 دفع لما قيل انه لو قال بربك كان اولى لان التبيين انما يستعمل فيما لم  
 مما قبله وهناك ليكن **قوله** مع المقدمة من المنة هو واجبه  
 في كل قياس خلق كما يقول المعلق العالم السيد قدس والآن من استغنا  
 عن الموثق من فيقول السالم لانه استغناؤه على تقدير القدم كما  
 ان يكون القدم محلا ولا يوجب استلزام محال فيجب المعلق مردود بان  
 القدم اما في ثبت المبدأ او لا فيتم الدليل واما في غير ذلك العباد  
 في خصوصية الماهك فيما فر من الشارح **قوله** ولو قال المانع  
 لانه ذلك اجب في رد المنع بوجهين احدهما ما ذكره الشارح والآخر  
 ان الكلام في الاعيان الثابتة المتقرر ان تقدمت فيها الاكولان  
 وتجد عليها الاعصار والازمان فلا نسب في هذه المقام ان لا



بذلك لفظ الثاني في صدر الكلام **قوله** فاعلموا ان اختلفت  
 العبارة لكن لا ينبغي ان لا يلاحظ هذه حقيقة المتابعة في التخصيص  
 عند الاستعمال على وجه مطابق مقتضى الحال ولم يتفرقوا في  
 ذلك في استعمال المسئلة هناك **قوله** نعمه فابداً ظاهر **قوله**  
 كما سبق فيما سلف يعني انها من الدرر ساب وقد سلف التبيين عليه  
 الشارح لانا شاهد التغيرات اه فقد تكلم لم يعرفها بهما قول  
 مركب من مقدمتين لا يقال هذا خلاف ما صرح به القوم من ان  
 الدليل لا بد ان يكون مركباً من مقدمتين لا ازيد ولا انقص لان يقال  
 انه لا ينفك في كسر مركب من قسمين كل من المقدمتين كما صرح به  
**قوله** وهذا الدليل الثالث طائل هذا التطويل انه في الحقيقة مركب  
 من قبليين وله اربع مقدمات ثلثة منها يتجلى الى البيان وقد بينه فيما  
 كان قوله ابا بيان اه بيان للمقدم الاولى وقوله كل ما سوى ذلك الحوادث  
 اه بيان للمقدمة الثانية وقوله كل ما لا يخفى على الحوادث بيان للمقدمة الثالثة

**قوله** بهذا حال المنع مع السند وان كان هذا اول ما يرد على  
 به صحت قوله لانهم وانما كونه مثلاً للمنع الذي لا يفرق المحلل بغيره التردد  
 في جوابه فلا يخفى عن تأمل اذ هو على ما في المحل ما يكون انتفاء المقدمة  
 المتنوعة مشتقاً لدعواه ومثلاً لما مطلوبه وبهذا يكمل كل ما لا بد  
 في جوابه من ترميد بين السند وقسمة اثبات المطالب على كلا التقديرين  
 ولعل الشارح اعرض عن التوضيح به بذلك وقد يمكن تعميم الاستدلال  
 بحيث يتناول كل الصورتين ايضا او على كلام المصنف في التمثيل **قوله**  
 فان قلت السؤال مركب من ثلثة اجزاء الاول ان الاعداد ازيلت وما  
 يقال ان الامر العددي لا يتجلى الى محل كونه وصفاً بدفعه ما قبله  
 قوله بوصفه هو وصفاً كانه اشارة الى الثاني ان الحادث لا ينفك  
 على العددي لا قدم الوجود منتهوئاً الى حادث والثالث ان ما ذكر  
 لا ينفك الترتيب وقوله افا كان كذلك اه جواب عن الاول وقوله لا يمنع  
 الذي اهله من جواب العالي وانما جواب الثالث فلا يخفى يدل عليه

في مقدمة الوجود



ما اذا انشأ الله الخلق من غير

ويمكن ان يجاب عنه باستنزام الحدث امر لا يشبهه فيه فلهذا لم يتوصف  
المصدر بل بوصف بالاعم وسود في الساء المتوهم كنه تعسف كان  
حل كلام الشرح في قوله في ان على ذلك ايضا كذا لا في قوله اما  
بيان الصواب في بيانها ان المحل الذي صلت فيه الحوادث في مالا  
من قابلية حتى حدوثها واللام يكن محلا لها والناطقة هادئة في  
وقد ان في لاهج ال الناطقة وحدثها ماثل قوله والا يلزم ان  
لا يكون محلا لها وسواول مما قبل واللام يكن الى حالها لا في  
من قبل عليه ان يلزم ذلك ان لو كانت الناطقة من لوازم المحل  
م لا مكان زوال وفيه ان الناطقة عند هذا القائل منسوبة بجهة  
الاتصاف بمتنوع انما كما ضرور مما فرض محلا على ان هذا المنع  
غير مضر كما سيجي **قوله** يكون قابلا للمتنوع بيا في فيه انه يمكن ان  
يكون ذلك الامر خارجيا وان كان الشيء قابلا له بالنظر لانه  
وايضا بانه لا يدل على التوقف حتى يشبه كونه شرط الجواز ان يكون

المقبول

المقبول من لوازم القابل **قوله** والنسبة بين القابل والمقبول اه  
وفيه ان المراد مطلقا كذا **قوله** لا تحقق بدون امكن  
المتنبين عليه ان يقول لا تحقق الا بعد امكن المتنبين ولا  
شكل انه خارج غير مؤثر ليكون شرطا بعدا وفيه بيان  
ان المراد انما تحقق بعد تحقق المتنبين وسوسندوم امكا  
قطعا وشكل فيه بان العالم مثله قابلية الحوادث فيلزم  
تحقق الناطقة بعد تحقق الحوادث وايضا بان قابلية المحل  
شرط لتحقيق الحوادث كما صرحت حوايه فيكون قبل قوله يمكن قبل  
لعلم انما قال هكذا اما لا سيجي من انه لا يتم شيء من الدليل  
على ما ذكرنا واما كذا من المناقضة عند اقول في بيان الضم  
ان مفهوم الناطقة لما كان مبنيا عن عدم امساخ صفة المقبول  
على القابل كانت الظاهر من شرطه مالا مكان الوجود في  
الا مكان الذات وفيه ما فيه **قوله** لان الحوادث لا يمكن ان يكون







نارته يكون متغايا

امكان الحادث عاقبة لما كان في الازل متغايا فانه فهمهم اوجب  
غير فانه فهمهم لكن المتغاي بالغير قد يكون مكملا ككلمات فلا يلزم  
الانقلاب وفيه انه لو حدث الامكان تغير كان ذلك الشيء متغايا  
لزم ضرورة ان يقال <sup>ان ما</sup> هو واجب بياضه ولا رابع ومسلم من قال  
طريق الخالص قد يكون بالشيء يمنع عليه وسوى كلامه اي  
الكذب او ابراه ما يعني من اختلاف العباد او الملائكة وان  
المعنى وقوى او بالغايمه او بما يمنع من الفهم كالخطا  
لهم والهديات والكار ثم قال وقد ذكرنا كيف بالاضلا <sup>تختلف</sup>  
الانتقالات <sup>في</sup> الانقلاب وقوى التميز ومن الكس من استحسن و  
حكم بكونه احدا وانت غير بانته الفهم واستنع من كل شيء  
**قول** انما هو الامكان الوقوع لا نستقر عليه بان المتكلمين  
في الاكثر يستعملون الامكان بل ما يتوصلوا للامكان الذي  
يكتبهم ونوقف بان منه ايضا ليس الحادث والافق

اما لا يفهمه للامكان امكان قبل اول الامر فيقدم الحوادث  
بلا يبرح والكل بجا ووجب بان المكان الامكان عينه فلا يست  
**قول** ان الامكان الوقوع على نفسه لا يصدق اليه واستدفعه  
انه متقابل بالوجود والامتناع مطلقا فلا يكون شيء منهما  
يتمسك الوقوع لان كل ما هو واجب مطلقا واجب الوقوع وكذا  
كل ما هو متغاي مطلقا يمنع الوقوع واما الامكان الذي قد روي  
صح فيما سبق كما ذكرنا فسقط ما قبل الامكان الوقوع عند  
منه التامل كانه سواء الامكان الذي انزل انتفى من وجه جازم  
الخالف والمتفق حاسب الواقع لان من المعلوم ان وقوع  
احد جانبيه الممكن انما يكون لمبرح فاذا لمع البرح وجب  
في ذلك الجانب ملامكون ممكن الوقوع **قطعا قول** ومما  
نقلناه اليه احدهما ان الوجود الموجد اليه والتان العالم اليه  
اما بيان عدم الاستدلال به بان يقال انه لم يندكم ممكن الوجود



انه يمكن الوجود بالمكان الوقوف فلام لزومه وان اردتم ان يمكن  
الوجود بالمكان الذي فلا ينفك التوقف وكذا الكلام على  
قوله بدون امكان التنبين في الدلالة **قوله** ان كلامكم هذا  
اي اما ان دفع المعارض فلام فخره وليد المعارض واما  
عدم اندفاع المنع وانما قفد علان الاندفاع انما يكون  
ما ثبت ما منع من المقدمة ولا يثبت منها نعم ان في الثاني ما  
يستلزم الامكان الوقوف بنفي المنع والمناقضة وكذا يظهر  
لمية ذكر الاشراط ايضا لكن لا يسمع ذكر بلائسند قوله  
**قوله** يكون غضا متعارفا لان البرية او العينية غير متصورة  
لنصوت دونها وايضا ان السند غير التنبين اي قابلية **قوله** واما  
لازمة قس عليه لانه لو لم يكن العالم لارمته افتقر الى  
قابلية اخرى واما بالعلم لو لم يكن هذا العالم مع مواد الحروفية  
ان الدوام لا ينفي الافتقار فلا يصح **قوله** والاول بطلان

قوله واما  
الانتهاء

هنا اذا كانت القابلية من الامور الموصوفة دون الاعتبار به  
وكانت قابلية العالم غير ثابتة القابلية بغير معدة كما سبق  
الافلا واما ان من التسلسل من طو العلول فلا سوم على  
المصالحات **قوله** خلاف المتقدمة الرواية والرواية بالرواية **قوله**  
وسند المنع ان كمال الظاهر في حاصلة ان المنع في الحصة وبها  
الذات على جزء الدليل وان كان وارها في الظاهر وبها  
على الدعوى ان نظر الى ان بطلان تكرار في طية مستلزم بطلان  
الدعوى فسقط ما قبل ان يمنع الدعوى سد فاقمة الدلالة في  
عن قانون التوجيه واما من يجعل متوصفا ابتداء عليها متندا  
منع ما اورد في اثباتها فذلك من الطعن وظل في الحقن  
**قوله** ما يكون كل صفة مسبوقا على الامر لا الى اول  
اي الماظهر ان يقول ما يكون كل صفة مسبوقا بالامر لا الى  
اول او سابقا عليه الامر لا الى اول وفي جانب السارح اثبات



فحينئذ **يقول** يتوقف بعضها على بعض لا الى اولها ان اراد انه  
 لا يتوقف اصلا فظهر انه لا كذلك وان اراد انه لا يتوقف على وجه  
 يكون التسلسل من طو والمبداء كما هو المتبادر فلا يرد على المص  
 كما مر وان اراد معنى اخر فعليه البيان **قول** ولئن سلمنا ان ما  
 فكر في الوجود ككلام المص يقتضي ان يكون اشياء الى ما منعه  
 بقوله لا تخم ان ما لا يخفى كذا في كذا الشارع نظر الى حقيقة حال والى  
 حاصره كلامه في **الحال قول** لان كذا ما لا يه من له يقال عليه لم يكن  
 ان يكون صوت العالم في شوطها ما في لا الى اوله  
 فكون صوت العالم عن المبداء التزم للحدث المتعاقبة  
 ومطلان مثل هذا التزم وينافى فيه بان الشرط  
 المحقق متعاقبة انما يتصور فيما له ما هو فيمكن توارده تلك  
 الشروط عليها وما سوى العالم لحد ما هو في بانها لا يمكن  
 ان يكون تقورات متعاقبة لا من مجموع كل سائر منها شرط الا

**قول** يلزم ان يلية العالم الى قبل في بنوم يوم في ان يلية بان  
 يقال والادب في في خلف المعلوم عن العلة التامة ولا ينافي المنع  
 الا في ايضا وفيه ان ما فكر المص سوية امتناع خلف المعلوم  
 عن العلة التامة كما وعد بقوله لما سبني وذكر ان العلة التامة  
 هي بجهة ما لا بد له في المؤثرية ما فاهم يوجد المعلوم عند وجوده في  
 الا في فاضضا صمدونه وقت معين سننهم الترتيب بلا مرجع  
 او الخلف المذكور تدبر **قول** يلزم به كان احد جانبيه الكمال لا يترجم  
 الى يتاقت فيه بان العالم مختار فاداة من جهة كذا في طريق الهمة  
 وقدر العطفان بل له ان مرجع المبرمج ايضا لا يقال المختار ان  
 لا في احد مقدورية مع السواء بجهة ارادة البهيماء فقد ترجم احد  
 المتساويين بلا مرجع وان السند الى ارادة اخرى او تعلق  
 اخرى لزوم الزيادة او للتعلق لا ينافي بالمرجوع ترتيب الاراد  
 او ترتيب تعلقات اداها واحدة فدية الى ما لا يشاء الى ما في ارضه



النسخ بلا سبب لكونه امر اختياريا وفيه صحة الترجيح بلا مرجح  
 وسواء بدأ به الضمير أو خلافه قبل الاستئذان بهما وتماثلت  
 عليهما بافتحالة ربحي ان صدر كفتي الميزان عند استوائهما وقيل  
 كسبية ارجح عليهما بوجه فكل المصروف الصافي وقيل الاستئذان  
 فيه وسواء ذهب بعض من الطرفين متلافي متراطيا واصحابه  
 فانهم زعموا ان وقوع السموات اتفاقا في سنة الترجيح بلا مرجح  
 واما الترجيح بلا مرجح في ابرز من الخيارات دون الموجب **قوله** فافضنا  
 صدوره بوقت دون وقت يكون ترجيحيا بلا مرجح اجماعا عليه  
 ان يقول فخصم صدوره او ترجيحيا بلا مرجح وايضا سوفي  
 بيان لزوم الرمحان لا الترجيح وكذا لم يفرق بينهما او وقع  
 سهوا من النسخ **قوله** لالم الترجيح بلا مرجح الانسب لان الترجيح بلا  
 مرجح **قوله** وقد كثر المنع اجماعا ومن الشارح من ذكره سندا وسو  
 انه لو كان محال لم يقع كنه واقعه لان الفاعل المختار اختار احد

الطريق بلا مرجح فيكون هذا السند نظرا لانه لو وقع احد المتين  
 باختياره لا يكون ترجيحيا بلا مرجح وفيه انه اذا افتتحت بلا مرجح فقد  
 ربح بلا مرجح نعم لا يكون ترجيحيا بلا مرجح اذا افتتحت مرجحا  
 واما بعد ذلك سندا المنع الترجيح بلا مرجح فيكون عليه سندا ولعل  
 المتأخر عدم الفرق **قوله** مع باقي ابراهيم جميع متقدماتها في بيانها  
 كل ما لا بد منه الواجب تعاقبا في احوال البود اما ما صدر في  
 الاصل او لا وانما مستند الحكم فتبين الاول اجماعا في قوله ولا يسد  
 الى صدر في الاصل بل كل حادث مسبوق باخر من مركات متعاقبة  
 وروايات متواترة لا فلكا وبطلان مشيئة السند  
 لاقتناع ترجيح احد طرفي الممكن اجماعا وسواء بطلان من يمنع ان  
 العالم منتفرا لا المؤثر كسب سندا لان عند سندا نوع المصداق  
 بعينه انهما من وبانه في الوجود والقبول فمن منع منعها مما كذا  
 بمنظر اطر واصحابه ومن قبل قبلها كذا كذا لان احد المتين <sup>الاخر</sup>



او جزئية وفي العباد نوع من الاشياء ايضا الى كمال القاية فلا بد  
 عليه ما قبل ان المصادف ان يكون المدعى جزء من الوجود ليس بشيء  
**قوله** وما منعه الامكان ان لا يصدق كذا شأنه الى ما سبق بناه  
**قوله** الفصل الثالث في المسائل التي ابدعنا ان على اليوم المذكور  
 كما في الاكثانية نكاح البتة بهذا قبله **قوله** وفيه اشعار  
 اياه وفيه اشعار ايضا بان كذا البتة اشياء كثيرة المبدعة واقعة في  
 هذا الفصل وبطلانها بالعبارة لا من حارة ويمكن ان يتولد  
 منها ان الفصل الثالث في كذا البتة مطلقا من غير مطلقا  
 كلا او بعضا فكله والسفينة على الاتصال فيكون قوله ونحو  
 ههنا ثلثا منها بيان له فلا حاجة الى ارجاع ضمير منها الى مطلق  
 المسائل **قوله** المسئلة الاولى من الكلام ان كذا من الكلام بانها  
 ان البحث عنها على قانون الاسلام والافقه عن مسائل الحكم ايضا  
 قوله لان فاما اللازم مستند فساد العالم بل هو ان لزم كل

من الملازمة وعدمها لم يوزان لابلان شيئا من التقيضين اصلا فلا بد  
 من تعدد الكلام بينهم **قوله** قلنا ان كون الملازمة لا قبل المراه  
 من الملازمة هي الحارصة بمعنى كون احد الطرفين ناشيا عن الآخر فبالج  
 كل من الواجبين الى الآخر والى العلاقة المروية الى رصدها وفا  
 المنع مكابرة وما يقال في تعدين من التعبد والاحتياج جنس على تعدي  
 هذه الملازمة على الدينية **قوله** مع ثبوتها في الواقعة قبل عليها ثبوتها  
 في الواقعة يقتضي اختراع الاشكال في الواقعة واختراع الاشكال مستند  
 المروم واجبة لانهم انهم مستند المروم لوزان ان يكون اختراع يقتضي  
 اصدى بدون الاخر باعتبار تحقق الاخر لكونه واجبا لا باعتبار ان  
 تحققه من تحقق الامر مستند المروم او يقال لانهم قد عرفوا  
 المتلازمين هما اللذان يمنع وجودهما مع عدم المروم الاخر  
 وهما بالبركة كذا ويجب بالترديد في امساع الاشكال **قوله** فلا بد  
 له من دليل في قبلة نظر لان في هذه اصدى مع وجود الامر لا مساع



وجودهما مع عدم الآخر فيمنع الاصل فيمكن اثبات الملازمة  
 على تقدير عدم الملازمة منف وأجب بان لا يلزم الملازمة الخارجية على تقدير  
 امتناع الاستحالة الذي ثبت من اجتماع وجودها وانما ثبت الملازمة  
 ان لو كان وجودهما متشابها في وجود الآخر وكسب قد يغير  
 عليه بان المراد من الملازمة كونها بالحق اذا وجد احدهما وجد الآخر  
 سواء كان وجودهما متشابها في وجود الآخر او لا فانهم صرحوا  
 ان الملازمة ثابتة بين معلول معلول واحد وليس احدهما متشابها في الآخر  
 سواء عكس السطر في وجوده وسد السطر في غير قول ويمكن  
 ان يقال عن سدا في غير سدا ايضا منته على هذه الملازمة على الدعية  
 ولا شك ان الملازمة الخارجية لا يمكن ان تكون فضرها من العلة  
 والمعلوم بناء على ان وصف العلة باثباته على انه انما يتم اذا اجاز  
 في الابد اضبا فيكون الوجهين الى الامر لا الى العلق في الترتيب  
 الخارجية ايضا او المستبى في العلة انما هو اضبا به في العلة

لا الى العلق في خلاف الواجب قول لان ما هو متعلق النصد والارادة  
 انما في غير سدا اذا لم يكن الواجب سدا في وجوده واما ان كان  
 بخلاف وجوده ابا فلا واليه يؤول مع الايجاب ايضا وسو لا في الايجاب  
 على معنى ان شاء فقد وان لم يشاء لم يضر فان الواقع من سدا هو عدم  
 الشرطية الايجاب دون الثانية ما مقرر قول لا امتناع النصد في وجوده  
 ان الجاد الموصوفه مطلقا تمتنع فان لم يمتنع لم يمتنع من ان لا يمتنع  
 ايضا فان وجهه بان لا امتناع في ايجاب الموصوفه لوجوده سواء في سدا او لا  
 وانما الامتناع الايجاب بوجود امر فثمة النصد ايضا ملازم لان التمتع  
 في كل منهما بالذات فلا يلزم من التمتع في انا ما مقرر قول وايضا يلزم في  
 فيه ان العلة والكنون الذي هو الواجب سدا في غير فابهم وانما الخلق  
 تعلم ما يكون وسو غير فابهم في قول وفيه نظر ان قبل يجتهد مواضع من  
 قوله فلا يخفى ان يكون لعدم الاصل جازا او لم يكن على انه لا يلزم اما ان  
 يكون وجود الاثر في الاصل جازا او امتنع بالذات في غير ما ذكر



من النفاذ على الشقين فننظر بهذا النظر وكذا البراءة التي تكون بنوع  
 على منع الانحصار الجواز والامتناع الذي لا تضيق فيهما وسوا الامتناع  
 بالغير فلا يلزم الانقضاء ولا حدوث الازل ولا الجواب المحار وانما  
 ما من طرفة على قدر كونه تاما فيما زعم وطريق الشارح شيئا في عدم  
 افاضة المطمحين احدهما وتبقى الاخر فيهم هذا ويمكن ان يقال  
 في ابطال التام الاخر انه اذا كان متضا بالغير في الازل يجب ان يتقدم  
 جوف على ما وجد بعد ارجوع مثلا لقيام العلة وانتفاء المانع وسواء الثاني  
 واللازم بطل **قوله** فلا بد ان يكون له فعل يصدر عنه او لا ينافيه  
 فيه بان لا يمكن ان يكون كلفه كسوقا بفعل اخر مقداره لا الى اوله  
**قوله** والابانم التزم بلام صحيح الا ان يقال والابانم التخصيص **قوله**  
 جواب عن سؤال مخدر الجواب ان قول المصنف ما مضى وان لم يدل على  
 ثبوت الاول عند المعارض حيث لم يزل صدق او ثبت كما سبق فكيف  
 ثبات هذا الفعل المقتضى التام الا ان بعد قوله تنبيه اشارة الى ما فيه

**قوله** لان تصديق المأذوم الجواب بان انفي الدليل العقلي الاول ثم انه  
 العلة للمعقول في ثبوتها بثبوتها لعلها بالذم التخصيص **قوله** لنصدق في الشقين  
 قبل ان نشأ فقد لا تضيق في الجهتين اذ الثبوت المأذوم من دليل المعقد  
 والنفي من دليل البطلان والي ما فيه **قوله** فكلون هذا الاعتراض نقضا  
 لدليل على كسب الابطال وتوضيحه ان دليل المعارض بعد تسليم دليل  
 المعقد غير صحيح لجميع مقدمات الاستدلال في لا وجه لا قبل لا وجه للنقض  
 الابطال اصل دليله سوا الامتناع فقد يمنع مقدمته بتوقف عليها ثبوت  
 دليل المعارض وهي ان المعارضة بالدليل العقلي يمكن مستند بان تسليم  
 الدليل ثم المعارضة كسبتم التناقض فكانه دفعه او لا مانا للمعارضة وان  
 عن جميع الحقائق وبما قصد مقصوده من غير كنهه والمستند مد فوج بان  
 ما في المعارضة نقض اجمال وليس الضرر في الاف الدليل للحكم لا يلزم  
 التناقض ثم تنبه على هذا الذي ثابته بطله يجب ان يكون **قوله** منه  
 ان يكون الجواب قد يثبت عدم القطع هناك **قوله** قبل ان نقض بالمعلة



انما قال قيل بناء على ما قال بعض الحكمين الحق ان يقال ان الدلائل العقلية  
 قد ينفرد اليقين بمراتب من مرة او متواترة وان كان مدركا معتزلة ومعلوم  
 الاشارة على خلافه **قوله** على لاهد الشمولين اما وفيه ان كون شمول الو  
 على شمول الولاية بموجب الاتفاق وهو في الوجه لاهد معه وان جعل شمول  
 الولاية على الشمول عدم الولاية غير مقبول على انه لا ينفرد الترتيب بل ينفرد  
 خلافه كما لا يخفى واما جعل العلة شمول الولاية من حيث هي مع انه يتكلف فلا  
 يلزم انتفاء الحاصل **قوله** اما على الاول الخ وفيه انه لا طاعة الى جعل  
 الشمول على لاهد الشمولين او جود تحقق الشمول كاف **قوله** مجموع الامور  
 وفيه ان المراد اما العلة او المعلوم فعلى الاول لا يكون لوصف العلة مدخل  
 وفي الثاني المعلوم اما شمول وهو الولاية او شمول عدمها فعلى الاول  
 لا حاجة الى تطويع المسافة وفي الثاني لا يحصل الخط **قوله** فلان انتفاء  
 علة الشيء وفيه ان انتفاء العلة المحصورة لا يوجب انتفاء المعلول  
 الحكم يثبت بطريقين **قوله** بعضها من الشمولين وضمن مجموع العبادات لا

**قوله** او بعضها منها على الاطلاق المراد منه اما بعض منها المحصورة  
 او بعض منها لا محصورة فان كان الاول يقال عليه لا ابتدا ولا ذكر لا مكافاة  
 الثالث وان كان كذلك فنقول فلا لا يوجب انتفاء البعض بها وفيه المنع  
 لما لا يخفى **قوله** مراعاة من ذكر كل من الشمولين اما وفيه ان حق العبادات  
 ان يقال على الكبر واصل من الشمولين بل نقول مراعاة سواء الشمولين  
 لا على التبيين والية اشار بقوله مطلقا ولا شك ان انتفاءه انما يكون  
 بانتفاء الكل فلا يتصور عدله في ما ذكر من الفاء مع الاصلين  
 ومن كون الشيء على لاهد من متناهيين ليرتبط الى القول بانه غير فاض  
 لكونه فرضيا ومن الاشكال الذي بقي غير مدفوع **قوله** ان لا يكون  
 هناك مدارية بها بنافذة بان المدارية على ذلك التقدير لازم قطعاً  
 وما ذكرته من انما يقتضي ترتيب الدلائل اما ان يكون في المدارية الواقعة  
 لا الرضبة اللهم الا ان ترتب ذلك **قوله** الكبر **قوله** لا استيالة كل من الدلائل  
 والمدبره الواقعي وفيه استيالة المدارية الواقعة **قوله** وان لم يكن



شمول الولاية لوقتين حلة لاحد الشمولين بناقصة فيه مان صدق فيه  
 بغير ان يكون ما انتفاء شمول الولاية في ذلك متحقق مع انتفاء العلم في  
 لا يلزم ثبوت احد الولايتين **قوله** لانه لو ثبت شمول الولاية او الاخرى  
 بالبنافسة فيه بالمتبع لكان ان يكون ثبوت كل من شمول الولاية والاخرى  
 على لا ومثالا في الاخر فلا يثبت المطابق لعدم مدارية العينة مع بناء  
 على ان شمول الولاية اذ لم يكن متحققا في ذلك لا يكون لعلوم مدارية لانه  
 مدارية العينة فرع لحقق العينة ولتحقق العينة فرع لحققه في نفسه وسواء  
**قوله** يجب لا يتكرر عن تكرار العينة لكن تعلم قطعا ان عدم الانكسار  
 على تقدير وقوعه ليس سببا للاستدلال ما شبا عن تكرار العلم كما هو  
 معنى صلوحي العينة ليكون مداريا لانه لا يفرض استدلالا في احد الكلام  
 انه لا يثبت لمتحقق العينة وعدمها فلا يكون مداريا **قوله** لان العينة اذ كانت  
 ثابتة اذ ان اراد علمه شمول الولاية لاحد الشمولين فلا يلزم انما اكد كانت  
 ثابتة كان نقض شمول العلم وان اراد علمه شمول الولاية لنقض شمول

العدم مع انه خلاف لما فيه ايضا ثم لو ان يكون عليه لنقض شمول العلم  
 على لا كما قد تقدم **قوله** في هذا المقام ما قيل من ان ثبوت كل مدارية العلم  
 والعدم على العلم ولا يلزم عليه انه اذا تحقق الملازمة في العلم  
 بعد تحقق الملازم في الوجود فهو يثبت ما عليه وكذا اذا تحقق الملازمة  
 في الوجود بعد تحقق الانفاق في العلم وانت صير بان الترتيب وهو  
 وعدمها على ما له صلوح العينة لا الترتيب مطلقا **قوله** وايضا ان  
 بهذا الدليل ان هذا عن النكاح العامة لورود يمكن ان يستدل بها  
 على اي ما يراه اثباته والطريق كما يفهم من حاصل كلام المصنف ان يرد  
 فيما سواه من المطبوعة ثابت او لا فان كان الاول ثبت المط  
 لوجوب ثبوت الاعم عند ثبوت الاخص وان كان الثاني فذلك هو العلم  
 مدار الاعم وجودا وعدمه وان اظهر ان المدارية انما تتحقق في حاله صلوح  
 العلم وسوم ههنا وبعبارة اخرى لا يلزم لزوم المدارية وانما يلزم  
 لو كان عدم ثبوت على تقدير عدم ثبوت الحاصل على سبيل الدور وسواء



اذا ساق **قوله** لكن لم قلتم انها كذا لانه ان العلية المذكورة ليست  
 مدار على تقديمها وفيه ان مدارية العلية على تقدير ما عدها هي الا كان  
 اذا لا عد معقول والمحال جاز ان يستلزم المحال فجاز ثبوت امر محال  
 وسواء مدارية على التقديم لا وسواء عدم العلية هكذا في جمهور الشافعيين  
 ولا شك ان المدارية اذا كانت اللامدارية متفقا الا ان يقال في المثال  
 نحو الفرج في تذكر المقدمة وتعتبر بعض الشايع في ذكره لم يقر كذا  
 بل قال لانه لان العلية مستلزم ان لا يكون مدارا له على تقدير عدمها في  
 الامر مستلزم لواز ان يكون ذكر التقديم في الامر مستلزما للمحال لا في  
 عدم المدارية فقال لم يثبت المطاكن لا لخص عليك ان مبدأ العبادات الى  
 اكثر وحلها عليه **قوله** وهذا المنع عند علم بسمي المنع على التقديم  
 قال في الله الشريعتين المدينين منع الامور الثانية على تقدير فرض  
 امر اذا كان في ذكر الامر متفقا اما في نفس الامر وعند المنافع و  
 بسموية منع التقديم في منعوا نتائج التكرار الاول من له وبنين مثلا

ما قالوا لانه انه ينتج وانما ينتج ان لو ثبت اليه صاه فقه على  
 تقديم مقدم الصغرى الذي هو مقدم النتيجة لواز ان يكون مقدم الصغرى  
 محلا والمحال جاز ان يستلزم المحال وخبر العلماء في جواب سائر المنع  
 واخبروا بصعوبة فان صاحب المقدمة ذكر مدفوع بالضم قال  
 المحصل ان لا اهل الخلاف طريق في دفع التقديم بالضم وسواء  
 التنبيه وضمه مع صدق المقدمة الممنوعة لكنه ضعيف لان بعينه  
 احاط ما منع بغيره ليدفع ان يقول سلمنا انه لو كان  
 المقدم منتظما الى المقدمة الصادقة لتحقق المطاكن لم قلتم انه  
 كذا وانا يكون كذا ان لو ثبت المقدمة صادقة على التقديم  
 وسواء اول العلام لم الى من عند لواز ان سائر ما يزيد  
 تفصيلا لا يلبس كتاب لا يجرى ما في نظيره وان ثبت  
 ايضا في المثال والاطلاحة على حصة الحال فعليكم  
 بتفنيق سطوات من مصنفاته لغيره على اقام الجواب ومختلطة



**قول** بنم ما ذكرنا من دليله اذ كان ثمانية في نفسه  
الا يكون محالاً على ملكنا واما نحن لا يكون ملزوماً للمحال ضرورة فلا  
يتوجه عليه ذلك المنع من التزديد المذكور فظهر ان الجواب

عن امثال سد المنع لرب الا يطعن

التزديد واثبات انه غير مضر

كما سبق في مثال المنع

الغبار المفرق والتنبه السابق

فليندرج تحت بعون

الله الملك الوهاب







سلك طريق الوصول المطلوب وعلمنا ان جدران ما وصلنا الى الطريق وبين المصنوعين  
مطلقا ومن المصنوع الاول للمهارة والمهارة للضلال ببيان ايضا وبين المصنوع الثاني للمهارة  
والمهارة الاول من الضلال محرم ومضمون من وجه لانه لو ان يكون محرم وجدران ما وصل الى المصنوع  
مع ان يكون له سلك طريق الوصول الى المصنوع ومجان ما يصل الى المصنوع بدون استوكه  
وطريق الوصول الى المصنوع ومحقق سلكه لا يصل الى المصنوع دون وجدران ما يصل الى المصنوع **و**  
المهارة ايضا الى المصنوع المهارة ان يطلق على الدلالة على ما يصل الى المصنوع بالاشارة الى المصنوع  
او في هذا المصنوع جازي ومعين الا ودين ضمنه او العكس والطاير ان يشترك لفظي والمصنوع  
ان السببين المهارة على الدلالة على ما يصل الى المصنوع وبين سلكه طريق الوصول الى المصنوع ومضمون  
من وجه ومن المهارة على الدلالة والمهارة محقق وجدران ما يصل الى المصنوع مطلق لانه كل من  
الدلالة الى ما يصل الى المصنوع محقق وجدران ما يصل الى المصنوع لان المهارة الدلالة على ما يصل  
بدون وجدران ليست بمحقق ومن المهارة بهذا المصنوع والضلال المحرم من وجه **و**  
وبين بها الاضلال وهو الدلالة على ما لا يصل الى المصنوع وبين الاضلال وكذا المصنوع الضلال  
محرم من وجه وبين الاضلال والمهارة محقق سلكه طريق الوصول الى المصنوع محرم من وجه وكذا  
السبب محرم من وجه ومن المهارة محقق وجدران ما يصل الى المصنوع واعلم ان السبب المذكور  
بهمنا باعتبار تحققه لا باعتبار الصدق والحق **و** ان كان رعايتها حاطة لانفسها فيه  
ان لو ان يكون الى فظ الادب شرط رعايتها او النباض وهذا لا يرد على ما ذكره الشارع  
لانه قال وان تحقق بدون رعايتها ولم نقل ان الحافظ هو رعايتها **و** رعايتها ونكبت

لانية اعلا فظ الاول وهو ان المصنوعين بل جازي **و** سلك طريق الوصول الى المصنوع  
المتعلق بهذا المصنوع فظ الادب ان احد ما ان يكون الا في المصنوع الاول كسواء  
وفي المصنوع الثاني مفتوحا وانما ان يكون الامر بالبعد عن الاول كونه اسم المتعلق به  
الحافظ فظ الادب ان يكون الحافظي السبب مثل وعلمنا ان يكون اسم المتعلق به في اللام  
الادب فظ الادب واراد به الرعاية او فيه نظر لان الضمير في قوله يكون راجعا الى  
دأب المذكور في قوله هذه رسالة في ادب الجنت ولا يمكن ان يراد به الرعاية قبل ان يرد  
به الرعاية بطريق الوضعية الاستحاج قلت في قوله وان كانت متداولة الى ما ينبغي ذكر  
والا يلزم الاستشعار بذكره ايضا يكون في الفاعل العاقل كونه العاقل كونه الى حيث قاله  
انما حصل في الادب حاطة وان كانت رعايتها لا تفسد على وندم نقل في الشارع فحاطة  
بهمنا العاقل يكون الحافظي المفرد وعلى ما ذكرناه من انه في بعض النسخ فحاطة كره به ان الله  
لجوز ان يكون الحافظي المفرد على ما ذكرناه في السبب الاول الحافظي المفرد طار اذا اراد بال  
دأب الرعاية كاه الاضلال الكا وانما اذا اراد به اسم المتعلق الحافظ كاه الاضلال الاول  
فالظاهر ان الحافظي السبب لا يتبرر **و** سلك طريق الوصول الى المصنوع هو المصنوع المطلق بل جميع  
الاشياء على وجه يكون لبعضها سببا لبعضها بالانتماء والتقدم وانما خبر قلت لا بعد ان يكون  
المضمون بيان المصنوع انما هو سبب المتعلق فان لم يكن سبب متعلق بالانتماء ولا به فذكر الا اذا اريد  
بالانتماء في معناه الموضوع له هو المصنوع **و** سلك طريق الوصول الى المصنوع لا يفسد الاضلال والاول  
والاظهار العاقل ان يقال فانما هي للفقر وهو طلبت لانتماء الاضلال **و** سلك طريق الوصول الى المصنوع



لا قبل انما اتمت الالهام من غير الصواب لان المتعارفين من حيث انما لم يعرفوا المقصود  
 اليه فقلت هذا انما يكون اذا كان المقصود من المتعارفين من حيث هو مضاف الى  
 الالهام من غير الصواب لانه متعارف بل العرف للمفاهيم عن اشارة وانما  
 تنفي عن غير الصواب مع تقدم ذكره لان كون الصواب منقولاً بوجوبه ووضوئه  
 اليك بين الفرق في المصوب انما هو كلام حاصل ان يكون الصواب معقولاً لا انما هو بوجوبه  
 ووضوئه الالهام بالسبب للصواب فانه لما تعلق به صار كانه صف له لا الصواب في علمه  
 الرأى وان كانت صف للمفاهيم كالمسألة والذات متقدم على الوصف **والالهام** انما  
 في القلب بطريق الفيض اي بلا اكتساب بل بلا ضرورة ايضا في كون هذا التعريف ما نجا  
 فطر فان الوجود اقله في مقامه ان الالهام بهذا المعنى لا يضاف الى الصواب فقلت  
 باعتبار ان المراد به انما هو على الاصح ان طلبت انهاء الصواب في القلب بطريق  
 ومن ان يوفى الالهام جامعا وما نجا فمماثل **و** معنى كون الرسالة مرتبة انما تفضل من  
 وانما رتبها عليها لان ما يلي ان يعلم فيها اما ان يكون مقصودا بالذات او بالاولى والاولى  
 اما ان يتوقف عليه المقصود بالذات او بالاولى والاولى والاولى **والثالث** ان اراد المقصود  
 بالذات المقصود بالذات في الرسالة فقلت جميعا مقصود بالذات فيها لانها جرت وان اراد  
 المقصود بالذات في النفس فقلت ان المقصود بالذات في النفس هو الفصل الثالث فقط وان  
 اراد المقصود بالذات في النفس فتقول **و** كون الفصل الثالث المقصود بالذات من النفس لا يضر  
 حتى لا يطعن على المقصود بالذات من النفس فان المقصود خارج عن فصل المراد المقصود بالذات في

من النفس

الاخر من الخطا في المناظرة وايضا فتقول **و** كون انما هو الثالث نظر فان الخطا  
 قوله بانه على ثلثة فصول اما ما يلي ان يعلم في ام سائر لانها جرت وانما هو بوجوبه  
 يقع كل منها في موقعه الظاهر ان غير موقعه رايه الى كل منها ولا في الفاء في قوله الثاني  
 على المناظر الصادق الفصل الاول في بيان ان الاشارة المصطلجة ليست صفة للفظ بل  
 لللفظ وفي الجواب ما علمه وايضا في هذا الفصل تنويع الالهام والاسان والدوران وغير  
 ذلك من القائل المصطلجة فيما بين المناظر من بذر **والفصل** الاول في السعرات تفضل  
 وانما قد تفرق المناظر على سائر الاصطلاحات المذكورة في هذا الفصل لان المقصود الا  
 فقه من تدوين هذا التي معروفة او الالهام معروفة كبقية وانما جبر بان ما ذكره الى سائر  
 ان المقصود بالذات هو الفصل **والاول** في معنى الالهام لا بوجوبه بل بضره النظر  
 لفظ ترتيب الامور المعلومة لعدائهم بضره لانه مع اصطلاحه واكتلامه في المعاني اللغوية  
 ويؤيد قوله من مناجاة من معنى مصطلجة عليه فمماثل **والاستعمال** في الالهام استعمال  
 لا بد من ذكره فانه يقال نظره في الكتاب تفرق فان فصل الالتفات ليست مستعملة في بل يكون  
 ما في كلامه استعمال الالهام في الالتفات في قلت معنى الالتفات اذا جرت عنه بلفظ النظر  
 يكون مستعملا في واذا جرت عنه بلفظ الالتفات كان مستعملا في نقل عنه الالهام اذا استعمل  
 في يكون على الفكر والى معنى الرؤى والالهام على الوجه وبصل على الغضب وبين معنى الحكم  
 فتقول نظره في التوحيه في حكمة بينهم **والثاني** في جانبى التي حين نقل عنه وانما لم يقل جانبى  
 المحلل والسائل كقوله بصره ليعتادوا العرف صوت المعارضه بلا تكلف **والثالث** في

الطاهر ان المصطلجة ليست صفة



الحكم او انتفاءه اقول هذا بطلان من شكل بالكل الذي يكون السائل ما شاء لانا فبما كانا  
 حاصل انما بكل مصورة المتماثلة **قول** لان النظر من المتماثلين لا يكون الا فيها  
 نفع عند قياسه من ارض الى ارض البصر في المناظر في وجهها وفي وجه المتماثلين في  
 الحكم عليه فقط او الحكم فقط في المستند الذي وقع بين المتماثلين مناظر في وجهها  
 فانه لا مناظر اقول النظر الحكم عليه او الحكم فقط لا يكون من الجانبين بل من الجانب  
 الا اذا كان راجعا الى النسبة بين المتماثلين باعتبار تلك المستند لا باعتبار الحكم عليه  
 او **قول** فيمكن ان يقال النسبة بين المتماثلين في نفعه فيل علمه ان ارض الى ارض  
 الواقع في الجانبين في عين السائل وانما ما هو وان شئت فهو فانه لا يسمى مناظر  
 اقول مثل ذلك عليه بتوليد الى بيان ما كتب المذكور وهو المتماثلين فان النظر من  
 المتماثلين لا يكون الا في وجه النسبة ولكن النسبة لا يكون الا بين المتماثلين احدهما الحكم  
 عليه والآخر الحكم عليه في علم من الموضوع فان الحكم ايضا الحكم عليه وكذا  
 الحكم في العلم في الجمله لان الثاني ايضا حكم عليه ويده عن ذلك قولهم سمي الحكم عليه في  
 القضية لانه موضوعا له وقوله ثبوت الحكم في حكم عليه اشارة الى السبيل وقوله  
 او ثبوت عنه اشارة الى الاستبالية وقوله او سا فانه اياه اشارة الى النسبة  
 الانفصالية **قول** لا وجه فيقول اقول الاول ان يقال لا وجه حصول تقدير الوجه  
**قول** من الحق بهذا اقول الحق في جميع اجزاء التوفيق كانه فيه وايضا ليس له  
 الجزء الاول من التوفيق في ولا يبعد ان يقال بعد الشارح جميع اجزاء التوفيق في

نقيض ما

شركة

سبيل التوفيق في الكلام في التحقيق تأمل **قول** احدهما انه قد يكون الفرض من جانب  
 الا فيقول بعد انما انما ابتداء بالاعراض الذي ورد على العلم الغائبة فتقدم في الصورة  
 تأمل نفس من ظهور جواب السؤال الاول من قوله لانه لا يسمى ذلك مناظر اصطلاحا  
 اما في قوله لا ينافي ايضا لو ان شئ اخر عرضا مع جواب سؤال غيره كونه ثانيا انما  
 قد ظهر عندنا فيقول ان يكون اظهار الصواب عرضا من العلم المذكور لا يوجد جواب  
**قول** في التوفيق ان اشئت السائل اذا اقم على عدد المنفعة اقول هو السمع  
 بالنقص الاجمالي كمن التفتض بالمنفعة **قول** لم يصدق عليه التفتض المذكور اقول  
 وان كان على التفتض التفتض كما الشارح لم يصدق السمع على المنفعة المحرر بل لا  
 يصدق على التفتض ولا على المعارضة ايضا اللهم الا ان يراه بالصدق التحقيق ومع  
 الصدق عدم التحقيق وان كان قول من عليه يفتي عن اراه بهذا المعنى تأمل  
 والحاصل ان المناظر اعلم من المنفعة والنقص والمعارضة باعتبار الحق لا باعتبار  
 الجمل **قول** في العلم المراد به المجهول النظمي **قول** رابعها ان بعد ان يدفع بقوله  
 بحسب مفاهيمهم فهم وكيفية اندفاعه ان التوفيق لا يصدق على الفكر الواقع بين  
 المعلم والمتعلم احدهما في الحكم والفكر الواقع بين التواقفين فانهما ليس  
 واما الفكر الواقع بين المتماثلين من تعليم فالظاهر ان بعد مناظر اصطلاحا  
 فان اكثر المناظر انما تكون في الكتب كدكر فلا فساد وصدق السمع  
 على ذلك الفكر هكذا ينبغي ان يجل كلام الشارح وان كان كلامه يدل على

**قول**

ظن



هذا ان ذكرنا افلا في المناظر ولا يصرف العيون عليه فانه في بقولنا لم يتعامم عنهم  
 بل ان يكون متعلقا بالارادة او اذاعة المتخيلين من الجانبين لم يتعامم عنهم والسا  
 ان يثبت وهو الفصل منها كون الفعل فاعلا للمناظر نظر فاعل فاعلا ما ذكرنا يكون قوله  
 العمل كذا من كونها عاقبة اقول في ذلك لان العلة الصورية في المناظر وان سلمت  
 كانت هي النظر المحصور الذي وقع بين فردا الى بين والمذكور في التوضيح مفهوم النظائر  
 هو العام ولا دلالة للعام على الخاص بغير الدلالة الثالث وكذا البوابة فان المذكور  
 في التوضيح هو مفهوم الجانبين والخاص على تقدير التسليم وكذا المفهوم بل فيه وايضا  
 المذكور على التوضيح هو المفهوم الخاص على تقدير التسليم هو المفهوم وكذا الكلام في قوله

المناظر

انما هو بعض ما بين الحقيقة المعروفة والخيال ولكن ان يكون في الحقيقة  
 صفة لبعض افرادها ما بين الحقيقة المعروفة في الخارج كالاشياء والجم  
 وبما يحتمل في الحقيقة ان يكون بعد التصديق بوجودها اما في اكثرها ليس  
 احتمالات الا ان يقال انما في الكل ما بينه فلان من وضره هو الانسب **قوله**  
 ان اخذت ما غير مذكور في الجموع الاولى ان اخذت الجموع **قوله** وان اخذت ما غير مذكور  
 اما من التمام من الترتيب لشيء الواجب **قوله** واما ما ذكرنا في الملاحظة بالتفصيل  
**قوله** في جرح على وجهه من القول لعل نقل وجود الترتيب ان يكون الحقا والصورة  
 معا اذا لفظ بالتفصيل معنى البوابة المذكور او المعنى بطريق القيد بمعنى  
 على هذه الترتيب انما تشمل على العلة الاربعة **قوله** المتقدمون المتحققون انما نقلوه  
 اياها وانما وصف المتقدمون بالمتحققين اشارة الى ان كلامهم اقوى من كلام المتأخرين  
 ومع ذلك قدم في الذكر لان مناقشات كلام المتأخرين اشده من مناقشات كلام المتقدمين  
**قوله** على ان المتأخرين المذكورين ظاهر صحتها نقله لان المقصود منها ان يعرف  
 بعض ما بين الحقيقة المعروفة على الاطلاق عليها وهو من البين والحق ان لا يكون له بغيرها  
 لما بين الحقيقة المعروفة على الاطلاق عليها او ليس شيئا منها والى حيث السابق يشتر ان  
 المراد القائل نقله ايضا وانما قال ظاهر صحتها لانه جمل ان يكون مراد عدم  
 الجولية في الافراد كما مر به البين **قوله** الدليل هو الذي لا نقله وانما قدم  
 تعريف الدليل على معنى المناقضة والمعارضة وغيرهما لتوضيح عليه لان الدليل ما توفى

للتصواب

من بيان

بما لا يجب



وغير تعريف المناقضة والمعارضة والنقض وايضا الدليل متعلق بحسب المصلح وغير متعلق  
لمنصب السائل ومنصب المصلح مقدم على منصب السائل في يتعلق **قوله** او لا تقدم **قوله**  
انما مطلقا هذا اشار الى مذهب الكفاء فانهم قالوا العلم هو حصول صورة الاشياء  
في العقل وهذا بصرفه على التصور ومطلق التصديق **قوله** او مقيدا يكون بتبينها  
بهذا اشار الى مذهب المتكلمين والاصوليين فالاصوليين الحجة للعلم عندكم هو صريح  
شبه لا محتمل للنقض وهذا النوع صادف على التصور والتصديق البعدين فقط وانما حصل  
كلهما بالاطلاق واما لان الطائفة الواحدة لا يقول بها تدبر **قوله** من الاحكام الظاهر  
بهذا الكلام يدل على ان المراد بالمصدق هو كالم **قوله** ان ثبت المطابق للواقع امر او  
بأن ثبت ان لا يزول بتكامل المكمل وانما قدم ان ثبت على انه مطابق للواقع مع ان الكتاب  
ان يكون متاخرا تنبيهنا على ان كونها ثابتا باعتبار مطابقة للواقع فافهم واعلم ان العلم معان  
اخر اضافة السائل والحق التصديق وان لم يكن الى صرح من التصديقات ما لم يكن كاصح به في العلم  
العلم ايبان والمطلوب لكن الشارع لم يفرق بينه بل لا يفرق بينه اذ اضافه على العلم المذكور  
في تعريف الدليل **قوله** ولا بد ان يخل بينها على معنى الاول ظاهر بهذا الكلام يدل على ان اضافة  
المعنى الاول صحيح وبما انه لا خلاف ان يراد بالعلم المعنى الاول وكون البيان في الدليل  
ما يخصه بالتصديق من قبل العالم المتبحر بعضا من اعموا ايضا في ان يكون هو ولا يشترط  
على ان السوء لا يلزم حيزه عند صحت كرسا بناه الكثرة على تقييد المتقدمين بالتحقق فيقال  
لان استعمال الظن في مقابل العلم يفتني وقال الامام ما يفرق من العلم بالظن شبهة ام فانكنا

المراد

المراد بالعلم المذكور في تعريف الامانة البعدين بترتبة مقابل الظن كدبر المراد بالعلم المذكور في تعريف  
الدليل البعدين فان قلت استعمال الظن في مقابل الظن العلم لا يدل على اطلاق العلم على البعدين  
لانه لو كان يراد بالعلم هو الجزم او الاعم من الجزم والتصديق البعدين لا التصديق البعدين  
ولا سلم فلان ان حمل العلم على التصديق في تعريف الامانة توصف على العلم على التصديق والتصديق  
قلت قد ذكرنا في شرح ان العلم مطلق والمعنى هو على معنى معان والى ذكر من سلك هذا المسلك  
فلما يراد بالعلم ما ذكرته تدبر **قوله** ما يؤيد هذا وجه التاخير ان الاخر اذ يدكر الدليل الظني بعد  
عدم الدليل المطلق وعدم السوء في الدليل الظني فالأصح في عن بعد لانه يلزم ان المحذور لا ينافي  
ايه في العلم به في البرهان الذي هو اشرف ما غلب والظاهر ان حمل الدليل على القطع هو  
بعضه حمل العلم على البعدين ما هو في الدليل المخصوصا البينة للوازم التي يلزم من العلم بها العلم  
من ان يكون نقورا او تصديقا العلم بل هو انما لا يكون عين ولا جرح والمكسب ان يقول عين  
فقط فاعلم **قوله** اللهم الا ان يخل انما قال اللهم لان وضع هذا الفن لم يفرق بينه وبين كونه  
**قوله** في السوء من حيث الظاهر يقتضيه وانما قال من حيث الظاهر لانه بين ومكسب ان  
المراد بالامانة النزوم على السوء والاكسب ولا سئل ان لم يفرق العلم ككل من المتقدمين من العلم  
لجميع الدليل السوء على السوء والاكسب وضع ما هو القصد المذكور من التوفيق حقيقة كونه شيئا وطا  
الاطلاق فيوم ذكر القصد هنا نظرا الى ذكر البينة فاعلم **قوله** ان ما يمكن ان يعلم وتخرج عنه ان  
بهذا السوء لا يبعد ولا يبعد على الحرف فله ان لا يكون الحرف شيئا فان المعنى المطلق الاول  
غيره عنه بخلاف الحرف في سلك الحجة فقط ولا يبعد في التوفيق عليه وما قيل ان مع الحرف يكون ان



يعجز عن جناب الاسم وكلمة غير شئ فان مع لوق غير مستقل وما هو معبر عن جناب الاسم  
 قطع فلا يكون احداهما الاخر ولو لم يكن الا في ذلك فقلت بهذا الا في ذلك لا يجنب بهما فاما **قول** اول  
 العلم لا يتصور على ان يقال ان هذا عطف تشبيه بقوله الزماني او يقال المراد به ما **قول** وهو  
 ان الزماني من الشئ كما عباد لا يحل من ان فقلت المراد بالزماني ما ذكرتم بل الحصول  
 الشئ فيكون مع العلم ان الدليل هو حصوله وبثبت من العلم به العلم برئ اخر وهو لا يتحقق ان  
 لا يتحقق العلم بالمدلول عن العلم بالدليل فقلت ان اردتم ان يكون الدليل تحت حصول من العلم بالمدلول  
 ان يكون حصوله على كافيه حصول العلم بالمدلول فلا يصح الا على ما هو بين الاشياء وان  
 اردتم ان يكون العلم بالمدلول لا يحصل فقلت ان حصول العلم بالمدلول يلزم ان يكون اجزاء الدليل  
 دليل بالمدلول لان لها ايضا مفعولا وحصول العلم بالمدلول على ان حل الزماني ما هذا  
 الحق مما لا يؤدي الى نوع بعد **قول** فاما يلزم ان لا يتحقق ما نقلت فان قلت فيما هذا  
 متحققا فليس يتصور ان يكون في يلزم ان يشتهر اشكاله فحق العلم بالمدلول في قول يلزم ان لا يتحقق  
 فحق العلم بالمدلول في اكتفى بالزماني في الاشكاله فقلت لا ينبغي وحصول المطلوب هو ان فيه  
 نوعا من الفاعل فيكون وهو ان الزماني كيطلق على اشياء الاشكاله يطلو على واما عدم  
 الاشكاله ايضا **قول** لا يصح في التعرف الا على ما هو بين الاشياء فنقل عنه وجبت لان كل  
 دليل يستلزم العلم بالمدلول اذا روي من ابطاله الاشياء والدليل عباد على كونه على ايد  
 اشياء كلام اقول في ثلث من وجه آخر وهو ان من علم ان الفاعل الاول من الاشكاله مثلما  
 السابق كلفه فاذ لو ثبت فردا من افراد هذا الفاعل اشكاله فحق العلم بالمدلول عن العلم بهذا

دوى

الفاعل وكذا الكلام في ما في الافراد من ذلك الفاعل وبما في الفاعل والاشكاله فيكون علمه  
 دليل ويصدق التعرف عليه واما عند من لا يكون له علم بشئ ذلك التزام فليست له  
 فلا فاد عدم صدق التعرف عليه وهذا كدلالة الفاظ على المعاني وضعت الا  
 هذا الفاظا زائفا فانها ان عند من هو على ما يوضع كذا الفاظا كذا المعاني وليست  
 بدال عند من لا يكون له لوضعه مائل **قول** فلا يصح في التعرف على الدليل اصلا فيلزم  
 تسليم ذلك لانه ان يكون دليل من دلائل الاصولين على وجه يمنع اشكاله العلم بالمدلول  
 عن العلم بالدليل واعلم ان بين الدال والدليل عموم وحصول مطلق **قول** وهذا  
 لا يصح على غير من الادراك ان اشكاله والوجه نقل عنه يشانه الى رد قول  
 اشانه الى حيث قال جعل اشكاله عن التعرف على العاري عن الجرم المتيقن  
 طرافه والوجه عباد عن التعرف على العاري عن الجرم موقوف **قول** ولست اشكك الا  
 استلزام المدلول عدمه ان كلاما يصح عليه لم يصح عليه المدلول وبهذا يصح  
 المعرف في المراء على بعض ما لا يصح في المعرف وكون الاشكاله صفة للمعرف كذا  
 مما يامل بل الطائفة صفة لعدم مائل **قول** فلا يشك ان يتحقق الوجود في المدلول  
 الانشائي لسؤاله ان يقال فلا في ان يتحقق الموهوم المطلق وهو الموهوم كونه الدليل  
**قول** على شئ واحد باعتبار ان كان زيدا مثلا فانه معدوم في الخارج وموجود  
 في الذهن **قول** وهو اننا باكم من العلم بالدليل في صوت النفس له الانشائي فيقال  
 ما يلزم من العلم بالامانة صوت النفس انما هو الظمي معدوم في آخر ولا يوجد عدمه فيه

س

س

الذهن

الف



في غير نفي نفي قول الامم هذه العبارة ان ما يلزم من العلم بالامانة في صورة النفي  
 لو كان العلم بوجود شئ اخر في العلم او العلم بوجود عدمه كان نفي الوجود مفيداً ولا شك  
 ان هذا العلم الصحيح انما يفيد لو كان المدلول في عدم شئ اخر مثل معل عن الشارع  
 كمنزلة كنه من الكسب لصحة المدلول بعد تصديقه بالدليل مع انه ينكر كونه موجوداً في  
 الذين يدركون شئ من الاشياء مطلقاً موهوماً في الزمان وايضا ان الموهوم الذي  
 متعلق التصديق العلم به فلو كان المراد بهما ما يشاؤون الذين يثبت ان يكون الالهي  
 يؤدي العلم به الى العلم بالمدلول الذي هو من الامور التصديقية وهو باطل علم انه يلزم ان  
 يكون المدلول وجود المدلول **والا** في الاول وان قالوا لا في الاول لان هذا الجواب يخرج  
 ايضا على ما ذكره بعد في خارج من هذا الشئ اخر فيلزم ان لا يثبت الاخر في وجوده  
 وهو ان يقال المراد بالوجود اعم والمراد بقوله وجود المدلول المدلول الموهوم من كل خصوصية  
 صورة الشئ في العقل **والا** في قوله وثبوت ومطابقته مع ان الامانة هي  
 التي يلزم من العلم الظن بان المدلول مطابق لما هو في الامر ولا شك ان السمع تصديق  
 على الامانة التي يلزم من العلم بها الظن بعدم شئ اخر وفيما لا شك ان الاصل من العلم بالامانة  
 الظن بان المدلول مطابق لما هو في الامر الى اصل الظن بالمدلول في غير الامر بينهما فان  
 ما لها واما مثل كثر فليس لهم الحكم اذ كل الشبهة واحدة وليست لا فقه **والا** في الثاني  
 الى العلم بالمدلول لا يخرج ان اذا كان العلم المقدمين في الشكل الثاني والثالث والاربع  
 والعلم بالاسرار متباعد في ان يلزم من العلم بالدليل الظن بالمدلول **والا** في الثاني ان

سماعه يصدق ان نقل عنه ان هذا الكلام اشارة الى انه لا يصدق في الادلة الظنية حسب  
 اصطلاح الاصول انه يلزم من العلم بالدليل الظن بالمدلول على ما استلزم في نظر الدليل  
 القطعي **والا** فليتناحل على عدم وجه التام ان الامانة التي يلزم من العلم بها الظن بوجود  
 المدلول يصدق عليها المعروف من تكليفيته ولا يصدق عليها انما يلزم من العلم  
 من العلم بها الظن بوجود المدلول فافهم قول اعلم ان الامانة التي يلزم من العلم بها  
 بوجود المدلول والامانة التي يلزم من العلم بها الجزم بوجود المدلول والظن بوجود  
 يصدق عليها المعروف من تكليفيته ولا يصدق عليها انما يلزم من العلم بالظن بوجود  
 المدلول ماثل في هذا المقام **والا** في ما يتوقف عليها وجود الشئ في الخارج واعلم ان  
 بهذا التفسير ان كان ما ذهب اليه المتكلمين كما هو الظاهر يكون قوله في الخارج ما لا  
 وان كان ما ذهب اليه المتكلمين في الخارج لا يخرج عن الوجود الذي هو التصديق  
 الذي هو اما لان الوجود الذي لا يكون له علم واما لان العلم يعبرون عن الوجود الذي  
**والا** في الصلوة في كل الصلوة ليست موجودة في الخارج لان اجزاء معزلة لا  
 لا يجمع الوجود واذ اعم بجمع الاجزاء في الوجود لم يوجد المركب قطعاً **والا** في ما يثبت  
 اليها في الصلوة بهذا ايضا يخرج بسبب ذكرنا وكذا في كل الظاهر ان السبب يخرج  
 ماثل **والا** في تصورنا قبل العلم الغائبة هي التصديق بالغائبة لا بصورة فلت العلم  
 الغائبة والحقيقة هي الشعور والقصد وان كان متعلقاً بالتصديق ماثل **والا** في ما يغاير  
 الشروط نقل عنه قبل وجه التغاير بين الغائبة والشروط ان الشرط قد يتقدم على المعلول وهو

في الغائبة

٢٤  
 في



وتعقل والغاية تعقل لا غير تعقل عنه الشيء ما عتب القصد اليه يكون غرضه و باعتبار  
الاشياء يكون غاية و باعتبار الطلب يكون مطلقا و باعتبار الشوق يكون مقصودا  
ان كل ما يتوقف عليه وجود الشيء هو سبب على قسمين ان من ان قبل ان العلة البعيدة  
والعلة النائية المركب من الصورة والشرط والمركب من الفاعل والغاية وغير ذلك من المركبات  
والمعروف بصرف غير انما يتوقف وجود الشيء مع ان لم يذكر في الشيء **والفصل الثاني** ان يكون المعلول  
بها بالفعل او بالقوة الظاهر ان ليس بينهما حد عقلي فلو ان من يكون كذا يكون اخره موجودا  
قبل و ايضا الفصل لرب ان ذكر **والفصل الثالث** ان كانت الاو هي العلة الصورية في ذلك لان العلة  
الصورية لا يكون المعلول بها بالفعل بل بها وبالاشياء معا فان قلت الباء بينهما معنى مع  
يشكل بالاشياء فان من العلة النائية ما يصدق عليها ان المعلول معها بالفعل فيلزم ان يكون  
على صورته كقول الافلاكي **ملا** على ان كانت الاشياء هي العلة الغائية في جعل كذا العلم  
الغائية مؤثرا ومؤثرة الفاعل كلام لان العلة الغائية باقية للفاعل بالاشياء لا مطلقا  
وايضا ان لا يشترط ان يكون هو امر اعتباري والفاعل هو المعطى لوجود المعلول كما ياتي  
في موصوفه الى اصل ان التأثير امر اعتباري لا وجودي والاشياء ملا يكون له مؤثر او لا  
فلازم ان مؤثره هو الغاية بل العلة الغائية باقية للفاعل على ان لا يشترط مطلقا ان يكون  
ان لم لو كان له مؤثر الزم ان يكون له تأثيرات غير مشابهة في الابدان **والفصل الرابع** ان لا يتقلد  
وانما اعتبر في الالات كونهما واسطة بين العلة والمعلول في وصول الاشياء والاشياء  
مستحبات في كل وان لم يذكر في مصاديقهم وحصول مطلق اقول الاقرب في علم العلة الغائية

المعرفة الغائية ان يقال ما يتوقف عليه وهو الشئ من العلة ان هذه الغاية الغائية اما ان  
يكون مطلقا او مضافا او خارجا والاول ان يكون من الاجزاء الغائية او الخارجية والاول  
التي والغاية والاشياء الصورية والاشياء اما ان يكون المعلول من الاجزاء او لا  
لاجل والاول هو ان يكون العلة الغائية والثالث اما ان يكون المعلول مطلقا  
او لا والاول هو الموضوع والاشياء اما ان يكون المعلول موقوف على وجوده او على  
عدمه او على عدم وجوده عليه معا والاول هو الاشياء والالات والاشياء هي الاشياء  
المؤثرة والثالث هو العلة **والفصل الخامس** في الواقع قبل ان يكون في الواقع  
الغائية القدم وقوله في الواقع متعلق بالعد الغائية واضرب عن العلة الغائية فانها ليست  
على تامة في الواقع وان فعل القوم في العلة الغائية تامة ولعل ان يكون في الواقع متعلقا  
في الوجود **والفصل السادس** ان لا يصدق ان فعل ظهور في العلم من حيث هو في الموصوف  
تعلقه والعلة الغائية على هذا التقدير ان سعدم على المعلول لانه قد يتركب المعلول  
من الحاد والصورة يكون بعض الاجزاء العلة الغائية من المعلول ولا يتقدم عليه ضرورة اشياء  
تقدم الكل على الجزء **والفصل السابع** اول السبب في ذلك ما سوف عليه وهو ان  
انما هو العلة الغائية لا البعيدة ولو قال لا تتولد العلة الغائية من البعيدة كان او لا  
وانسببت على تقدم عدم التبعية لا يصدق السبب على العلة البعيدة بل لا تتولد الغاية من البعيدة  
لكن لم عليه انما ان العلة الغائية مؤثر ما عتب الفاعل يكون في العلة الغائية والبعد  
انما مؤثره فاعل **والفصل الثامن** ان يكون مؤثرا في قول مؤثر في العلة الصورية

المفرد



البعيد والشرائط والغاية وغير ذلك من العلل سواء الفاعل والمركب من الفاعل وغيره  
 ويقولون سببها الفاعل والمركب من الفاعل وغيره سواء المركب من الفاعل والصور  
 فقط او منها او من غيرهما فاقول وانما انما هو العلل التي هي غير مؤثرة للمعلول بل  
 لا معنى انما اذا تحقق العلل التي هي كحق المعلول قطعا وان قطع عن العلل البعيدة  
**قول** فيتم وجود الغير انما لو كان من لوازم العلل الناعمة ان كل من اجزاها مؤثرة في المعلول  
 لم يغير النتيجة بالعلل التي هي لان جميع اجزاء العلل التي هي ليست مؤثرة في المعلول بل المؤثر  
 هو الفاعل فقط **ول** كان او يراه فبسر وان قد اولى ولم يقل صحيحا او صوابا لانه  
 يمكن دفعه باعتبار ارتفاع المانع في جميع الصور التعليل حتى الواجب فان الواجب محله باعتبار  
 سائر الموانع فلو لا يكون ارتفاع الموانع في جميع الموانع ان يكون هناك موانع  
 وينصون ارتفاعه فلا مانع لواجب الوجود والعلل الاولى هي بنصون ارتفاعه ولا  
 بعد ان وجود الاولوية ما تنفذ عنه في الحقيقة حيث حال وقد علمنا بانها لا يمكن ان يكون  
 في ذات اجزاء او غير مؤثر وحاصل الكلام ان لفظة المحل في الشيء الذي هو ذات اجزاء  
 واما التام فليس بمطلوب بل المفهوم منه ان كل من يكون ذات اجزاء او غير مؤثر **ول** هو متعين  
 على الشيء ووجه المسألة بين المانع الشق والاصطلاح هو انه كما يحصل الاظهار من الشيء  
 لحصل عن اثنين عند الشيء **ول** اذا كان يستدل بدليل على ثبوت ما هو المطلوب من هذا الكلام  
 يستدل ان العلل هو الدليل **ول** وقد يكون مكررا لوسط مع ذكره في السبب والواقع  
 ايضا بل ان الواجب والعلل هي الاوسط **ول** بعد آية السبب والواقع ان في ذاته واما

ان البرهان الاتي بعيد عن السبب في بعض النسخ **ول** يكون كقولهم مقتضاها ان  
 الماد بالكلية هي من السبب **ول** اقتضاء ضرورة لا اقتضاء انما فيها كون الا  
 الاقتضاء في الانفاذ في حيث يظهر ان من مائل **ول** لم يغير عند اهل الاصطلاح لان  
 المانع وغيره جاء في الاستعمال بين الاحكام مائل **ول** محط الخوايد والعلل العواید  
 بما يعم منه الباء زائفة لو لم تكن شيئا لكان ذلك المزمع اما معدوما في الخارج او موقوفا  
 في هذا الترتيد لا بد من تغير المضاف اليه بالزموم كدكره في قطع السطر عن انصاف  
 الشيء بالزموم **ول** بين الملازمة العينية وبين عدم الملازمة اي بين قولنا الملازمة لا وبين  
 قولنا الملازمة او يقول الملازمة معدومة في الخارج ولا الملازمة واعلم ان سبب الامام  
 طه المزموم الخارج دون الذي مائل **ول** اما ان كانا فلا يكون كانت الملازمة ان يكون  
 ان يقال ان مقتضى مطلوبك لا يحل من ان يكون مستلزما لحي او لا وان كان التام لا بين وان كان  
 الاول فهو محال فيستدرك بل نقول ان هذا الدليل لا يثبت ان سبب مطلوبك او لا والاول في  
 المطلوب والتمسك ان لا يفيد بطلان هذا فاقول **ول** كانت مغايرة لها في الخارج  
 لا مكان تغفلها بدونها واعلم ان المكان تغفلها بدونها لا يستلزم المغايرة في الخارج  
 كما في اجزاء المائتة مثل الحاصل ايضا اذا كان المزموم بين الشئين شيئا لم يكن  
 تغفل المزموم بدون الملازم مع انه متغافل ان والحاصل ان هذا الدليل لا يستلزم المحل  
 لا وجودا ولا عدمه **ول** ويقيم التسلسل ان الطان التسلسل من طرف المعلول لانه اذا  
 كان بين الشئين ملازمة يكون الملازمة موقوفة على شئين لانها امر نسبي بينهما فاذا كانت



الملازمة لازمة لاحد الطرفين كان لكل الملازمة وذكر الطرف ملازمة ايضا فيكون بين  
 الملازمة الاولى لان الملازمة الاولى وقعت طرفا والملازمة الثانية وقعت  
 نسبة بينهما وبين احد الطرفين المذكورين والموقوف على المتنبين وكذلك الملازمة  
 الثانية والرابعة الى غير ذلك من الملازمات الغير المتناهي فكم من التسلسل طرف المعلوم  
 في بطلان هذا البحث كدليل بين في موضع **فصل** وهو ما يكون الا بالوزن الاسكان بهما  
 اذ قيل في غير هذا لا يجوز ان يعود الى امكان الارتفاع والايهزم ان لا يكون امكان امكان  
 الانعكاس الا ما كان الاسكان وامكان وهو **الاول** والاشتباه فيكون  
 الغير راجعا الى امكان الارتفاع ان حال وهو ما يكون الا بما كان وازال ان كان فان  
 امكان ارتفاع الانعكاس الذي هو الملازمة انما يكون ما كان وازال ان كان لان تيقن  
 امتناع الانعكاس هو وازال ان كان فاذ امكن ارتفاعه امكن وازال ان كان وهو ما  
 فان رفعه احد التيقن ستره ثبوت الاخر وامكان رفعه ستره ثبوت الاول  
 لا يهزم ان يهدم الملازمة مع انه في الحقيقة تعليل الشيء بنفسه فحين ان يكون راجعا الى الارتفاع  
 فكم من معناه ان ارتفاع الملازمة عن الملازمة انما يكون كواز الانعكاس سها وقد  
 كحق ارتفاع الدوم امكان الانعكاس فكم من سها في الحقيقة تعليل الشيء بنفسه ايضا  
 مع انه لا ينفك لظن ان الشيء التيقن امكان ارتفاعها عن الملازمة لان ارتفاعها  
 عنها في يهزم وازال ان كان بينها حال السيد **فصل** في حكاية في المطالع  
 ذكر الاخر في معناه ان امكان ارتفاع الدوم عما تدر وقوعه لا يكون الا بالوزن الاسكان

اول لا ينفك في رفعه ذلك الى تقدير الارتفاع بل الحق ان امكان ارتفاع الدوم انما هو  
 كواز الانعكاس وبما ان ارتفاع الدوم على وازال ان كان وان امتنع الا  
 انعكاس من اللازم والمعلوم امتنع وازال ان كان امكان ارتفاع الدوم كواز  
 الانعكاس فكم من سها في سها **فصل** وانما دفعه واحدا ان على ثبات الملاحظة اخرى وهي  
 ان يهزم وازال ان كان وهو ما يكون الا بالوزن الاسكان بهما  
 فكم من الملازمة من الموجودات الى رجة لا يهزم الدوم من الاشياء مطلقا وكلام الامام  
 محمد يدل ظاهره على انه لا يهزم من السبب اصلا سواء كان من الموجودات الى رجة  
 او لا **فصل** في الترتيب ان كان الاعتبار الاول اقول لا يجوز ان يكون على الترتيب  
 الاعتبار الاول لانه في تقدير الكلام ان لا يهزم من الملازمة موقوف الى رجع كلامنا  
 ان يكون موقوف الى رجع الاول لا يهزم ان يكون على الترتيب الاعتبار الثاني ايضا لانه  
 في تقدير الكلام ان لا يهزم من سها او لو انصف الشيء بالاروم كان الدوم اما موقفا او  
 وما لا يهزم ان يكون معدوما لانه لو كان معدوما فاما ان يكون الاشياء متعينة بالاروم  
 او لا مائل كان الترتيب بينهما في **فصل** احسن الشئ الاول وهو ان يكون بين المتلا  
 امتناع الانعكاس الى رجع مع انه مفروض في الخارج **فصل** في حكاية في حكاية فان ذلك  
 في الحقيقة متناقض السهم مع مضمونه صحيح لان كل واحد من مضمونه غير صحيح فان ذكره الله  
 ما فقه **فصل** الملازمات البديهية البينة ذكر البينة منها نعلم ان البينة بالبراهين  
 بديهية وايضا يتفق على المشكل لمطلق الملازمات البديهية فالاول عدم ذكر البينة

زج



**قوله القطعة البقية** واعلم ان البرهان لا يكون الا قطعة ببقية فكون القطعة صفة  
 للبرهان **قوله** واما المعارضه اه اقول الط ان المعارضه على دليل التشكل لا بدليل السكر فان  
 واحد المعارضه دليل كثر **قوله** فلا بد ان يكون صائرا لانها لا يمكن وهذا ايضا من جهة المعارضه  
 بد ان يكون صائرا لانها لا يمكن ايضا ويلمح في او بسل ولما كان هذا غير خارج لم ينتف  
 اليه فافهم **قوله** يستلزم اشياء الانسكاك المفروض الاكالة وقول المفروض الاسماء فاعلم  
 بدل علم ان هذا الدليل المذكور في المعارضه صلا لا بد ان لا يكون كبريل هو برهان قطعا مثل  
 وهو يكون هو ايضا ارضين كون الانسكاك جواز الانسكاك مستلزما لاشياء الانسكاك المفروض  
 الاكالة كون انسكاك جواز الانسكاك ايضا على لا لا يمكن ان جواز الجاه وهو جواز الانسكاك  
 تام **قوله** لا مكان الملازم لان الانسكاك بالنفع يستلزم اشياء الانسكاك وامكان المفروض  
 يستلزم امكان الملازم اقول لا يخفى ان امكان المفروض يستلزم امكان الملازم لان الملازم اذا  
 كان معصولا لا يلزم من امكان المفروض امكان الملازم كالمفعل الاول بالسر الى الواجب  
 فكيف يمكن ان لا يمكن الحاص والواجب ليس كذلك كذا **قوله** لا يلزم الانقلاب ان انقلاب  
 الجاه يمكن لان مع جواز الانسكاك امكان الانسكاك وانسكاك جواز الانسكاك بعينه اشياء الانسكاك  
 واشياء الانسكاك يمكن والمفروض انه لا يلزم انقلاب الجاه يمكن **قوله** والدوران هو ان  
 ترتب الشئ اه الدوران في اللغة هو الحركة **قوله** هو البقاء **قوله** يتم تعليل الشئ الاول  
 بدليل الشئ ان الط ان التعليل بهذا ليس بالمعنى اللغوي ولا بالمعنى الاصطلاحي اذ  
 ذكر انما مثل **قوله** سبب حصوله عنه والاسباب يقال به او غيب لان الحصول

ك

لا بد على ان يتم تعليل الشئ الاول بدليل الشئ الثاني دلالة ظاهرة **قوله** ثم بعد اخرى اه  
 اقول الامثلة لا يتم للمثالية على هذا التقدير فاعلم ان الجوز فيها حصوله بعد اخرى بل اذ  
 اشياء فيها كاف **قوله** كالطعام والاسباب يقال له ان الصلوة بالشيء الطاهر **قوله**  
 وجود واحد ما قبل من منها احتمالات اخر احدنا ان يكون الشئ الاول مرتبة على وجود  
 الشئ الثاني وان يكون وجود الشئ الاول مرتبة على عدم الشئ الاول **قوله** وانما ان  
 يكون عدم الشئ الاول مرتبة على وجود الشئ الثاني ووجود مرتبة على عدمه معا **قوله** وجود  
 ادم اه نقل عنه فانه لو وجد صدق الزمان مع الطهر الى ادم **قوله** وانما مطلق الملازمة ان  
 تستلزم فالسبب الملازمة الكمية والدوران عدم من عدم ومن الدوران ومطلق الملازمة  
 الكمية تستلزم من عدم ومن الدوران ومطلق الملازمة كذا كانت او مرتبة على مطلق  
 لان الدوران احص مطلق من الملازمة مطلق **قوله** ملازمة جبرية ايا لعل عنه بان هذا الدليل  
 من الشكل الثالث وقيل مثل كمال الحق مجموع الامر من الحق احدهما وكما الحق مجموع الحق الاخر  
 مسماة قد يكون اذا الحق احدهما الحق الاخر في الحقيقة بل من فرض الجاه ولا يمكن  
 في الاستلزام ايا فقلت هذا سبب كذا بل من ان لا يحصل سبب كذا لروية اصله لصدقا  
 بعقبا اخى الموصوفه الحرة **قوله** جميع المواد **قوله** والمنافضة وهي اللغة قطع  
 المنسب المنسب بين المعنى اللغوي والاصطلاحي هو ان يحصى القطع كما عرف بعض اجزاء  
 الحظ من بعض من ذكر المناقضة الاصطلاحي يفرق بعض اجزاء الدليل عن بعض **قوله** سواء  
 كان من جهة الحاق او من الصواب الط ان يلحق استلزام الدليل المطلب بدافئة المناقضة



بالنسبة الى ذكر الشارع ندر **قوله** لان صلاي مطلوبكم ايضا ما يشا ولها المص الا نسب ان يقال وهو  
ان صلاي مطلوبكم ما يشا وله المص سر ك اللام ولعل ايضا **قوله** وان كان عن دليل العقل  
الاول واعلم ان كون دليل المعارض عن دليل الخصم من العقل ثمانية وصورة على مذهب  
المحقق **قوله** والتنفذ وهو الله صلاي من الجمل وقد ما يقال فلا تنقض  
الجمل اذ من قبل ويرى وجه الكسب بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ان التنقض الجمل  
اللفظي يرى الجمل كذكر التنقض الاصطلاحي سر ك الدليل **قوله** الدال عليه ان يحب زعم العقل  
**قوله** فالأول ان يقال ان نقل عنه وانما قال فالأول ولم نقل فالصواب او الصريح لان  
كلام المص ايضا لا يلا في صلاي لا اعتداد وايضا ان التحقيق غير كما يشا **قوله** مع  
بيان كلف الحكم عنه الانسب ان يقال كلف الحكم عنه كيد على قوله كلف الحكم المذكور عنه  
اولا استمراده فسادا آخر والمراد بالبيان الذكر اريد ذكر كلف الحكم واعلم ان الراجح فيها  
لرعيه الاخر اذ في كل الاخر من الاعراض والتحقيق **قوله** والاول على مطلوبكم اقول  
عندكم **قوله** اول استمراده فسادا آخر وقوله زائد على كل ماثل **قوله** ما يكون المنع بين  
وتويزا بر طاع كلام المص وهو قوله بين يدي يدر على ان يكون المستند هو الشاهد  
وكلام الشارع يدل على ان يكون المستند مستندا لما فقهه والباعث للشارع على هذا  
هو ان المصنف ذكر المنع في تعريف المناقضة ولم يذكر في تعريف المعارضه والتنقض  
وان الشاهد اهل الدليل الذي سبق له في صلاي سدا المنع فاقصص بالمر  
سواء كان ذكر السنو لا ما للمنع الى ما وباله اواع والمراد بالثاني وبها ان في اعتبار

التحقق لا باعتبار الصدق والجمل **قوله** لان يقع المنع اقول ان يقع المنع غير معقول فان  
طلب الدليل ماثل واعلم ان الكلام على السند يستلزم ولا ما فقهه ولا تنقض المناقضات  
المذكورة **قوله** اثبات المقدمة بدليل اخر وانما قال بدليل اخر لان ابطال السند لا يثبت  
دليل على اثبات المقدمة المنعوتة فان رفع السند يستلزم لرفع المنع فاذا ارتفع المنع  
المقدمة المنعوتة لكن بر ديدان رفع السند انما يستلزم رفع المنع اذا كان السند مساويا للمنع  
**قوله** في ترتيب البحث نقل عنه لهذا البحث اجزاء ثلثة مرتبة بعضها على بعض وهو المبدأ  
والاوساط والمقاطع فاجب ان ياتي الدعوى وتبر الحث والذاهب والواساط في الدليل  
والجواب يستدل بها على الدعوى والمقاطع من المقدمات التي ينتهي اليها في البرهان **قوله**  
وفي الدور والتمسك واجتماع التقيضين وهل التقيض على التقيض **قوله** والترتيب جعل  
الشيء في مرتبة انما على من التعريف المشهور وهو وضع كل شيء في مرتبة ملا برود السواد  
التي اورد على التعريف المشهور اذ ما ان الشيء الواحد لا يمكن وضعه في مرتبة كل شيء وانما  
انه يلزم ان لا يكون الواقع ترتيبا صلا والثالث ان من التعريف لا يصدق على ترتيب من الترتيبات  
التي خرج القوم بها على مع بر ديدان هذا التعريف ان وضع كل شيء في مرتبة يكون ترتيبا  
مع ان الطان الترتيب لا يكون الا في المسدد فالاول ان يقال ترتيب الشيء وضع اجزائه في  
المراتب الا انه ينكر الاجزاء من قولهم مرتبة الاول ان يقال مصدر مرتبة كذا اذا اقر  
**قوله** او يقيى كذا الانطاط المشكره والمنقذات اللفظية ان حمل التعريف على التعريف  
بان المراد بهم القصد العقلي بهذا اشار الى تسمية الالفاظ المستعمل فيها قبل لم  
معناها



قال المراد بهذا القدر العقلية انه لا يمتنع له الا بما افقت وان سجد ذكر كل من كل لفظ يمكن ان يستعمل  
 في المعنى الى ان يطرأ الكتابة نقل عنه لا يطاق الا بما عرفت كونها شرطاً او ليس بشرط  
 لانه ربما لم يعتقد عليه كل من غير دليل المنع او صحيح العقل بهذا الانسب ان يقال  
 ان صحيح هذا العقل واعلم ان هذا يعني قوله اطلب من كل صحيح هذا العقل في كل الباطن  
 وانما سألنا ونوضحه النظم ان يقال قوله صحيح النقل ليس دليل عليه ليس ينبغي ان يصح  
 النقل دليل على المدعى الذي هو النقل والدليل بصدق علم الصحيح لانه يترجم من العلم به  
 العلم بالنقل الذي هو الاول في نطقه ووجه الثالث ان يكره ما يصلح ان يكون رفعاً وذكراً  
 قد يكون بالدليل العقل و قد يكون بالتبكيه اذا كانت المقدمة المنعوتة من البرهان  
 وقد يكون بالنقل وصح ما قيل **فليست** في هذا البيان فان خلط بينه النفا  
 لظنه انك فقط اقول لنحمل ان يراد بالعلم هو الدليل الاول وهو قوله ووجه عليه  
 لوجبت على الفهم وبالبيان بيان الكبري اوجبان الشرطه وحمل ان يراد بالعلم المجموع  
 الدليل ودليل الدليل وبالبيان بيان الكبري والخلط في كل البيان هو ان قوله فاذا  
 لم تحقق شئوم العدم لم تحقق شئوم الوجود فاذا افترضنا لا شيء فان علم تحقق  
 شئوم العدم لم يوازن ان يكون عدم تحقق العدم لم تحقق شئوم الوجود لعدم تحقق شئوم  
 الوجود واذا افترضنا فلا شك ان الشرطه لا يتبعك بعكس النقض على مدعيه الفهماء  
 ونحمل ان يكون الخلط في بيان الكبري هو قوله لو لم يثبت شئوم الوجود علم مقدم عدم شئوم  
 العدم فيكون ذلك معاً مقدمه بنفسه الدليل في كل ما لم يثبت مع لوازمها نقل عنه بغير  
 جميع

انه لو كانت تخفيق الارادة هو جميع لوازمها من الحكم في صورة التراء وغيره يمكن ذكر مشتق الدليل  
 الدالة على انتفاء **والا** في وجه التوجه الى الشرطه طريق التوجيه ان لا يتعرف قبل اثبات  
 المقدمة المصطلح يتعرف بعد ان تعرف واما اذا لم يتعرف ولم يثبت اليه اصلاً فذكره  
 لان التعرف قبل الاثبات حسن فانه يفتح على ما نعت التوجيه كما يدل عليه قوله لا ياتي من شئ  
 منها ما يلزم عليه او كما يفرم من كلام المصنف بعض مصنفاته ندر على ان لا ياتي  
 ان يغير كلامه ان لا ياتي ان يغير كلامه واكتفى بالمنع ان ياتي ان لا ياتي كلامه على  
 التوجيه حيث يستحق ان يسمى وبما يمتنع بادي غايته يؤديها الى المنع مع السند كما  
 اشار اليه بقوله يتوهم ذكره بعد اتمامه فليس هذا الاشارة الى استدلال السائل على بطلان  
 لا ان تعرف المصطلح على كلام المباحث فكيف يعمى على الاشارة بالاختلاف مختلف  
 فلو روي ما علم مقدم من مقدمات الدليل اقول المناقضة هو طلب الدليل على مقدمة معينة مقدمة  
 الدليل لا يطاق للمقدمة المعينة على فلنعتف مقدمه معينة الط ان العلم متعلق بالدليل  
 على المقدمة المعينة لا بالعدم المعينه لوسم قلت لا ياتي من يرد تعلم المقدمة المعينه كونه نقضاً  
 تفصيلياً ندر اما من طرف المصطلح اقول فلا ينبغي المصطلح في ما وزنه كما حره ايضا  
 بعض الخرافة وهو انه اذا سئل سائل فسر المصطلح لا يستعمل في الجواب بطلب عن السائل ترجم  
 المنع والحكمة المنع على فبين بسم المصطلح ولا يفرق اما بان يكون انتفاء المقدمة الممتنع  
 مثبتاً لدعواه بالذات او بوجه ام كما يسمى واما بان يكون المنع على وجه ياتي به جواب مما ذكره فبدو  
 كذا الجواب عنه فبين فبين وهو لا يثبت اما ان يكون مثبتاً لما ينبغي واما بان كان



كن بغيره في موضع آخر فعل اي حاله مع عدم الاستعمال كما في ما ذكر على الاجمال في اواخر

غير السبب السبب انما في غير ط في البرية

ناشئ لا يتناهى الى الاستدلال عليه هذا

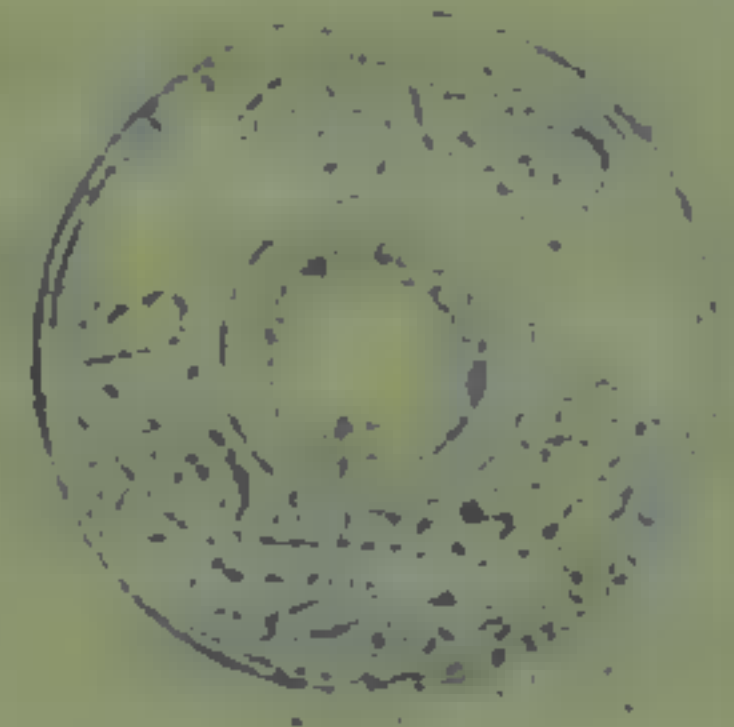
بعينه مع البرية المطلق ولا

معنى لتفسيره

ادعا كونه

جليا

نفس



منه

بسم الله الرحمن الرحيم

113





ان الله يستعان به من الامور الحسان **قال** الله المكن المكنان **قال** واين يستجاب في الشئون الصالحة  
سكن الله الواجب لوابة **قال** واوون ما يسكن به استجابة الدعوات صلوات من صل عليه حاله الارض و  
السموات فحق على منتهى من العسل العسل **قال** وترى من بهيمة الانعام ونسكهم على رزقنا  
من الفضل الجليل **قال** وانعم علينا نواع الانعام ونفالي على كل من علم من علم من اهل الارض  
والسموات الصلوات على البرية وتفيض الالة وعلى عشرة اكرام البرية والصلوات على العظام الملائكة  
**قال** من من عبد **قال** لا من منه وقطعة من عبد من بقاء اسرارها البكرتهم انعم الله و  
افضل عليه والمنة النعمة ان لا يستجب سدا من يعطيه الله واشتد فرها من المني الذي هو  
لانه انما سدا الله لتنظيمها حاجته لا غير من غير ان يعطيه لطلب مشيئة ثم يقال من عبد صبيحة  
اذا اعتده عليه وانما ما فعل الا اوله مع قول المص المنة لواب العسل الانعام علينا لو  
بها العسل وعلى الله الاعتداد بما انعم علينا لواب العسل لانه الانعام له فذكر الاعتداد فها  
الوجهين يكون قول المنة علينا احترامنا يكون النعم من الله وتقديره والاحتراف به عين  
الشكر والثناء كما روي ان داود عليه السلام قال المنة كيف اشكره والشكر نعمه افرى من شكره  
سكرا افرى فاولى الله تعالى اذا عرف ان ما بكل من نعمة منى فقد شكرته وبهذا ظهر وجوب كون  
قول الله علينا من مناجاة كاشدة والشكر وحاد على ما نقل عنه روى الله تعالى في القبول ان  
المصير لثانك الصلوات لان من دأب المصنفين الايمان بالحمد ثم الصلوات عقيبها واما  
ترك الحمد على العجز ترك الصلوات ايضا **قال** افضل النعم **قال** لانه مبدء الكمالات  
العبد والعبد وضايف التكليف الشرعية وبه حصول الامور الربنية والديانة **قال** النعم

تعالى

**قال** الاله ضايف بيانته **قال** لو ارد في المص **اول** يعني في الكتابية وبهذا ظهر وجوب  
لكان اولي لان كتابته الحمد والصلوات في اوابل الكتب لبيانها على الواجب ذكرها لكان كتابتها  
اولي لتدل على الذكر **قال** ظهر لك ما في **اول** نقل عنه انه ما في هو نوره احد الامور الباطنية  
قيام الصلوات الواضحة فكلين مختلفين على تقدير قيام بكل واحد من العلم والتمتع او على التقدير  
التي لا طينة مع انتفاء مبدء الخلق عنه على تقدير قيامه بالتمتع وحده او العلم وحده **قال** فليكون  
مثل الادب **اول** يعني احتياج كل منتمتع اليها لا يخلو كونها حافظة **قال** فليكون قد ان ما يوصل اليها قول  
بهذا النوعين غير مضمي اذ هو نوعين بالافق ولا يترك شيئا في القبول **قال** وبما بها الهداية **اول**  
المعاني للصلوات انما هو الاهتداء والهدى لانه ما وانا الهداية فمن تعبدت فطما فلا يتابع الصلوات  
بل الاضلال ويمكن ان يقال الهداية تفجف الهدى ولكن باي من ذكر قول الهداية تطلق ايضا  
الهدى لان كل من هو هذا معنى ايضا والله الهادي **قال** الهداية تطلق ايضا **اول** من استبر  
راي اهل السنة ومن لهم تسعة ومنها خلق الاهتداء فها هذا التفسير يكون بهذا الاطلاق واعا طر  
المجاز عن الامانة واما على المشهور فهو على طريق الحقيقة **قال** تنبيه على ان المص **اول** وجه التنبيه  
انه لا كان عدم حمدا لادب وبها تسبيلها بدون الرعاية معلوما كذا واحد استندما اليها فها  
تنبيه على ان بينهما استنساخا وادعاء فابنما وجدت احدهما وجدت الاخر وان المص ينفي  
ان يتنكر ووقوف على التواضع على رعايتها اصلا **قال** وقد يقال **اول** يحمل ان يكون الجواز على هذا  
القول في الفردان الادب بالاطلاق الادب وارادة الرعية بطريق اطلاق اسم المتعلق على المتعلق  
وان يكون في الرعية لفظا والتسبيل الى الادب واما القول الاول يكون في التنبه فقط **قال** تنبيه



اللفظ لا يعني الاصطلاح **اقول** التماسك لا يستعمل في العرف الا في مواضع التواضع في الجمل من  
جانبه. التماسك فعل من الاضمار جعل التماسك بمعنى الله **قال** بين طرفي الكلام  
**اقول** السائل والمستوعب **فقد** وهو ما يطابق الواقع **اقول** قد تم تصحيح الصواب  
مع ما مضى لزم في الذكر وهذا شايه وكلام الآداب فلا اضمار الى تكلف الشارح فيما قبل  
عنه من انه اذا تم تصحيح الالهام مع تقدم ذكره لان كون الصواب منقولة بوجه نسبة وصفية  
بالنسبة كابين الفرو والمضروب **قال** مناسبة لما قبله **اقول** يعني الله لو اهب العقل وجه  
المناسبة وهذا مما لم يسم به بعض العقلاء الاداب نشاء الاطراف وهو من الضمايم البنية  
**قال** ومنه كون كون الرسالة **اقول** اشار الى دفع ما قبله لان معنى رتبة على كذا اورده  
عقبة فيلزم كون الرسالة بعد الفصول الثلثة وكونها خيرة وليس كذلك **قال** ان نوحات الخطا  
**اقول** اشار الى ان الالام في التوبيخات للعهود **قال** اخترت النكات **اقول** بكم النون جمع  
وهي الرفقة ان كانت مدقة النظر والمراد منها الدلائل الدالة على الحق والناجية عنها بالحق  
تنبيه على دفعها ونحوها **قال** الماخذ **اقول** لما كان المقصود من الفن معرفة طريق الناطق  
قدما على سائر الاصطلاحات **قال** اما من النظر **اقول** فعل الاول انما هي المناظرة منظر  
لان كلام كل من المتكلمين نظير كلام الاخر في كونها متعلقين بسنة واحدة وقبله لان  
كلامهما نظير اللفظ على معنى ان كلام كل منهما يتوجه الى النسبة المذكورة وعلى ذلك لان كلامها  
ينظر صاحبه وينصره وعلى ذلك لان كلامهما ينظر ويتوقف كلام الاخر **قال** يعني النكات  
السنة الثالثة **اقول** لا يعني الاتفاقات الباصرة الى المحسوسات وهذا التفسير على ما في النظر

بجود التوجه الى الخط وجعله وجوديا وفسرنا بحد من العقل في المعقولات **قال** ويرى عليه  
استعماله **اقول** لان النظر على الاتفاقات الباصرة لا يستعمل في بل يستعمل في جانب البصر  
**اقول** لمزيد الا يفضل ولا ما يستعمل النظر من كان كافيا في الاضمار عن الاتفاقات الباصرة  
**قال** ارجاني المتكلمين **اقول** اضمار المتكلمين على المعقولات مسائل يستعمل المعقولات  
بلا شك لان المعقولات هو المستند على اثبات حكم والمسائل هو المانع وفي صوت المعقولات  
لا يمنع فلا يصدق لاحدهما ان مسائل الا ان يتكلف وقد يقال فلما استدل الحكم على  
ما استدل عليه الحكم الاول فكانت منه مدعى فصار سائلا بهذا الاعتبار **قال** لان النظر  
المتكلمين لا يكون الا في **اقول** يعني ان قد تم في السبيل للاضمار عن النظر الواقع في الحكم  
عليه فقط اوجه فقط كتميم بيان للواقع لان ذكره في بقوله من الجانبين لان الجانبين  
لحتمية عرفت هو جانب المتكلمين في ثبوت الحكم او انشائه لا مطلقا المتكلمين كما  
ذكر وايضا قوله من الشئ بيان للواقع وليس للاضمار عن النظر ونسبة حقيقة  
بأنها ما هي ورثتها في كماله يعني ما ذكرناه في قيد **قال** والنسبة بينهما **اقول** انما  
اخر تخليص النسبة عن ترتيب الشئ مع انما متقدمة في الذكر لان تحقق النسبة انما يكون بعد تحقق  
المتكلمين **قال** ثبوت الحكم لا يحل عليه او ثبوت عند او ضافته اياه **اقول** هذا في  
الاجابة واما في السبيل فالنسبة بينهما ارتفاع الثبوت في الاولين وارتفاع النيات  
في الثالث والاوكون في الحقيقة والاشراط المتصلة والثالث في الشبهة  
المتصلة واشتراكها في سببها **قال** لا ينافي ايضا **اقول** وفي ما قبله



الالتزام والاقامه فلهذا يقال في احد جوابي الكمال **قول** ان الثابت فقط  
 او الثاني فقط **قال** ينظر كره في كل منها **قول** اما الاول فانه في بقوله لا يسي ذكر مناطه  
 اصطلاحا واما الثاني فيقول فلان ان يكون اظهار الصواب من النظر المذكور لا يجب  
 حصول عقبة كره النظر واما الثالث فيقول المراد من الثبات السواء لا يمتنع  
 امور معلومه واما الرابع فيقول ان الثاني المتى صحت وثبوت الكمال وانما في تنظيم  
**قال** وعلى ما قلناه يكون واحد منها مذكور بالالتزام **قول** لان الفاعل ليس مفعلا  
 بل للنظر بل دلاله النظر عليه الالتزام فكون واحد منها الفاعل مذكور بالالتزام  
**قال** بالثاني ما هو المعروف **قول** ان المناظره يعني ان النسبه خارجة عن صدق المنا  
 ظره عليه الخارج لان المتى صحت لهام كانت فكليه والثبات التفرع الى المعاد و  
 المناظره في الخارج عباره عن تكرار الحركات الموجوده والانتفاء الموجوده والانتفاء  
 عنها غاية انما متعلقه الحركات والانتفاء **قال** بل على وجه التحيز والتميز **قول** لان المناظره  
 والصوت مما يختص بالاجسام **قال** و2 بند في السؤال لان الاجزاء ايضا **قول**  
 لا يخفى ان السؤال الثالث كما بند في هذا الجواب المشتمل على بند في الجواب الاول المختص  
 بالسؤال الاول **قال** ان اذنت باعتبار المجموع تكون على ثمانية **قول** يعني اذا اعتبر  
 العدد الفاعل ينظر في التاثير او اعتبر المفعول ينظر في المفعول **قول** الاثر بالفعل فيذكر  
 فيه الشرط وارتقاء الموانع والام يمكن مجموع العلل الاربع على ثمانية لانه صديقا  
 يتوقف وجوده على ما سبق وظاهر ان مجموع العلل الاربع يكون باعتبار المذكور

ليس كذلك **قال** اذا لوحظ بالتفصيل **قول** ان اول ما لوحظ بالتفصيل كان عين المعرف في بعضه  
**قال** واما اصل الذي اوله هو اجتماع الصوت والمادة فقط فانه خارج عن الثاني وفيه اعني ما افقد  
 فيه العلل الاربع باسرها **قال** واما الثاني فلانه محال لما هو المشهور **قول** والتحقيق ان تعريف الماهية  
 الحقيقية اذا كان في الماهية لي ان يكون المعرف مساويا للمعرف او يكون متضادا له واما اذا  
 كان تعريف الماهية الحقيقية في الآئمة والوجود فيجوز تعريفها بالافراء الغير المحل على نظر عليه  
 البركة الشفاء في اصل الجواب **قال** على ما ذكرنا ان التعريف بالافراء المحل ان يكون بعضا  
 الحقيقية انه تعريف في الماهية واما في جميع الماهيات الحقيقية سواء كانت معرفة في الحقيقة  
 في الآئمة فيجوز تعريفها بالافراء الغير المحل كالمعجم والبيت فان افراء البيت والمعجم لا يخلو  
 واما حديث الشان فاني هو في الاول لانه لا يمتنع في الجواب وانما في الثاني ان كل ما  
 في الماهيات الاعتبارية وهذا الجواب انما يتم في الماهيات الحقيقية **قال** المتقدمون المحققون  
 قد علموا انما وصف المتقدمون بالتحقيق اشارة الى ان كلامهم اقرب من كلام المتأخرين ومع  
 ذلك قد مر في الذكر لان منافاة الكلام المتأخرين اشد من منافاة كلام المتقدمين اياه لان الثاني  
 في العموم والمخصوص اخص من النفاذ في الجزاء والمنافاة للحاص اشد من المنافاة للعام  
**قال** ظاهر حالها انه لا يناسب **قول** نقول عنه في وجه عدم المناسبة ان المقصود منها بيان  
 تعريف بعض الماهيات الحقيقية بالاعمال عليها ونتميز البيت والمعجم ليس كغيرهما حقيقة  
 مفعلة كون المعرف لا يظهر في هذا المنقول على ما لا يخفى على ذوي العقول **قال** ولا يخفى  
 الا ان الجمل على المعنى الاول يوجب صدق التعريف على المعرفان كما ذكرنا واستعماله المشتمل



التي تسمى بغيره بغيره الى في وعدمه وان فلا وجه لقوله لا يتقبل عنه انما في الحذف  
وون الجواز لان منهم من اطلق الدليل على المعنى ايضا فعمل تقدير ثبوت هذا الاطلاق من  
اهل هذه الصفة كما سماه المشرك بغيره بغيره باقى وذكر كاف في عدمه وانما تعريف  
**قال** بعينه **اقول** ان المعنى ان المراد من العلم المعنى الثالث وهو الالمانية طامه **قال** بما يثبت  
**اقول** نقل عنه وجه التأسيس ان الافراد يذكر الدليل القطعي بتعريف الدليل المطلق و  
عدم التعرض للدليل القطعي مما لا يلزم عن بعد فالتأسيس الا باق ان على الدليل على القطعي و  
هو يتفق جعل العلم بغيره اليقين كما ذكرنا **قال** وانما اطلق صاحب هذا التعريف **اقول**  
فان قلت على ما نقل عنه من انه انما مر في اطلاقه وعينه ليعلم ان هذا التعريف ليس  
بما يخص بالحق بل هو للمفهوم فنقل المعنى في كلامه فلا يتوهم ان هذا التعريف مما لا يرضى  
صاحب التعريف وهو المعنى لانه على الزعم على ظاهره في تعريفه المعنى كما في شرح النسخة  
ووارد عليه النص التعريف المذكور وجعله واردا عليه ان يكون الخالف في هذا التعريف ايضا  
كذلك كان ليجعل ان يورد التعريف المذكور بهما بعد ذكر التعريف لانه مما لا يرضى به كقول  
في شرح النسخة قلت لانه يورد بيان اصطلاحات العلوم ونقلها عن اسمائها  
كان وصدور شرعها لانهم وبين محضها وفاء **قال** فعمل هذا سقط **اقول** اي  
على ان المراد من المفهوم المذكور ما هو على وجه النظر والاكث - سقط الاخر ارض بدفعه  
المفومات لان التسمية علم المفومات لعلوم جازما ليس على وجه النظر والاكث -  
**قال** اللهم الا ان على **اقول** انما اني بعبارة استعمال موضع المفومات لان اصطلاح

هذا الفن بلام اصطلاح الاصول بل يتحد من معنى زاه بعضهم فيد على وجه التحقيق في  
تعريف اصول الفقه بغيره عنه علم الحلاق رحمة الله ان قواعد ما يتوصل به الى الفقه توصلا في  
فني حمله على اصطلاح الاصول نوعا مختلف **قال** من حيث الط **اقول** لان حيث الحقيقة لا يتبين  
من قبيل ان المراد بالزعم ما هو على طريق النظر والاكث - وعلم كل من المتقدمين من علم  
والدليل ليس كذلك فيكون الوجه بالزعم الى اكل بقية وراى ذكر المجموع كقول طاهر **قال**  
فانهم يقولون **اقول** ان الاصول يعرفون الدليل بما يمكن التوصل به على الطريقة الى المطلوب خبري  
ويحصلون ما في يمكن عبارة عن المفرد كالعلم مثل **قال** عبارة عن السند اه **اقول** ما يستدل  
بوقوعه على وقوع الغير كالعلم الذي يستدل بوقوعه على وقوع الغير الذي هو الصانع وتكاثر  
وما يستدل بشئ من حاله على شئ من اوصافه غير كالعلم ايضا يستدل بحديثه الذي هو من  
حالته على اخبار الصانع الذي هو من اوصافه **قال** واكل النسبة الى غيره من اجله ويمكن  
القبيل **اقول** ان من قبيل ما يستدل بوقوعه على وقوع غيره لانه يستدل بوقوع اكل على وقوع  
الجزء واصل كلامه ان على التعريف على اصطلاح المصنفين لا يورد التعريف بطل اكله الذي  
استدل شيئا على ثبوت شيء لانه لا يصدق عليه خبر ولا خبر ولا ان على اصطلاح الا  
صوليين يورد التعريف بطله لان الخرد وصادق عليه والخرد لا يصدق **قال** ما يورد **اقول**  
وجه التأسيس ان اطلاق الشيء على المعلوم نظري ان المعلوم سميته واعلم ان مذهب الاشاعرة  
ان اطلاق الشيء على المعلوم ان هو يربط بالجزء في الالة فلهذا استعمال لفظ الشيء  
في التعريف بغيره الى المجموع من القيد والى زلهم الا ان يقال بعموم الجان في وجهه الى الجواب

هذا



الاول فنقدم **قال** واعلم ان في المقام نظر **الاول** يمكن الجواب عن هذا النظر بان المراد من لزوم  
 ليس ذلك بل الحكمة المحكي للانتقال يعني ان الدليل هو الذي يوجد في الحكمة المحكي للانتقال  
 من العلم الى العلم بالمولد ولا بد عليه ان لفظ لزوم لا يدل على هذا المعنى كيف **عليه**  
 البيان يقولون ان طول النما لان لم يطول الفات ولا يصنعون من اللزوم سوى هذا  
 المعنى وايضا الاصول يسترون اللزوم الذي ينتقله الذين من الاضيق اليه ويقولون ان  
 من الانتقال الانتفاء في الحد ولا يستلزم ان يلزم من ضرورة ويقولون البصر في العلم  
 ولا يبره بدون بالزوم الا هذا المعنى وقد استصعب اشارة هذا الناحية اجاب بان المراد  
 من اللزوم الحصول والشيء ورقة بان ان اراد حصول العلم بالبرهان في حصول العلم  
 للمولد لا يصرف التدين الاعلى ما هو بين الاشياء وان اراد حصول العلم بالدليل فلا  
 حصول العلم بالمولد يلزم ان يكون جزء الدليل دبلا وليس كذلك ونجيبا كما من العلم **قال** فلا يصرف  
 على دليل اصلا فهو ظاهر **قال** لان العالم مثلا لا يلزم من العلم العلم بالماضي **قال** انه لا بعد  
 من اجراء العلم **قال** حتى يلزم الدور وان امكن وقوعه وهذا لا يصرف على خبر من الا  
 وراكات **قال** هذه اشارة لقوله من جعل السك عبارة عن التصديق العارض عن الجزاء المتسا  
 طرفاه والوهم هو التصديق العارض عن الجزاء المحتمل للتنبؤ احتمالا راجحا يعني ان  
 التصديق العارض عن الجزاء لا يصرف على خبر الظن حتى يجاب في اجزاء خبر الى ان يقال  
 المحتمل للتنبؤ احتمالا راجحا كما فعل ذكر القائل بخبره الشكل والوهم **قال** كما هو ال  
 قوله اي النظر في لزوم السؤال واما فانظر ان عدم المطلق لعدم الاتصال بالوجود

في الحد على ما اعترف **قال** فلا يلزم من سبب هذا الرفع رفع السبب الجازي **الاول** والنا في  
 العبارة ان يقول سبب الرفع الجازي الا انه ينته على ان الرفع والسبب لغير واحد وقال في  
 السبب كان سبب الرفع يعني لا يلزم من سبب هذا الرفع ان سبب رفع الوجود المطلق في  
 سبب الجازي لانه لا يكتفي فيه الى ضرورة سبب رفع الوجود المطلق ضرورة سبب الرفع  
 الذي ينته فقط من غير اعتبار الى ضرورة سبب الرفع الجازي وسبب الرفع الذي هو الوجود  
 الذي ينته هذا على العبارة وحقيقة ان الوجود المطلق الذي هو الانصاف بالوجود في  
 فوقه الالجاب الجازي وعدم المطلق يقتضي لانه رفع الوجود المطلق الذي هو عدم ال  
 نقاد بالوجود اصلا لان رفع الشيء يقتضي فكون سبب هذا الرفع في قوة الالجاب الجازي  
 لانه دفع ما هو في سبب الكل ورفع سبب الجازي والزم في في الشخصيات فالجواب  
 اعم منها ما والعام لا يقتضي التحقيق في ضمن خاص بعينه في ان يتحقق سبب هذا الرفع  
 في ضمن رفع السبب الذي وسوا الوجود الذي ولا يوجد في ضمن سبب في الجازي حتى يلزم ان  
 يشبه لعدم وجود جازي على تقدير لانه موجود في الذي **قال** لانه يجوز ان يصرف على  
**الاول** يعني يجوز ان يصرف رفع الوجود في الحد والوجود في الحد على شئ واحد باعتبار  
 بين كالعنفاء مثلا فانه يصرف على رفع الوجود في الحد باعتبار انه معدوم في الخارج و  
 يصرف الوجود في الحد باعتبار وجوده والذي **قال** نعم ان في هذا الجواب ان في الجواب  
 عن السؤال لعدم الاستحالة وسواء الوجود اعم **قال** وصورة التفتق **الاول** وهي الامارة  
 التي يلزم من العلم بها الظن بعدم المولود **قال** فلا ريب في الجواب **الاول** انما قال ان سبب

في ضمن رفع  
 الذي هو عدم المطلق  
 في قوة الالجاب الجازي



الجواب على ما قيل من ان الشبهة على ما سبق **قال** الا عند ظهور الترتيب **اقول** يعني لا يثبت بهما  
 على ان المراد من الوجود الوقوع مكان بل في الخارج عنه فالتسوال بعدم الاستحالة باق بعد والظاهر ان  
 الوجود لا يدخل في الترتيب كالنظر في فخره لا يصدر الا على ظهور غنى ووجودهم عن  
 ظهور الغلب عن ظهور العيوب وامثال هذا اكثر من ان يحصى والتقدير ان الامانة هي التي لا  
 يلزم من التصديق بها الظن بالمدلول اتم من ان يكون المدلول عدميا او وجوديا **قال**  
 واما على اصطلاح الاصول **اقول** هذا على تقدير ان كل العلم في النور الامانة على البقي كالحل  
 ولا ضرورة في فانيه لجز ان يكون المراد من التصديق مطلقا على ما او مانا اليه في سبيل  
 حل اصطلاح الاصول فليتل **قال** فليتل ان سلم **اقول** يعني لا في الاصل في الترتيب على  
 الادلة الظنية اصطلاح الاصول فان النجاة مثلا دليل على العلم فلا يصدر  
 ما يلزم من العلم بالظن لعدم الاستسرام لكن يصدر عنها ما استدل بوقوعه على وقوع غيره  
 على هو اصطلاح الاصول هذا ما نقل عنه في هذا المقام هو زيادة توضيح للمراد ولا بد  
 من عليك ان هذا مبني على تفسير الزعم بما ذكره واما على ما ذكرناه من بيان ما يستفاد  
 واضح **قال** على بعض ما يصدر عن عبد الباقيل الظن **اقول** هو الذي يلزم من العلم بالظن  
 بالمدلول كالتسليم اليه **قال** فليتل **اقول** وجملة الامانة التي يلزم من الظن بها  
 الظن بالمدلول يصدر عنها الامانة ولا يصدر عنها الترتيب المذكور وذكر ظاهر **قال**  
 اذا كان دافعا في سبيل **اقول** يعني ان ارباب هذا الفن يستعملون الدلائل مطلقا فلا  
 يتوجه ما قيل في تسمية الشيء الدافعا في الشيء كمن افادته باعتبار كونه دافعا لا مطلقا لان ذلك

الاصطلاح

الاصطلاح بغير هذا على ما اعترف بهذا القائل **قال** وان لم يكن الموقوف عليه الشيء المارقي  
 هو عنه **اقول** ان الذي يتوقف الشيء عليه الخارج عنه فانما هو فاعل الموقوف والى به صفة  
 جنة على غير من على له ولهذا ابرز الفيلاني **اقول** بل يقتضي التقدم عليه **قال** لان  
 العلة الصورية دافعة في الجملة وليس مع المعلول لا متقدمة عليه فلا يكون الموقوف حيث  
 هو مجموع متقدما عليه **قال** مثلا يتوجه عليه التفضل بالعلم النامة **اقول** لان لفظة الجدة  
 يوزن بالتعقيب فلا يصدر عنها التعريف وان امكن وقوعه بان تأثر العلم البسيط بتوقف  
 على امكان المعلول وارتفاع الموانع فلا يكون في نفسه علة ما به يكون العلم البسيط مع  
 ارتفاع الموانع فامكان المعلول على ما يتوقف عليه وجود الشيء فلا يتوجه التفضل  
 به لان المدلول يصدر عنها فلا يتفرغ من التوقف ولهذا قال لوف في تمامه بغير  
 عليه وجود الشيء كان اولى ولم يقل صوابا **قال** والتعليل في اللغة **اقول** المناسبة بين المعنى  
 اللغوي والاصطلاحي ان يبين على الشيء روي من عطف الجمل السبق فكذا يبين علم  
 الشيء يدل على علم الشيء **قال** الطائفة ان المراد بالعلل **اقول** فعل هذا استنفذ ما قبل  
 من ان التوقف غير خارج عن الاستدلال بالمعلول الى انه على علمه مع جواب بتعظيم العلم  
 لان المعلول يكون واسطة حصول التصديق بالعلم فلا بد من الاستدلال به واستنفذ ايضا  
 الاخر ارضي بالترديد في العلم بانه ان اريد العلم النامة والنافعة فلا دلالة للعلم على الحقيقة  
 وان اريد العلم وهو عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء والعلم بمثل هذا الشيء لا  
 يستلزم العلم بالشيء الموقوف مع جواب البعض عنه ما فتيار الاول بغيره بطل عليه وان

ان السبق بعد السبق هو  
 من عطف الجمل السبق  
 بعد السبق يدل على علمه يقتضي السبق  
 بعد



الطلق بنعرف ان الكلام لا يثبت على ان يكون المراد من العلم على حقيقة الاشياء وقد عرفت ما هو  
 المراد **قال** كلف البرهان **القول** واعلم ان الحد الاوسط في القياس لابد ان يكون حلة  
 للنسبة الاخرى الى الاصل في الزمن فان كان معه ذكر حلة الوجود فنكر النسبة في الخارج بمعنى ذلك  
 به ثباتا لثباته بمعنى الوجود في الزمن والمخرج وان لم يكن كذلك لم يكن لا يكون حلة للنسبة الاخرى  
 بمعنى ذلك البرهان ايضا لانه يفيد ائتمار النسبة ووجه ما في الخارج دون لثباته **قال** كقولنا هذا  
 شمعن الاضداد **ان** فان تعفن الاضداد حلة وسبب لتحقق الشيء في الخارج في الخارج  
 وكذا سبب حصول التعبد بوجهه **قال** كقولنا هذا محمول **ان** فان لم يكن  
 له حلة لتحقق سبب بعض الاضداد الى المحمول في الخارج بل الامر بالعكس الا ان سبب التعبد  
 شكله **قال** اقتضاء ضروريا لا انفافيا **ان** فليثبت لانه اذا كان المراد من الاقتضاء  
 الاقتضاء الفوري لزم في الاقتضاء والاستدلال من تعريف الملازمة مع انه غير كقولنا  
 لو وجد الزكوة على المليون لوجب على الغير فان اقتضاء الحكم الاول بالاول حكم الشيء ليس  
 ضروريا بل هو استدلال وقد عرفت ظاهره انه اراد بالفورية هنا ما يفيد الاستدلال  
 على ما يشعر قوله لا انفافيا وبع الاستدلال لكن اطلاق الفورية بهذا المعنى غير مشهور  
 وايضا اقتضاء المثال على الفروع القابلة للاستدلال مما حدث ارادة ذكر المحمول والحق  
 ان المراد من الاقتضاء ان يكون ضروريا والاستدلال لا يثبت ان كان كقولنا كلما كان الانسان  
 موجودا كان الحيوان موجودا او غيره بل كقولنا قد يكون اذا كان الحيوان موجودا  
 فالانسان موجودا واشتركة الاقتضاء بين منتهى الافهام معنوية لا لفظية **قال** واما

متعفن ما

هذا هو مقتضى القول  
 في تعريف الملازمة  
 والملازمة هي  
 التي لا ينفك  
 عن بعضها  
 ولا ينفك  
 عن بعضها  
 ولا ينفك  
 عن بعضها

لانه لا ينفك التلازم بينهما **القول** يعني اذا وجدت التلازم بين الاحكام بوجوه التلازم  
 في المفردات كقولنا كلما كان الاشياء انسانا كان حيوانا فكل وجوه التلازم بين المفردات  
 قولنا كلما كان الاشياء انسانا وبين قولنا كان حيوانا فكل ذلك من الانسان والحيوان **المراد**  
 ويمكن ان يجعل قولنا لانه لا ينفك عن الانسان الى ما قبل من ان التلازم بين المفردات كما  
 هو انه كلما تحقق احد المفردين تحقق الاخر لعلاقة بينهما فيكون التعريف متساويا  
 زمرها بمعنى انه كلما وجدت التلازم بين المفردات يوجد بين الاحكام بالثابت والمذكور  
 الا ان سبب كلامه يأتي عن ذلك على ما لا يفي **قال** على المناقبة **القول** يعني انه كلما كان  
 التلازم بين الاحكام هو اقتضاء احد الحكمين للآخر علم ان التلازم بين المفردات هو  
 احد المفردين للآخر **قال** ان يكون موجودا في الخارج **القول** ان يكون طرفا لوجوده **قال** ان  
 يكون مفروفا في الخارج **ان** ان يكون في الخارج طرفا لوجوده وما هذا شأنه لا يثبت  
 ان يكون موجودا في الخارج لان الموجود في الخارج ما يكون في الخارج طرفا لوجوده لا يثبت  
 كما تبين في موضعه **قال** يعني ان يكون **القول** يعني مع كون اشياء الانعكاس عن الاخر  
 مفروفا في الخارج كون الشيء متصفا في الخارج **قال** واما النقص فتوصيه **القول**  
 اجاب الاسماء عن هذا التشكيك بانها الفروقات فلا حتى الحجاب ورد عليه  
 المص في شرح القياس بانها غير مضمرة عند المحققين بل لبيان فاد دليل  
 المص بالجمع او النقص او غير ذلك **قال** بعضهم نفي للاسم انه نقص اجمال الا ان  
 يقال لانه في المخالفة من المناقبة وبيان موضعه الغلط فلي هذا **القول** واما النقص

دين



ليس على ما ينبغي وقد اوجب من هذا المشكوك به وانه كثيرا ما يصح ان يقال ان ما يلزم من ذلك  
 نقل الملازمة اولا وعلى كلا التقديرين ثبتت الملازمة وما قيل ان هذا هو التفسير لا  
 يغير المعنى **قال** عن الشيء **اقول** شاعرا بالاشكال المضاف اليه كجواز لا بالاشكال المضاف  
 اليه والشيء عبارة عن الموصوف يعني ان جواز اشكاله الموصوف عن الشيء اذا انقلب  
 منه الصنف عن الموصوف يكون الموصوف متمم الاشكال عن الشيء بهذا الصنف **قال**  
 ويكون هو ايضا **اقول** اذا كان اشكاله جواز الاشكال متمم الاشكال الموصوف  
 لا سيما ان يكون اشكاله جواز الاشكال الى الاشكال لا سيما انه لا يمتنع ان يكون  
 الاشكال **قال** لا يشبهه فان جواز الاشكال **اقول** وهو اشكاله جواز الاشكال الموصوف عن  
 الشيء اذا كان اشكاله جواز الاشكال عن الشيء مما لا يمتنع ان يكون اشكاله جواز الاشكال  
 فيلزم من ذلك شيئا وهو **قال** وبعبارة اخرى **اقول** انما يمتنع هذا العبارة لان ما لها  
 واحد على ما لا يخفى **قال** ان يكون جواز الاشكال **اقول** جواز اشكاله الموصوف عن الشيء  
**قال** وان كان كذلك لا يمكن التلازم **اقول** ان لم يكن جواز اشكاله الشيء متمم الاشكال  
 عن موصوف يكون جواز الاشكال جواز اشكاله الموصوف عن الشيء جابر الاشكال  
 فاذا انقل جواز اشكاله الموصوف عن الشيء متمم اشكاله الموصوف عن الشيء فيمكن  
 التلازم **قال** لانه يلزم الانقلاب **اقول** ان انقلاب الجواز الى الاشكال لان التلازم يستلزم  
 الاشكال لذاته ماثل فان هذا المعنى من هذا الى الاقدام وادراكه توفيق من الملك  
 العليم **قال** مرة بعد اخرى **اقول** هذا العبد لا بد من التوفيق بحجج الاتفاقية لكن كثيرا

الاتفاقيات

لا يفهم من التوفيق ولا من التوفيق بل ان التوفيق هو حصول شيء آخر فالدوام واكثره بما  
 لا يفهم منه ولا من حصوله العلية لان المدارك والاتفاقيات لا بد وان يكون عند المدرك لا سيما  
 امور ممكنة لا بد لها من علل فلا اقل يحصل للعلية ولان الجزم والظن بعلة المدارك لا يحصل  
 الا بعد ترتيبه اليه عليه مرة بعد اخرى وما قيل ان حصوله لم يكن الا وان يكون ان ترتيب  
 دايما او كثيرا فاذا كان نادرا لحصوله لم يكن له حصول العلية وكان من الاتصال تعا  
 فيات في الدوام على ما يشبهه فضلا عن **قال** قضيت **اقول** كقولنا ان كان الشيء  
 طالما فالنهار موجود **قال** فمرددين **اقول** كدوران ان الاستدلال مع شرب السموية **قال**  
 في استلزام وجود المعلول **اقول** كقولنا ان كان الدخان موجودا كانت النار موصوفة  
 فانه بصرفه في الملازمة لان المعلول ملزمه دون الدوران لعدم صلاح معلوله للعلية  
**قال** فاعترضه **اقول** ان يوجد الدوران بدون الملازمة **قال** ملازمة فريضة البتة **اقول**  
 كما تقول كلما تحقق الانسان والا انسان لحق الانسان وكلما تحقق الانسان والا انسان  
 تحقق الانسان ينتج من الشكل الثالث من الفرق الاول وقد يكون اذا تحقق الانسان  
 تحقق الانسان فثبت الملازمة الحاشية بين التقيضين **قال** ما يتوقف عليه الدليل  
**اقول** اشارة الى رد الجواب كونها محضة قضية جعل جزء الياس لان المقدمة بهذا المعنى لا  
 يصدق على الصورة فلا يصدق التوفيق على هذه الصورة مع انه مناقضة **قال** وبهذا  
 سقط ما قيل **اقول** هذا الجواب من الغلط مع اخره انه حاصل من سبب السامع **قال** والمراد بالحق  
 مدق الحزم **اقول** اشارة الى رد ما قيل ان التوفيق غير مائة لان المعلول اذا ادق وجوب



قوة الخارجة والصلوة واستدل عليه بدليل وان مثل اذا ادق وجوب الركن في كل  
واستدل عليه بدليل بصدق عليه التعيين في انه ليس بمعارضته وها هو حاصل جواب الشارح 2  
ان لفظ اطلاق وان كان عام لكن العرف حصصه بها بما يكون ناقصا عما افاد الدليل  
عليه الخصم ومنه ما يقتضيه واجبه ايضا بان لفظ الحكم آت من ذكر ايضا لانه لا يكون خصما  
الا بان يكون مثبتا لما ينفي المعلق او نافي لما يثبت **قال** قال المعنى في شرح الفلاس  
**اول** المقصود من هذا الكتاب دفع ما اورد من التعريف بصدق على القلب وحاصله  
ان القلب من اف بالمعارضة فلا ضرورة صدق تعريفها عليه والافراضة بالغير **قال**  
وامتثلها فيكون في شرح الكيلاني **قال** فالاقرب **اق** نقل عنه انما قال اقرب ولم يبد  
فالمصواب والوجه لان كلام المعنى لا يفي صلاحية الاعتدال وايضا ان التخصيص غير قبل  
في وجه الاعتدال انما كان التقدير بناء على التخصيص بالتي فيه وقال هو التخصيص ولكن ان قال  
وجه الاعتدال هو تقدير المضاف الى بيان خلف الحكم **قال** والكا **اول** في هذا البيت ثلثه  
الرد في ما اورد من التعريف بطرد لصدق على القلب وحاصله ان ما في القلب له اعتبار  
ان اعتبار منه الدليل بالتلف واعتباره منه المدلول بايم الدليل على تعينه وصدق التعيين  
بالاعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا محذور وما قبل ان خلف الحكم عن الدليل سم في القلب  
فيتم تب المدق وتبين على الدليل لا لاختلاف الدليل مع عدم الحكم وفي القلب كل واحد من المنا  
ظيرين يبي اثبات مدلول دليل لا التخصيص وقرين هذا فتأمل **قال** والشارح ان التخصيص  
**اق** التوفيق التقوا على ان مبنى التقصير هو التخصيص واصطلاحه عليه فيكون شيئا اخر و

اطلاق التقصير عليه في اصطلاحهم واصطلاح جديد وسيسمى في الاستدلال غاية  
الاستدلال في النقل منهم على خلاف وايضا عنوان البحث في تحقيق مالا يتسبب في الاصطلاح  
**قال** وقد يقال لا يقال **اق** انما في قوله لا يقال بعد التعيين في الحكم ولم يغير في التخصيص  
به لان التقصير اذا اطلق يتبادر الى الافعال حسب فهم بدون التفسير وقد يغيره وانما المنا  
فلا يتبادر من بدون القيد والاطلاق عليها مع القيد **قال** متبادر **اق** يعني ان يكون  
المنوع متبادرا على المستند كون المنوع متبادرا ومثله ان لا يكون صحيحا لورود المنوع كما نرى  
فقط ما قبل ان عدم المبنى يستلزم عدم المبنى عليه فيجوز الكلام على السند مطلقا ونسبهم  
منه مع المنوع **قال** والترتيب وضع الشيء في مرتبة **اق** فبين الترتيب الترتيب تسمية  
المراد منها وعلى ان الاصطلاح في تفسير الاصطلاح مع الحملات **قال** وهذا شأن **اق**  
ان في لفظ التعديل ان منه التعديل الاول بامرها وفي تعدي لفظ التعديل ثلث الى انما مفرقة حقيقة  
مشقة والا يكتفى ان يقول في بيان الاقوال او ذكر ما على ما في بعضهم في هذا الموضع من ان  
فانه عارضا **قال** واتما ما يقال **اق** قال الشارح الشارح يجيب عن ما قبل ان قبل المقصود فلا  
عليه المنوع على اطلاقه كما ينبغي لانه بنوعه عليه صحيح النقل ان يقول ان ثلث لا ان ابا ضيقه  
رج قال كذا قلت المنوع طلب الدليل على المدق فاذا حكى المعلق عن غيره بانه قال كذا عليه نكس  
الكتابة مدعاه وطلب صحيح النقل لا يكون طلب الدليل على المدق مدعاه والذين يفهم منها ان  
نصحيح النقل لا بدليل مطلقا كما فهمه الشارح بل ان الكتابة ليست مدق المعلق فتصحيح النقل لا يكون للشارح  
على مدعاه بل على الكتابة ليست مدعاه فلا بد من تعيين ان تصحيح النقل دليل لان المقصود عند المنوع ان

الشارح



يذكر ما يصح ان يكون واقعا وذكر قد يكون بالدليل العقلي وقد يكون بالتبني وقد يكون بالتقليد ونحوه  
 نعم ان قولك في تلك الحكاية مدحها على النظم لان المفضل اذا حكى شيئا يكون تلك الحكاية مدحا بلا  
 غاية ما في الباب ان الحكم لا يكون مدحا والرقع بينهما على وهذا من اشتباه العارض بالمعروف  
**قال** هناك فقط **اق** على ما سببه في مثال المنع مع المستند وتقول ايضا في بيانها ان كان المراد  
 بقولك لم يثبت شموله الوجوب على قدر عدم شموله عدم ثبت شموله الوجوب انه لو لم يثبت مدح  
 البتة لزم شموله عدم شموله الوجوب فلما لم يثبت ان كان شيئا لا يثبت عدمه قوله  
 والآثار تنقيضان قلنا لا نعم وانما يثبت اذا كان سلب المال وجه متساويا لعدم ثبوت ذلك  
 الشئ وسوم لوان لا يكون لازما ويكون ثانيا واذ كان المراد به انه لو لم يكن مثبت ذلك  
 مجردا عن المزمع لثبت سراجا عنه فتقوله والا ارتفاع التقيضان سلم لكن قولك فيكسر مع لانه  
 على ذلك التعديل يكون قضية اتفاقية لازمة ولا على الاتفاقية على ما قرره في المبدأ **قال** لانه  
 لا يثبت ولا منظر **اق** هذا توجيه على تقدير ان يكون ما مدحا المفضل اول ما اعطاه في الجمل  
 والدليل الذي اقام عليه اولاد دليل عليه واما اذا ادعى المفضل حكما واثام عليه دليلا ونحو السائل  
 مقدمه معينة واثام المفضل الدليل على ذلك المدعى ثانيا ولم ينع السائل في شئ منهما في اثم الم  
 السائل وتمايم اليك كما ينبغي ويكون توجيه قوله فط هذا لا ما ذكر وبهذا نظر ان ما نقل عنه  
 من انه قد يتوهم ان مدعي قوله فان لم ينع فط انه لم ينع بل واقعه جميع ذلك لزم الزام السائل و  
 ثم اليك وسول شي فعل ما اعتضاه بغير قوله فان لم ينع وط ان لم ينع بلزم اما الزام السائل و  
 غاية البحث او عدم اليك والمنظر هناك هذا ولا ينبغي شي ومير **قال** فلا يغير فيه ما فاه او

اعتبار ما زاد ولا يكون اصلا ما كلفه المصل بل لا بد من بيان ما فيه من الزيادة والطا من المصل  
 منه بقوله فان منه تمام دليله على انه لو لم ينع المقدمة المعينة قبل تمام الدليل وقوله وهو انما يكون  
 على مقدمه من مقدمات دليله وقوله فان منه مقدمه من مقدمات دليله على انه لو لم ينع تمام الدليل ايضا وقوله  
 فاما ان ينع مقدمه مع انه كان اصل المقصود لطاف بآيتين الفيدتين وذكره في القسم الثاني  
 بقوله او منه بوجه دليل على ان منه المقدمة الغير المعينة لا يكون الا بعد تمام الدليل وقوله فان منه مقدمه  
 غير معينة يكون المقصود لكن يكون عارضا في هذه الغاية **قال** في وجه التوجيه **اق** يعني اذا عصب السائل  
 منصب المفضل فلا وجه توجيه اليك والمنظر ان لا يطعن المفضل بان ذكر عصب سئو الجواب ولا  
 ينع مقدمه من مقدمات دليله **قال** على ان السائل ان يترك كلامه بالغاية **اق** يعني ربما يكون السائل كذا  
 مجيء عن صوت القصة باني بغير فلا ينفذ المفضل الاستدلال بدليل السائل **اق** كما اشار اليه بقوله في توجيه  
 ذلك **اق** هذا الكلام يشهد ان ما ذكره هو جواز التوفض لدليل السائل بعد ثبات المد  
 الممنوعة وهذا الكلام انما يكون اشارة الى ذلك ان لو كان الاشارة بقوله ذلك الى التوفض لدليل السائل  
 ولكن كل اذ لم يكن الكتاب انه ذكر على سوا شأن الاستدلال السائل بدليل على انتفاء المقدمة الممنوعة **قال**  
 ان الاستدلال السائل بدليل على انتفاء المقدمة الممنوعة غرضه سماع الابدافاة المفضل الدليل على  
 هو يكون استدلال السائل على نفسه موجه مقبولا لانه يكون معارضة مقدمه الدليل ولا شك في جواز  
 كما ينبغي **قال** في الحقيقة على اربعة اقسام **اق** من الدليل نشأ بهد ومنه ما نشأ بهد ومنه المدلول  
 بالاستدلال ما ينافي بئوت المدلول ومنه ما بالاستدلال **قال** بان لا ينفذ **اق** يعني ان شيع الدليل هو  
 عدم التوفض لا التصديقه واعتقاد بئوت على نوع **قال** والى ان يقال **اق** هذا الحق مبني على التحقيق



الذي ذكره في تعريف النقص وقد طرقت هناك هذه الحالة في تحقيق المقام لاننا نشاهد التغيرات منذ  
 مقول قول المصنف كما يقول وقوله العالم متغير مقول لقوله الشارح هذا القول وان كان قائلها  
 في الحقيقة فاعلم لقوله **قال** والمثبت لبيان الكلام **اق** وهو قول ما سألته ان منيع مقدم من مقدمته  
 الدليل ان المثبت للبيان ايضا ان ذلك المعنى الزوهم السهل على تقدم هذا الاصله لانهم فيكون  
 المثبت لقوله المصنف السابق لانه ان يلزم السهل من طرف المبتدأ وسراره المعنى الاول **قال** بدليل  
 ثالث كذلك **اق** اراد ان يثبت المقدمة المنقولة واعلم من ان يكون والاعلى بثوبها او على مقول  
 الاول **قال** ما يستتبع شيئا وسواء **اق** وسواء كل ما ان يدرك المفضل من المناقضة والنقص  
 والمعارضة على الدليل ويكون السهل المبتدأ على تقدم المعنى بكل من هذه الطرق الثلاثة **قال** من قبل  
 الاول **اق** ان يستتبع السهل **قال** ليس يعتبر بهما **اق** في مقام بيان لزوم الاتزام والافاق  
**قال** نعم هذا المقام **اق** هذا ما وعدت من عدم تمام التسلسل على تقدم تعميم قول المصنف بدليل ثان في اهد  
 خارج **قال** فنقول بعد مساهمة المصنف **اق** يعني لان اول مساهمة صفير الدليل وسواء الدليل المثبت  
 بصفر الدليل الاول ومن ان كل من ذكر المفضل ينقطع به الكلام السائل لانه كل ما تذكر المفضل لا يوجب  
 انقطاع كلام السائل بل يجوز ان لا يرضى به السائل ولا ينقطع كلامه وذلك ما وعدت من تعميم  
 لان كبره لان المفضل اذا فكر شيئا **قال** فيكون الباقى من كلامه مستدركا **اق** اذ يكون **قال**  
 الباقى بعد ان نقول ان ما ذكره المفضل من طرف الثلثة ينقطع به كلامه السائل وكل ما ينقطع به كلام  
 السائل سبب على ثبوت دليل المفضل فيكون احد طرفي الثلثة على ثبوت دليل المفضل فيكون في المفضل  
 بهذا الطرف معاودة السائل على دليل المفضل فيكون السهل المبتدأ ويكون باق كلامه من الدليل الاول

وحيث يتجه الى مقدمة اخرى لاستنباط الخطا مستدركا ويمكن ان يقال ان التزام الاستدراك من باب تعميم الاول  
 وليس من باب المناظره **قال** لان من شأنه ان يعلم ما سلف **اق** لانه كما ذكره ان من المعنى ما يتر المفضل ولا يثبت  
 مدعاه مع وروحه ان كل من يبين ان من لا يضر ما يضر ارافه المفضل الاصطلاح التبيين بهما جايه ايضا  
 لا كما توهم عدم وازنا ولم يرد ان المراد بهما صبر ما كتف **قال** وقوله مقدمه **اق** ان ثمان بالنسبة الى المفضل  
 لان قوله لان العالم محدث وكل محدث قد صانع مؤثر كان دليلا اول لان العالم متغير وكل متغير حادث  
 دليل ثان لانه ثمان بالنسبة الى مقدمته المنقولة كما يبرهن من قوله دال على ثبوت المقدمة المنقولة لان الدليل  
 عليه **قال** كما سبق فيما سبق **اق** فان المصنف بينهما على طريق التبيين فيما سبق بقوله لاننا نشاهد التغيرات  
 في الحركات المتعددة **قال** الكائنة فيه **اق** ان الدليل الثاني **قال** ان التغير يكون انتقال الشيء **اق**  
 هذا دليل رابع للمفضل **قال** فان قيل لا **اق** هذا ايضا فقه للمقدمة الثانية في الحقيقة ومن ان تكرار الحالة  
 حادثه لكن الى شارح جعل منها دليلها لعدم مساهمة التبيين ظاهرة على تقدم عمل على منها ولو لم يكن  
 لان ان تكرار الحالة حادثه فوكيف لانها حادثه في ذلك التي المتغير بعد ما لم يكن قدامه لان ان يكون التغير  
 اه كان له وجه غاية ما في الباب ان المعنى من تقدم الشارح متعلق بما لم يذكره المعنى وفي هذا التعريف  
 متعلق السهل بما يدرك فيه وليس هذا بعد من ذلك **قال** اعلم من استدل به **اق** يعني ان عدم ثباته  
 انما هو على وجهين من الاستدراك كونه عدليا في دلتية المقصود بمراد والعام للاستدراك الخاص  
 اما على الوجه الذي والمتنوع الذي **قال** لان الطرف الخالف في الواجب الذي طرف عدمه و  
 هو متنعى بالان والالزام وهو وسواء **قال** يستتبع ان يكون طرف الخالف عاليا **اق** لان الممكن  
 الذي اذا وجد يكون طرف الخالف الذي هو عدمه مستغنيا بالغير الذي سوغته الوجوب واذا كان معدوما



يكون طرف الى ان الذي هو الوجه مستغنا بالنظر الى عدمه على الوجود فظهر من هذا التفرقة ان ذكر الوجه  
الغير مستدرك بل هو مطابق للواقع لان الممكن الذي سواء كان موجودا او معدوما لا يكون  
طرف الى ان واجبا بالغير فان قلت المراد انه لا يخلو احدهما وهذا يصدر عن عدم الخلو عن الا  
شياء الغير فقط قلت هذا لا بد فيه الاستدراك فليأتنا **قال** فان شيئا منهما لا يستلزم  
اصلا وهي ما نعلمه هناك **اق** نقل عن الشارح ان الشئ في استلزام القابلية باكان وجود  
الحادث دليلين واشار الى النقل بقوله فكذلك قبل احدهما قوله فلان الشئ الموجود لا يكون  
قابلا للمتنوع اه وتأتي بهما قوله ان القابلية بين القابل والمقبول ان فعله قد مر ان يكون  
المراد بامكان الحادث الذي هو شرط القابلية الامكان الوقوع على ما فتره به لا يستلزم شيئا  
من الدليلين الامكان بهذا المعنى لان الامكان فيه عام فكون حاصل الدليل الاول لا بد  
ان يكون المقبول ممكنا باي امكان كان وحاصل الدليل الثاني لا بد من امكان المتنوعين  
سواء كان ذاتيا او وقوعيا والعام لا يستلزم الخاص فان قلت المراد من الامكان في  
الدليلين هو الوقوع فافقه لا العام قلت لا يجوز ارادته خاصة لانه لا يجب ان يكون شرط  
القبول هو الامكان الوقوع بل يجب ان يكون المقبول متمنا لذاته فيجوز ان يكون ممكنا بالامكان  
الذاتي والوقوع وكذا كان المتنوعين لا يجب ان يكون وقوعيا بل هو ذاتيا فافهم **قال**  
لان دفع النية والمناقضة **اق** يعني ان المعبر وان قلص عن المعارضة بان يقول المراد  
من الامكان الوقوع لكنه لم يخلص من المناقضة وسوط فلا يكون التبيين المذكور مطروقا الى ان  
المعبر من جميع الوجوه لا يتناول الخلاص من بعض الوجوه لانا نقول بان جميع عبات العنصر في حقا ان

ما ان يكون

كلامه ومن قول لم يذكر المصروف خلاف المعبر عن المناقضة بطريق المعارضة **قال** فعل هذا يكون  
لحصل الكلام ان كل ما سوى كل الحادث لا يخلو من الحادث اللازم له هذه العيان غير نامة وانما يتم  
ان لو تم الدليل المنبسط ما سوف قوله لانه لا يخلو من قابلية ذلك الحادث وسوق قابلية حادثه ان هو  
لشيء لانه منقوض لتخلفه في الفلك فانه كل الحادث وسوط مع انه قاله عن الحادث اللازمة  
والا ياتى صدق الحكم فور وكل ما لا يخلو عن الحادث اللازمة فهو حادث وهم لا يقولون به فعل هذا  
لاستنبط قولهم في النوع المذكور **قال** ولما لا ان يلحق هذا الكلام اه **اق** اما كونه مطابقا للمناقضة  
فلوروه على مقدمة معينة من مقدمات الدليل المنبسط لافتقار العالم الى المؤثر الى صغر صدر الدليل  
الذي قوله لان العالم حادث واما كونه على وجه المعارضة وط **قال** مع باقي جميع مقدماته **اق** بان نقول  
ان جميع ما لا بد للواجبة في تأثير في ايجاد هذا الحادث لا يلزم ان يكون صلافا لانه اولا  
والثاني لان كل ما لا بد منه في مؤثره الواجب ذلك الحادث لو لم يكن صلافا لانه يكون  
بعضه ذاتيا بالضرورة فينتقل الكلام في تأثير في سائر البعض الحادث وسكونه الى اقل الدليل متعين  
الاول وسوان كل ما لا بد منه في تأثيره حاصله الازل فيدم قدم هذا الحادث اليومية لاشياء  
خلف المعبر عن العلة انما هو انه حادث **قال** وصحى صدر الدليل طابعت **اق** ومن ان كل  
محدث ممكن لان الحادث لو لم يكن ممكن كان اما واجبا او متمنا لا خصار المفهومات فيه والاول في ذات  
الحادث لا يخلو من عدم الوجود والواجب كذلك وكذا ان الحادث لا يخلو من عدم الوجود  
المتمنع لكونه غير متعين الاول وسوط **قال** ودليل من بداهات الاحكام العقلية **اق** ان اشياء  
الترجى على وزن التنقل ان وقوع احد طرفي الممكن بلا مرجح من الاحكام كبح العقل بالهدم لاشياء



الترتيب على وزن التفعّل اي يحتاج بدونه فانه ربما ينتج امتناع عن الفاعل **قال** اي  
 احتياج احد الوجهين الى الآخر **اق** فثبت لان وجود العلاق لا يوجب احتياج احد الامر الى  
 الآخر بل يوجب الاحتياج مطلقا اعم من احتياج احدهما الى الآخر واحتياجها الى الثالث على استقلال  
 ان شاء الله **قال** قلنا ان كون الملازمة بينهما موجبا للاحتياج **اق** اعلم ان الملازمة بين شيئين  
 لا يتصور بدون العلاق بينهما والعلاق اما من جهة العلية او من جهة التقاضيف فكل  
 التقديرين يلزم احتياج الواجب اما على الاول فيلزم احتياج احد الوجهين الى الآخر اذا كان احدهما  
 علته للآخر واحتياجها الى الثالث اذا كانا معلول علة ثالثة واما على الثاني فلا يلزم كونها متضا  
 بين شيئين او مشهورين فعلى الاول يكونا ضمن متجانسين الى موضوع وعلى الثاني يكون  
 كل منهما من هذا الجنس المركب من التضائيف الحقيقي ومن معوضه فيتضايف الاحتياج **قال**  
 بطريق التقاضيف ايضا **اق** ان كانا متضايفين لانه المتضائيف كانا متضايفين لانه متضايفين  
 معينه من مقدمات الدليل **قال** والفاعل لا اعتبار به **اق** انما عرف فاعل المتأخر  
 به انه ليس من الذي يكون ضد الوجوب بالذات الذي يخرج من الذي يكون ضد **قال** وينفج  
 بقتله زيادة ايضا ولانه متأخر في الدليل **قال** واما امتناع جواز العقل **اق** الكتاب  
 للذين ان يقولوا بطلان جواز العقل وكذا في النكاح حدوث فعل اخر عليه بانه لا  
 انما هو مسبوق بالتفكير فهو حادث في زمان ان يكون تقدم التفكر والارادة على الزمان بالذات لا بالزمان  
 واجيب بهذا الدليل التام للثانين بالاعتبار فان حدوث الزمان غير ثالث عندهم **قال**  
 وايضا يلزم على التقديم ان يكون ذاته محلا للفعل الحادث قبل عليه لانه لو لم يكن ذاته محلا لحدث

يجوز بانه يكون بعض افعاله دليلا له واما الذات ورتبته على تقدير تسليم حدوث فعل يكون مسبوقا  
 بالقصد لا مجرد كونه دليلا به واما الذات تفعا واعلم ان لفظ العقل يطلق على المعنى المصدرية  
 وعلى الحاصل بالمصدر وسوف بان احدهما بالحصل بالمصدر في ذات الموضوع والحادث من معناه  
 به كالتفكير والتفكير والحوادث والحركة كما اذا قام فحصل به شبهة وهي التفكير او قصد فحصل  
 له شبهة وهي التفكير او سمي فحصل له حاله في الحوادث او كان فحصل له حاله في الحكم والآخر  
 ما ليس كذلك كالتأثير الحاصل من المصدر غير الغاية بالفاعل والمراد بالمعنى المصدرية ايضا انما  
 واجبات هذه الامور واذا تم هذا فنقول ان اريد بالفعل المعنى الاول فهو اعتباري لا وجودي  
 له في الخارج فكيف يوصف بالحدوث لان الحادث متغير لوجوده مسبوق بالعدم وان اريد بالمعنى  
 الثاني فهو ليس بوصف قائم به فلا يكون الواجب محلا له والظاهر ان المراد من الفعل هنا المعنى الثاني  
 كما يدل عليه سياق كلامهم لانه لا نزاع بيننا وبين الحكماء في كون الواجب موجبا لصفاته  
 وانما النزاع في الجاد الممكنات بالاعتبار وهم يقولون بالياديه لا نستقيم قولنا ايضا  
 يلزم على ذلك التقديم ان ذاته محلا للفعل الحادث وبهذا ظهر ان لا يجوز ارادة المحل كالتا  
 ايضا لانه وصف قائم بالواجب فلا يكون من محل النزاع وان يكون الكون صفته وجودية  
 كما راي المتأخرين لا يشق التمسك لانه لا يكون من محل الخلاف وان تنسب الحادث بالواقع  
 المسبوق باللاوقوع لا يمتنع فيها لان النزاع انما سوف في الحوادث الممكنات الموصوفة فليكن  
 قبل على تقدير كون الواجب موجبا لصفاته يلزم ان لا يلزم في ذلك حدوثه من ذات الاشياء  
 الواجب اقتضائي لا الجاد كالموجود في ذاته القريبة يقتضيه انفسا وبذلك الصفا كما



يقتضيه وجوه وليس كذلك بل على ما قيل ان اعتبار ان الواجب قد وقع فلهذا وجوبه صفة كونه  
 بهذا من مواضع يهتد المسجلون في هذا الشكركم **قال** لاننا في ما يليه **ان**  
 يعني في الشك الاول من شدة التردد ووجوب فعله الا انه على تقدير كونه فاعلا حتى لا يوجب  
 لوجوب الفعل الا انه ان الاصل طرف لوجوب الفعل واما كونه بمعنى انه لا يوجب الا انه ويمكن ان  
 يوصف فعل الواجب في وقت من الاوقات لا من طرف لوجوب الفعل **قال** ولا يلزم له تماثل فيكم  
**ان** اما عدم لزوم الانقلاب فلم يضرنا اياه واما عدم لزوم حدوث الفعل على تقدير  
 اذلية فلاننا انما يلزم ان لو كان الاصل طرف لوجوب الفعل لكان يكون الفعل موجودا اذليا و  
 لكان ما عيناه واما اذا كان طرفا لا مكان وجوبه فلا يكون الفعل موجودا اذليا فلا يستقيم ان  
 يقال ان كان مسبوقا بالتقدير والاختيار يلزم حدوثه على تقدير اذلية وان لم يكن كذلك لزم كونه  
 الواجب موصيا بالزمان **قال** تنبيه على جواب دقل من **ان** يمكن وفيه هذا الفعل ايضا بتفسير  
 بما قسم الشارع فيما سلف لكنه عطف قوله وصرفه على قوله وسليم تنبيه على ان ورود  
 الاصل على تقدير التفسير بالتقدير والاعتقاد فالجواب ما ذكره المصنف **قال** ولا يلزم  
 من تحقيق امارات الشك **ان** يعني لا يلزم من تسليم الدليل النقل سواماته لعدم تسليم الدليل  
 في يلزم تصديق المتألفين **قال** بنا فيه **ان** يشافي ربه في اثبات ان الاب يكون جبارا بكر البنا  
 على الكلام **قال** وسو لا يوجب الافتراق **ان** ارى انتفاء الجوع لا يوجب الافتراق لان انتفاء  
 الجوع الشريفي قد يكون بانتفاء احداهما فبعد لجز ان يوجد الاخر فلا يتحقق الافتراق **قال**  
 بل يحصل الكلام ان الواقع لا يراه **ان** فظهر بهذا الكلام في ما قيل في حل الشك من ان لا يلزم

ان شمول الولاية على تقدير العلة لو لم يكن متحققا لتحقيق الافتراق بين الولايتين لان شمول الولاية  
 على تقدير العلة لا يجوز ان يكون على شمول الولاية والابايم ان يكون الشيء على نفسه وكذا لا يجوز  
 ان يكون على شمول الولاية والابايم ان يكون الشيء على ما بنا فيه فتعين ان شمول الولاية على  
 العلة انما يكون على مجموع الشريفي فاذا انتفى الولاية انتفى مجموع الشريفي في ازان يكون بانتفاء شمول  
 الوجود لا بانتفاء شمول عدمه فلا يلزم الافتراق بين الولايتين فلا يلزم احد الولايتين فظهر ايضا  
 بهذا لا يلزم ان يكون مراد المصنف من قوله لا يوجب الشريفي مطلقا كل واحد من الشريفي كما افاد الشارع  
 والابايم ان يكون الامكان الى حد مرار لا مكان العام الذي ذكرناه وجودا وعدمه لان الامكان الخاص  
 منتف في الواجب على ذكره مع الامكان العام كسب الوجود ثابت هناك فاما ان يصدق شمول الولاية  
 للوفيتي والافتراق لانها اخصان من نقض شمول فصدق يكون لا واحد منهما **قال** فلم قلتم انما ذكره  
 ان لم قلتم ان العلة ليست مدار النقض شمول عدمه على تقدير عدم العلة لشمول الولاية **قال** والحال  
 جاز ان يستلزم **ان** وسو مدارية ما ليس بدارية في الامر **قال** يتج ما ذكرنا من الدليل ان **ان** لانه  
 اذا كان ثابتا في الامر يكون ممكنا والممكن هو الذي يكون ذلك التعديل لا يستلزم الحالة الذي هو  
 مدارية ما ليس بدارية في نفسه لانه عدم الفعل الاول ممكن لذاته مع انه مستلزم لما الذي سوف  
 المحلول عن هذه القامه **قال** مع لو كان الشيء ممكنا **ان** هذا من الابايم الذي يتعلق على حيث الشك  
 ووضعي مسبوق بثلاثة مقدمات الاولى ان كل شيء منقسم في ثلث شمول الوجود الذي هو كونه  
 كونها موجودين وشمول عدمه الذي هو كونه معدومين والافتراق الذي هو ثبوت احداهما  
 وعدم الآخر والثانية لان نقض كل منهما الحزم من كل من الآخر فان نقض شمول عدمه

قوله



اجماع من شمول الوجود والافراق والثالث ان الشيء الاقصى لا يكون مرارا لا اجماع وجودا وعدما واذا  
 تكرر المقدمات فنقول شمول عدم المبدأ والمألوم مفهوم والافراق بينهما مفهوم موجب ان  
 بينهما احد الامور الثلاثة كحكم المقدمة الاولى فلنعتبر عن شمول عدم المبدأ والمألوم بالاول وعن الافراق  
 بينهما بالتالي لئلا يتكلف في تعيين الافراق في انشاء المقدمة فنقول اما ان يتحقق الافراق بين  
 الافراق الاولى والثانية او لا وان كانا فاما ان يتحقق شمول الوجود او شمول حكم المقدمة  
 الاولى وان يتحقق شمول الوجود لحق الاول والثاني ويتحقق التالي بل يتحقق المبدأ  
 المألوم كحكم المقدمة الاولى فيلزم تحقق احدهما وهذا معنى قول واحد من الشيوخ في  
 وان كان الافراق متحققا بين الاول والثاني فالتحقق يتحقق التالي بل يتحقق احد المبدأ والمألوم  
 وسواء وان تحقق يتحقق الاول بل يتحقق ايضا ان تحقق احدهما اذ التالى مرارا لا اجماع وجودا  
 وعدما كحكم المقدمة الثالثة وقد عرفت كلف التالي فانه لم يتحقق عند انتفاء التالي بل لم يكن  
 مرارا لا اجماع وجودا وعدما وسواء فيلزم تحقق احدهما على تقدير وجود الثاني وانتفاء  
 هذا معنى قوله وان كان متحققا فان تحقق يتحقق الافراق وهذا هو وجه هذا الحكم  
 لمولانا ج صام  
 لما بعون الله وحده السميع وصلى الله

على سيدنا محمد وآله الطيبين سنة واربعمائة وثلثمائة وستة مائة في يوم السابع

صاحب وملكه  
 محمد





Süleymaniye U. Kütüphanesi  
Kisim: AMCA ZADE  
HÜSEYİN PASA  
Yerine  
Eski Kayıt No | 398